

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان

دور صندوق النقد الدولي في دعم خطط ازمة كوفيد - 19

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالبين:

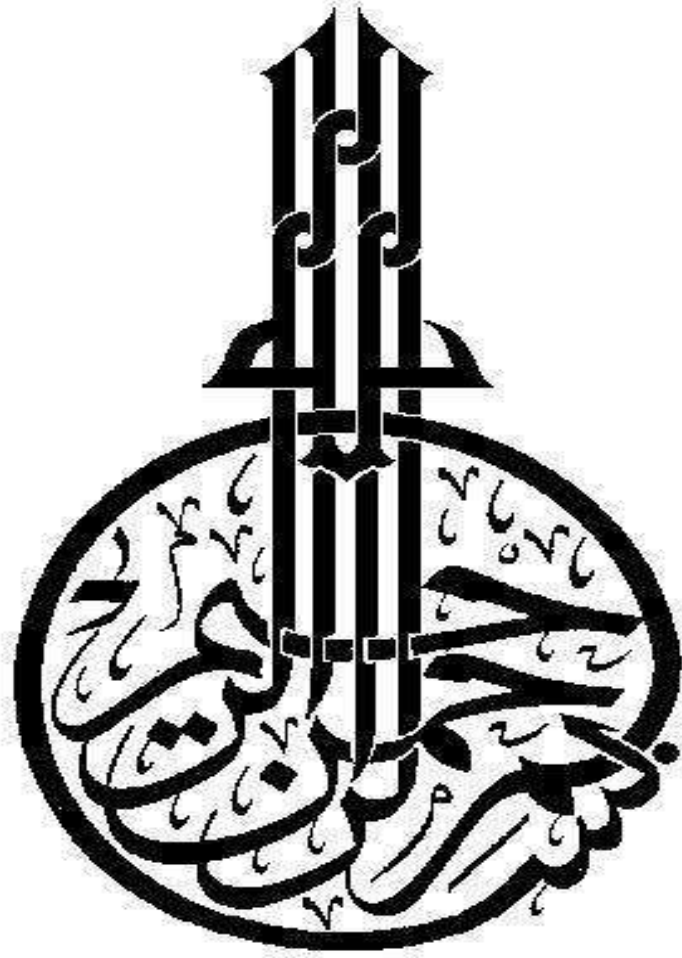
بوحبل عز الدين

- دفاص رضوان

- ليتيم زين الدين

نوقشت أمام اللجنة المكونة من :

رئيسا	جامعة جيجل	الدكتور: إلياس حناش
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الدكتور: عز الدين بوحبل
مناقشا	جامعة جيجل	الدكتور: العيد صوفان



((يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ))

فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا))

شكر وعرفان

قال الله تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم"

ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، أرفع كلمة الشكر والتقدير إلى

أستاذنا الفاضل

"بوحبل عز الدين" الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه المذكرة ولم

يدخر جهدا لإسداء النصح والتوجيه النير والتصويب الدقيق إلى أن رأى

هذا العمل النور فجزاه الله خير الجزاء ووفقه لمزيد من التميز

والشهادات .

وأقدم بالشكر الجزيل إلى كل عمال كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير عمالا وإدارة وأساتذة.

شكرا وتقديرا لكل من كانت له يد ومساهمة من قريب أو من بعيد

في إتمام هذا العمل.

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله حمدا لا ينفد أوله ولا ينقطع آخره، اللهم لك الحمد فأنت أهل أن تحمد وتعبد وتشكر، الحمد لله الذي وفقني إلى تكمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية لأهدي ثمرة هذا الجهد إلى:

روح امي الغالية التي اختطفه الموت ولا نقول إلا ما يرضي ربنا إنا لله وإنا إليه راجعون.

إلى ابي الغالي حفظه الله ورعاه.

إلى من ساندتني وخطت معي خطواتي، زوجتي سندي في الحياة متعها الله بالصحة والعافية.

إلى ابني الحبيب عبد الرحمان

إلى من عشنا معا حلاوة الأسرة وتقاسمنا معا لحظات العمر إخوتي وأخواتي كل باسمه الفاضل وإلى عائلاتهم الكريمة.

إلى عائلة الزوجة الكريمة ومن له نسب إليها.

إلى كل الأحباب والأصدقاء والزملاء

إلى كل أساتذة وعمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل.

إلى كل من تذكره قلبي ونسيه قلبي.

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة عملي هذا الذي أسأل الله العظيم أن ينفع به.

زين الدين

إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله حمدا لا ينفد أوله ولا ينقطع آخره، اللهم لك

الحمد فأنت أهل أن تحمد وتعبد وتشكر، الحمد لله الذي وفقني إلى تجميع هذه الخطوة في

مسيرتي الدراسية لأهدي ثمرة هذا الجهد إلى:

أمي الغالية

إلى أبي الغالي حفظه الله ورعاه.

إلى من ساندتني وخطت معي خطواتي، زوجتي سندي في الحياة متعها الله بالصحة

والعافية.

إلى أبنائي الأحباء الحبيب جواد والحبيب براء حفظهم الله

إلى من عشنا معا حلاوة الأسرة وتقاسمنا معا لحظات العمر إخوتي وأخواتي كل باسمه

الفاضل وإلى عائلاتهم الكريمة.

رضوان

فهرس المحتويات

مقدمة : أ

الفصل الأول : القواعد المنظمة لعمل صندوق النقد الدولي

تمهيد:..... 7

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي 8

المطلب الأول: تعريف صندوق النقد الدولي ونشأته وتطوره..... 8

الفرع الأول: تعريفه..... 8

المطلب الثاني: آلية عمل الصندوق..... 11

الفرع الأول: نظام العضوية في صندوق النقد الدولي..... 11

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي..... 12

المطلب الثالث: موارد الصندوق ونظام التصويت..... 16

الفرع الأول: موارد صندوق النقد الدولي..... 16

الفرع الثالث: ترتيبات الاقتراض..... 17

الفرع الثالث: تطور صندوق النقد الدولي..... 19

المبحث الثاني: سياسات صندوق النقد الدولي..... 22

المطلب الأول: الدور التمويلي لصندوق النقد الدولي..... 22

الفرع الأول: تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي..... 22

الفرع الثالث: التمويل..... 24

- المطلب الثاني: البرامج المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي.....27
- الفرع الأول : برامج التثبيت والتكيف الهيكلي27
- المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي والتنبؤ بالأزمات.....31
- المطلب الأول: جهاز الإنذار المبكر Early Warning System31
- المطلب الثاني: برامج اختيار تحمل الصدمات " اختبارات الضغط".....34
- المطلب الثالث: برنامج تقييم القطاع المالي.....38

الفصل الثاني : الأزمات الإقتصادية وسياسة صندوق النقد الدولي

- تمهيد43
- المبحث الاول : مدخل نظري حول الازمات المالية44
- المطلب الاول : مفاهيم اساسية حول الازمات المالية.....44
- الفرع الاول : لمحة تاريخية عن الازمات المالية44
- الفرع الثاني : مفهوم الازمة المالية و خصائصها46
- المطلب الثاني : انواع الازمات المالية و اسبابها50
- الفرع الاول : انواع الازمات المالية50
- الفرع الثاني : اسباب الازمات المالية.....51
- المطلب الثالث : مظاهر الازمات المالية و النظريات المفسرة لها53
- الفرع الاول : مظاهر الازمات53
- الفرع الثاني : النظريات المفسرة للازمات المالية.....54

- المطلب الرابع : عرض لبعض اهم الازمات المالية59
- الفرع الاول : ازمة الاثنين الاسود 198759
- الفرع الثاني : الازمة المكسيكية61
- الفرع الثالث : الازمة الاسيوية 1997 :63
- الفرع الرابع : الازمة المالية العالمية 2008.....65
- المبحث الثاني : دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمات الاقتصادية....67
- المطلب الاول : دور الصندوق في مواجهة ازمة المديونية68
- الفرع الاول : تشخيص الازمة من طرف الصندوق.....68
- الفرع الثاني : علاج الصندوق للازمة68
- المطلب الثاني : دور الصندوق في مواجهة الازمة الاسيوية71
- المطلب الثالث : دور الصندوق في معالجة الازمة المالية العالمية 2008.....72
- المبحث الثالث : تقييم دور الصندوق في معالجة الازمات74
- المطلب الاول : تقييم دور الصندوق في ازمة المديونية.....74
- الفرع الاول : النتائج الايجابية75
- الفرع الثاني : النتائج السلبية75
- المطلب الثاني : تقييم دور الصندوق في الازمة الاسيوية76
- الفرع الاول : صندوق النقد الدولي هو من زرع بذور الازمة :76
- الفرع الثاني : فشل برامج الصندوق في علاج الازمة :76

- المطلب الثالث : تقييم دور الصندوق في الازمة المالية العالمية 2008.....78
- الفرع الاول : الاخفاق بالتنبؤ بالأزمة المالية العالمية :78
- الفرع الثاني : التمسك بالشروط التقليدية في تقديمه للمساعدات :79
- الفرع الثالث : محدودية الموارد المالية للصندوق :80
- 80.....: خلاصة الفصل
- الفصل الثالث : صندوق النقد الدولي ودوره في مواجهة التداعيات الاقتصادية
لجائحة كورونا
- تمهيد.....82
- المبحث الأول : عموميات حول جائحة كورونا.....83
- المطلب الأول : مفهوم فيروس كورونا كوفيد-19.....83
- المطلب الثاني: مراحل انتشار المرض84
- المطلب الثالث: فيروس كورونا من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية.....85
- المبحث الثاني : المخلفات الاقتصادية لفيروس كورونا87
- المطلب الاول : واقع الاقتصاد العالمي قبل فيروس كورونا.....87
- الفرع الاول : المؤشرات الاقتصادية:.....88
- الفرع الثاني : المؤشرات الاجتماعية:.....90
- المطلب الثاني: آثار فيروس كورونا الاجتماعية و الاقتصادية.....91
- الفرع الاول : الاثار الاجتماعية.....91

92.....	الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا:
98.....	اثر جائحة كورونا على الأسواق المالية :
101.....	المطلب الثالث : الإجراءات المتخذة لمواجهة فيروس كورونا.....
101...:	الفرع الاول : الإجراءات المتخذة للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة :
	الفرع الثاني : إجراءات منظمة الصحة العالمية و الحكومات للحد من الجائحة
103.....
106.....	المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي و مكافحة فيروس كورونا.....
106...:	المطلب الأول : مقترحات و خطوات صندوق النقد الدولي للحد من الازمة...:
106.....	الفرع الاول : انتهاء الازمة الصحية من اجل انتهاء الازمة الاقتصادية.....
108.....	الفرع الثاني : إجراء إختبارات التباعد و مواجهة الازمة.....
110.....	المطلب الثاني : المساعدات المالية و الفنية للصندوق.....
110.....	الفرع الاول: المساعدات المالية:.....
116.....	الفرع الثاني: المساعدة الفنية:.....
120...:	المطلب الثالث : تحديات الاقتصاد العالمي بعد الجائحة و الاستعداد للتعافي...:
120.....	الفرع الاول : تحديات الاقتصاد العالمي بعد الجائحة.....
122.....	الفرع الثاني : الاستعداد للتعافي من الجائحة :
125.....	خلاصة الفصل :
128.....	خاتمة :
أ.....	قائمة المصادر والمراجع :

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المساعدات المالية التي تمت الموافقة عليها سنة 2021	113

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي	15
02	تطور نمو الناتج المحلي	88
03	تطور التجارة الخارجية	89
04	المعدل الاسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات اوبك 2019/2018	89
05	سيناريوهات الناتج العالمي	92
06	عدد السياح على مستوى العالمي	94
07	خسائر شركات الطيران	95
08	المعدل الاسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات اوبك 2020/2019	97
09	اثر فيروس كورونا على اهم مؤشرات اسواق الاسهم العالمية لنصف الاول من 2020	100

مَقَدِّمَةٌ

مقدمة :

لقد تعرض الاقتصاد العالمي للعديد من الأزمات المالية في القرن العشرين أثرت على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي العالمي، إلا أن حدة هذه الأزمات وتكرارها ازداد منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي، أي بعد ظهور أدوات مالية جديدة مثل المضاربات التجارية في البضائع والسندات المالية والعملات في صورة مشتقات مالية، وبيع ضمانات القروض وغيرها، مما أدى إلى توسع غير مسبوق في النشاط المالي على حساب النشاط الحقيقي خاصة في ظل التطورات الكبيرة في مجال الاتصالات والحاسبات الآلية وما نتج عنها من نظام مالي شديد التداخل مما ساعد على تدويل الأزمات وشموليتها لكل الأقطار

ولكن منذ نهاية سنة 2019 عرف العالم أزمة منقطعة النظير. فقد أربكت جائحة كوفيد-19 النظام الاجتماعي والاقتصادي العالمي بسرعة البرق وعلى نطاق لم نشهده من قبل في تاريخنا الحديث، حيث أحدثت الجائحة موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، وتسببت في أكبر أزمة اقتصادية عالمية فيما يزيد على قرن من الزمان. وأدت هذه الأزمة إلى زيادة حادة في عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وتشير الشواهد الأولية إلى أن التعافي من هذه الأزمة سيكون متفاوتاً بقدر تفاوت آثارها الاقتصادية الأولية، إذ كانت الآثار الاقتصادية للجائحة بالغة الحدة في الاقتصادات الصاعدة حيث كشفت حالات فقدان الدخل الناجمة عنها عن أوجه الهشاشة الاقتصادية التي كانت قائمة من قبل، بل زادت من تفاقمها. فمع انتشار الجائحة في عام 2020، أصبح من الواضح أن جانباً كبيراً من القطاع العائلي وقطاع الشركات لم يكن مؤهلاً لتحمل صدمة تصيب الدخل من حيث طول أمدها واتساع نطاقها. وتشير الدراسات المستندة إلى بيانات ما قبل الأزمة، على سبيل المثال، إلى أن أكثر من 50% من الأسر في الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة لم تتمكن من الحفاظ على مستوى الاستهلاك الأساسي نفسه لأكثر من ثلاثة أشهر في حالة فقدان الدخل وبالمثل، لم تغط الاحتياطات النقدية لدى الشركات متوسطة الحجم سوى أقل من 55 يوماً من النفقات، وكان جزء كبير من القطاع العائلي وقطاع الشركات في الاقتصادات الصاعدة متقلاً بالفعل بمستويات مرتفعة من الديون غير المستدامة قبل وقوع الأزمة، وواجه صعوبة في خدمة تلك الديون عندما أدت الجائحة وما ارتبط بها من تدابير الصحة العامة إلى انخفاض حاد في دخل الأسر وإيرادات الشركات.

وعلى عكس العديد من الأزمات السابقة، فقد قوبل ظهور جائحة كورونا باستجابة كبيرة وحاسمة على صعيد السياسات الاقتصادية كُلت بالنجاح بصفة عامة في التخفيف من حدة أسوأ



التكاليف البشرية للجائحة على المدى القصير. ومع ذلك، أوجدت الاستجابة لهذه الحالة الطارئة أيضاً مخاطر جديدة - مثل الزيادة الهائلة في مستويات الدين العام والخاص في الاقتصاد العالمي - التي قد تشكل خطراً على تحقيق تعافٍ منصف من الأزمة ما لم يتم التصدي لها على نحو حاسم.

وقد سعى صندوق النقد الدولي في خضم هذه الأزمة لدعم بلدانه الأعضاء - من خلال المشورة بشأن السياسات، والمساعدة الفنية، والموارد المالية حيث يمتلك طاقة إقراض قدرها تريليون دولار أمريكي، موضوعة في خدمة البلدان الأعضاء، كما استجاب لعدد غير مسبوق من طلبات التمويل الطارئ - من أكثر من 90 بلداً. وقد وافق المجلس التنفيذي على مضاعفة حدود الاستفادة من تسهيلات التي تتيح التمويل الطارئ، مما سيسمح بتلبية الطلب على التمويل، وقد تمت الموافقة بالفعل على برامج تمويلية بسرعة قياسية كما عمل الصندوق على مراجعة أدواته المعمول بها لتحسين استخدام خطوط الائتمان الوقائية للتشجيع على تقديم دعم إضافي للسيولة، وإنشاء خط للسيولة قصيرة الأجل، ومساعدة البلدان على سد احتياجاتها من التمويل عن طريق خيارات أخرى - منها استخدام حقوق السحب الخاصة. وفي الحالات التي قد يتعذر فيها إقراض بلد عضو بسبب وصول مديونيته إلى مستوى غير مستدام، سيتم البحث عن حلول يمكن أن توفر له التمويل الضروري.

ومما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى فعالية سياسات صندوق النقد الدولي في مواجهة التدايعات الاقتصادية لأزمة كوفيد 19؟

• **التساؤلات الفرعية :** للإمام بمختلف جوانب الإشكالية الرئيسية تم طرح بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو جوهر سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي؟
- ماهي اساليب الصندوق للتنبؤ بالأزمات
- ماهي استراتيجيات الصندوق في إدارة الأزمات الاقتصادية؟
- مامدى كفاءة إجراءات الصندوق للحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا على الاقتصاد العالمي؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات الرئيسية اعتمدنا الفرضيات التالية:



- تركّز سياسات الصندوق في تلك الاجراءات التي تحد من جانب الطلب مقابل القدرة على استخدام خطوط الائتمان ، أما البرامج فتتعلق بفرض اسس اقتصاد السوق في البلاد المأزومة
- يعتمد الصندوق على تحليل تطور النظام المالي للتنبؤ بالأزمات المالية
- يركّز دور الصندوق في إدارة الأزمة من خلال توفير الموارد في الوقت المناسب مع تخفيف المشروطة
- الاجراءات المتخذة من قبل الصندوق للحد من تداعيات الجائحة غير كافية

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

إن أسباب اختيارنا للموضوع تتجلى في:

- دافع شخصي تجلى في الشعور بأهمية دراسة واقع صندوق النقد الدولي وتطور مهامه وقدراته التمويلية في توالي ازمات النظام الراسمالي .
- التطرق بالدراسة والتحليل لمدى فعالية برامج الصندوق وسياساته في البلدان النامية
- القاء نظرة مقارنة لطرق ادارة الصندوق للأزمات المالية خلال العقود الاربعة الاخيرة
- محاولة تحليل أسباب فشل الجهود وسياسات الصندوق في تحقيق اهدافه خلال ازمة الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا
- محاولة التعرض بالدراسة التحليلية لأهم أزمات الاقتصاد العالمي
- **خامساً: أهمية الموضوع**

إن أهمية الموضوع تتجلى من أهمية ابراز التطور الذي عرفه صندوق النقد الدولي خاصة ما تعلق بحشد الموارد للتدخل خلال الأزمات الاقتصادية ، كما تتجلى اكثر في تبيان دور الصندوق خلال الأزمة الصحية الفارطة وحالات التباعد والاعلاق التي كانت سائدة وما نتج عنها من تدهور الدخول والقدرات الشرائية للأفراد والشركات، وأهمية تدخله من خلال سياساته التمويلية والرقابية التي مورست على مالية الدول .

سادساً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- تبيان الدور الذي يضطلع به الصندوق خلال الأزمات المالية وتحليل الليات استخدام خطوط الائتمان والمشروطية المرافقة لذلك وتبيان أثارها على اقتصاديات الدول المأزومة
- تبيان عدم كفاية موارد الصندوق لمجابهة أزمة اقتصادية ناتجة عن أزمة صحية تتميز بعدم دقة المعالم ولا الرؤية المستقبلية للوباء
- تأكيد على ضرورة وضع نظام اندار مبكر لأزمات الصحية والكوارث البيئية نظرا لخطر هذه الاخيرة على استقرار الانظمة المالية للدول المأزومة
- دراسة موضوع أزمات النظام الرأسمالي وتحليل أسباب تزايد هذه الأزمات في العقود الثلاثة الأخيرة مع التطرق لانعكاساتها الكارثية وكيفية استجابة صندوق النقد الدولي لنداءات الدول المأزومة .
- دراسة تفصيلية لآثار الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا وتبيان حدة الأثار على مستوى المؤشرات الاقتصادية للدول وانخفاض الدخل للأفراد والشركات وتبعاتها على مستوى الاقتصاديات النامية.

سابعاً: المنهج وأدوات الدراسة

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة، ومحاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى نشأة صندوق النقد الدولي كأكبر هيئة نقدية متعددة الأطراف وتطورها، وكذلك التطرق لتاريخ الأزمات المالية وجذور نشأتها، خاصة الأزمة الناتجة عن جائحة كوفيد 19، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الاستشرافي لعرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالأزمات المالية، وتحليل دور صندوق النقد الدولي في الحد من اثارها على الاقتصاديات المأزومة ، واستشراف الخيارات المتاحة أمام الصندوق لتسريع الاستجابة وتسهيل استخدام خطوط الائتمان مع مرونة اكبر في المشروطية .

واعتمدت الدراسة على مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية، من استخدام للكتب والرسائل والأطروحات، والمجلات والدوريات والملتقيات، ومختلف التقارير الصادرة عن مختلف الهيئات العربية و الدولية.

تاسعاً: الدراسات السابقة

- دراسة لطرش دهبية وآخرون بعنوان البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في ادارة أزمات النظام المالي العالمي مقال بمجلة الاقتصاد الدولي والعولمة المجلد 02، العدد 02 ، 2019.

حيث تم اعتماد الاشكالية: ما مدى مساهمة برامج الصندوق في إدارة الأزمات النظام المالي العالمي ، حيث ركزت الدراسة على شرح نظام اندار مبكر معتمد من طرف الصندوق واليات الرقابة للنظام المالي وتوصلت الدراسة ان دور الصندوق قد تغير في ظل هذه الازمات من تثبيت أسعار الصرف الى إدارة ازمات العملة والمديونية

• **دراسة محمد الامين ولد طالب :** بعنوان انعكاسات الازمة على سياسات صندوق النقد الدولي حيث تم اعتماد الاشكالية: ما مستقبل صندوق النقد الدولي في ظل أزمات النظام المالي العالمي، وتم التوصل بعد دراسة تحليلية لعدة ازمات مالية الى ان الاختلالات في مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد الأمريكي واعتماد درجات مخاطرة عالية في أسواق رأس المال هو السبب الرئيسي للازمات وقد تم مراجعة السياسات التمويلية لصندوق النقد الدولي ، ومراجعة السياسات والبرامج الرقابية لإدارة المخاطر ، وكذلك مراجعة سياسة الحكومة والتنظيم لأسواق رأس المال.

أما دراستنا فتتعلق بتحليل عدة أزمات التي حدثت منذ نهاية القرن السابق وبداية الالفية الحالية وتبيان كفاءات وآليات تدخل الصندوق للحد من أثار هذه الأزمات ، وركزت الدراسة على تدخل الصندوق للحد من أثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي والبلدان النامية بصفة خاصة

• تقسيم الدراسة :

تم إجراء الدراسة في ثلاثة فصول حيث خصص الفصل الأول لدراسة القواعد المنظمة لعمل صندوق النقد الدولي وكان ذلك في ثلاثة مباحث الأول يتمحور حول ماهية الصندوق وتنظيمه وأهدافه وموارده أما المبحث الثاني تم التطرق فيه لسياسات وبرامج صندوق النقد الدولي أما المبحث الأخير فتطرق لطرق الصندوق للتنبؤ بالأزمات المالية وتقييمها

أما الفصل الثاني فكان بعنوان الأزمات المالية العالمية وسياسات الصندوق وتم معالجته في ثلاث مباحث الأول بعنوان الإطار النظري للأزمة المالية والثاني تمحور حول دور الصندوق في مواجهة الأزمات، أما المبحث الأخير فتعلق بتقييم دور الصندوق في مواجهة الأزمات المالية.

وفي الفصل الثالث والأخير فموسوم بـ: دور صندوق النقد الدولي في مواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا من خلال ثلاث مباحث الأول بعنوان عموميات حول الجائحة، الثاني بعنوان الآثار الاقتصادية للجائحة والمبحث الأخير خصص لدراسة دور الصندوق في مواجهة تداعيات الجائحة.



الفصل الأول

القواعد المنظمة

لعمل صندوق النقد

الدولي

تمهيد:

عرف العالم بين الحربين العالميتين وفي عقد الثلاثينيات على الخصوص ارتباكا في السياسات النقدية الدولية، معدلات تضخم عالية، حيث جرى فيها تبني الكثير من المعوقات التجارية، وتحققت فيها طفرات كبيرة في أسعار الصرف الأجنبي وندرة ملحوظة في معدن الذهب وتراجع النشاط الاقتصادي بأكثر من 60 بالمئة ضف إلى ذلك التوترات الاجتماعية التي كانت عاملا يهدد استقرار النظام القائم بلا انقطاع، وعليه كانت المفاوضات قائمة بين البيت الابيض والحكومة البريطانية استغرقت سنوات عديدة وتوجت عام 1944 بالتوصل الى خطط ينبغي على النظام العالمي الجديد أن يركز عليها حيث تم انشاء صندوق النقد الدولي حيث أوكل له مهمة السهر على السير الحسن للنظام النقدي الدولي ومراقبة انضباط الدول الأعضاء، بحيث يكون جهازا لتثبيت العملات الأجنبية وتعديل ميزان المدفوعات بهدف تسهيل المعاملات التجارية الدولية وتسهيل عمليات الصرف لمنع الركود التجاري العالمي، كما عرف نشاطه وقدراته المالية تطورا مهما في ظل توالي الأزمات على الاقتصاد العالمي وعليه سوف يتم التطرق في هذا الفصل الى

المبحث الاول: ماهية صندوق النقد الدولي

المبحث الثاني: سياسات صندوق النقد الدولي

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي والتنبؤ بالأزمات

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي هو منظمة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية بهدف تحقيق الاستقرار العالمي، تبلورت فكرة إنشائه في جويلية 1944 في مؤتمر بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية.

ويعتبر من أهم المصادر التمويلية التي تقوم بتمويل وإقراض الدول المختلفة لغرض المساعدة في حالة حدوث اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات أو التي تعاني من مشاكل اقتصادية برسم سياسات واتخاذ تدابير وإجراءات تصحيحية تؤدي إلى الرجوع إلى المسار الصحيح.

المطلب الأول: تعريف صندوق النقد الدولي ونشأته وتطوره

الفرع الأول: تعريفه

هو مؤسسة نقدية دولية تم تأسيسها عام 1944 بموجب اتفاقية بريتون وودز بأمريكا باعتبارها بمثابة بنك

مركزي دولي أو اتحاد للبنوك المركزية في بداية مناقشات تأسيسه وهو نتيجة للأوضاع الاقتصادية و النقدية

الدولية المتردية التي حصلت في اقتصاديات الدول في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية¹.

هو هيئة مالية دولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويعتبر وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وهو كمؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي، أنيطت له مهمة الإشراف على إدارة النظام الدولي للتخفيف من آثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية.

تبلورت فكرت إنشائه وفق اتفاقية مؤتمر بريتون وودز في مؤتمر للأمم المتحدة في إطار التعاون الاقتصادي يستهدف تجنب كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد العالمي الكبير في الثلاثينات من القرن العشرين. ويعتبر صندوق النقد الدولي أهم مؤسسة مالية دولية تعنى بتمويل وإدارة السياسات الاقتصادية الكلية بهدف تعزيز التعاون الدولي والحد من الفقر في مختلف دول العالم.

¹غازي عبد الرزاق النقاش ، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، الطبعة 03 ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ص91.

ومن أهم مبادئه منح قروض للدول التي تواجه الاختلالات في موازين مدفوعاتها، للسماح لها بإعادة توفير شروط النمو الاقتصادي الدائم يشترط على الدول المستفيدة من التمويل أن تكون عضواً فيه.¹

ويستهدف صندوق النقد الدولي منع وقوع الأزمات في النظام عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على إتباع سياسات اقتصادية مختلفة سليمة، ونتيجة للمستجدات التي تطرأ على النظام الاقتصادي كان على الصندوق تغيير وتطوير من سياساته لجعلها أكثر مواءمة.

الفرع الثاني: نشأة صندوق النقد الدولي

تميزت الفترة ما بين الحربين بوجود قيود في تحويل النقد وتخفيضات في أسعار الصرف ما بين الدول لتوفير ميزة تنافسية لها في كسب الأسواق ما أدى إلى قيود على حرية التجارة، وانخفاض في معدلات النمو وشيوع الكساد الأمر الذي ساعد على تهيئة الحرب الجديدة التي اندلعت في نهاية الثلاثينات

فكان حرص الحلفاء في نظام دولي نقدي منذ وقت مبكر يحول دون تكرار التجربة المريرة ومن أهم أهدافه هو الحفاظ على استقرار النقد وضمان حرية التجارة، على أن يتمتع النظام بمرونة كافية ليكون بمقدور هذه الدول إتباع سياسات نقدية ملائمة للظروف الاقتصادية في الداخل وتتشكل أساساً من مؤسسات مالية دولية، وقد اجتمعت 44 دولة في العام 1944 في بريتون وودز في نيوهامشير الأمريكية تحت القيادة

الفكرية لكينز، ودارست اتفاقاً قاد إلى تشكيل مؤسسات مالية دولية أبرزها صندوق النقد الدولي، عندما اتفقت الدول، لأول مرة على نظام لتنظيم التعاملات المالية الدولية² وبالتالي فأهم النقاشات بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من خلال طرح مشروعهما في انشاء مؤسسة دات طابع دولي تمثلت في مشروع كينز ومشروع هاري وايت.

أ- مشروع كينز: جاء بمشروع يهدف إلى زيادة التبادل التجاري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ما يلي:³

¹ قحايرية آمال، الوحدة النقدية الأوروبية - الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب - رسالة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005-2006، ص56
² بول.أ. سامويلسون، ويليام د. نورد هاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، ط2، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 2001 ص 157.
³ خليل حسين، السياسات العامة في الدول النامية، ط1، دار المنهل، لبنان دون سنة نشر ص 522.

- انشاء بنك دولي يكون بمثابة بنك للبنوك المركزية للدول وسلطة نقدية فوق الدول، يقوم بخلق القوة الشرائية اللازمة للتبادل الدولي.
- كما اقترح أن تتكون النقود في هذه المؤسسة من وحدات أطلق عليها اسم البانكور "bancor" وهي عملة تكون مقبولة للتسويات الدولية.
- كما اقترح كينز أن تتحدد حصة كل دولة في هذا الاتحاد الدولي أساسا بحجم تجارتها الخارجية وكذلك بمقدار صادراتها من الذهب .

ب- مشروع هوايت: لقد اقترح هاري وايت مشروع انشاء صندوق النقد الدولي يعمل على الحفاظ على استقرار أسعار الصرف، محاربة مختلف القيود التي تحد من حرية التجارة وحرية إنتقال رؤوس الأموال، تجنب أساليب إفقار الجار التي سادت في الثلاثينات، كما أقترح إنشاء وحدة نقدية سماها "يونيتاس" وعلى الدول الأعضاء تحديد قيمة عملاتهم بالذهب أو اليونيتاس، ولا يمكنها تغيير هذه القيمة إلا بموافقة أربعة أخماس الدول الأعضاء، كما يتم فتح حسابات دائنة ومدينة تقيد فيها الأرصدة باليونيتاس

لقد بدا واضحا من هذا المشروع أن هاري هوايت يسعى إلى خدمة المصالح الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية، والاستثمار في الأوضاع الجديدة التي أفرزتها الحرب العالمية الثانية، و ذلك من خلال:

- التمسك بنظام الصرف بالذهب، وما دام الدولار قابل للتحويل إلى ذهب في المدفوعات الدولية فستكون العملة المستخدمة هي الدولار؛¹
- اقتراح تحديد حجم حصص الدول في رأس مال الصندوق ومن ثم قوتها التصويتية على أساس ما تمتلكه الدولة من ذهب ونقد أجنبي وحجم دخلها القومي ومدى تقلب ميزان مدفوعاتها؛
- مواجهة الاختلال الجوهري في ميزان المدفوعات يكون بتثبيت قيمة العملات من خلال تقديم الائتمان بين الدول الأعضاء، على عكس كينز الذي سعى إلى إلغاء دائنية ومديونية الدول الأعضاء فيما بينها وجعلها مع "اتحاد المقاصة"؛
- تحديد مقر الصندوق في أراضي البلد صاحب الحصة الكبرى، وهو ما نصت عليه المادة الثالثة عشرة من اتفاقية صندوق النقد الدولي

¹ زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية. دار الجامعة الجديدة الأزاريطة. الإسكندرية. مصر. 2003 .

ولأن عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة اقتصادية ونقدية وعسكرية، ومع جملة القروض التي قدمتها لدول أوروبا، فقد ساند المؤتمر التوجه الأمريكي مع إقرار بعض التعديلات التي اقترحها كينز. وبالتالي تم الاتفاق على إنشاء صندوق النقد الدولي، وبتاريخ 29 ديسمبر 1945 جاء الصندوق إلى الوجود بتوقيع 29 بلد على اتفاقية تأسيسه¹

المطلب الثاني: آلية عمل الصندوق

الفرع الأول: نظام العضوية في صندوق النقد الدولي

إن العضوية في صندوق النقد الدولي تترتب عنها حقوقاً للدولة العضو، كما تترتب عنها التزامات من قبل الدولة بمجرد قبولها عضواً فيه. وبناء على ذلك فإنه لا بد من توافر شروط معينة حتى يتم قبول الدولة كعضو في صندوق النقد الدولي، وبعد قبول عضوية الدولة قد تطرأ ظروف معينة تؤدي إلى حرمان الدولة من ممارسة حقوق العضوية، وبالتالي سوف نتطرق إلى شروط العضوية، وشروط الانسحاب منها في مايلي:

- أ- شروط اكتساب العضوية: لكي يتم قبول العضوية في صندوق النقد الدولي لا بد من توافر شرطين:²
 - التقدم بطلب إلى الصندوق: حيث يجب على الدولة طالبة العضوية أن تتقدم بطلب إلى الصندوق توضح فيه كافة البيانات، والحقائق المعنية والمطلوبة من قبل الصندوق، ثم يقوم مجلس المديرين التنفيذيين بفحصه، وتقديم تقرير بشأنه إلى مجلس المحافظين الذي يبت في قبول العضوية من عدمها.
 - يجب أن تكون الدولة طالبة العضوية دولة مستقلة: إن عضوية الصندوق تقتصر على الدول كاملة السيادة، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها، وتتولى شؤونها الدولية.
- ب- إيقاف العضوية: إن حرمان دولة ما من حقوق العضوية قد يكون مترتباً على الانسحاب من العضوية، أو على إيقاف العضوية.
- ب-1 الانسحاب الاختياري من العضوية: يجوز للدولة العضو الانسحاب من عضوية الصندوق ولكن بعد استيفاء الشرطين التاليين:
 - إخطار الدولة للصندوق بالانسحاب كتابة: ويعتبر تاريخ استلام الإخطار هو تاريخ الانسحاب.

¹ Albert Ondo Ossa ,Economie monétaire internationale, Edition Estem, Paris, P.165

² محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006 ص ص45-46

- الوفاء بالالتزامات القائمة: عندما تنسحب الدولة من عضوية الصندوق تتوقف عمليات وتعاملات الصندوق بعملة العضو المنسحب، ويتم تسوية وتصفية كل الحسابات الكائنة بين الصندوق والعضو المسحوبة باتفاق يعقد بين الطرفين.
- ب-2 الإيقاف: يمكن للصندوق إن يوقع عقوبة الإيقاف على الدولة العضو إذا توافر شرطين:
 - إخلال الدولة العضو بالتزاماتها.
 - إعلان الصندوق للدولة العضو بالالتزامات المنتهكة، وإعطائها مدة معقولة لإنجازها ومنحها فرصة لتوضيح موقفها .
- ب-3- الانسحاب الإجباري: ويشترط ذلك توفر الشروط التالية:
 - صدور قرار سابق بالإيقاف.
 - عدم التزام الدولة العضو خلال فترة معقولة.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي مسؤول أمام بلدان الدول الأعضاء، وهي مسؤولية تمثل عنصرا لازما لتحقيق فعاليته، يتولى القيام بأعمال الصندوق اليومية مجلس التنفيذي يمثل البلدان الأعضاء البالغ عددهم 189 بلدا ، وهيئة موظفين دوليين يقودهم المدير العام وثلاث نواب للمدير العام، علما بأن كل عضو في فريق الإدارة يتم اختياره من مناطق مختلفة من العالم. وتأتي صلاحيات المفوضة لمجلس التنفيذي في تسيير أعمال الصندوق من مجلس المحافظين، صاحب السلطة الإشرافية.¹

وتنقسم الأجهزة المسيرة لصندوق النقد الدولي الى قسمين اجهزة مسيرة وأخرى استشارية كما يلي:

أولاً: الأجهزة المسيرة لصندوق النقد الدولي : تتمثل في:

أ/ مجلس المحافظين: يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التشريعية، وجرت العادة أن تقوم كل دولة عضو بتعيين محافظ ومناوب يمثلها في مجلس المحافظين ويحتل هذا المنصب عادة وزير المالية (أو الخزانة أو محافظ البنك المركزي أو أحد الشخصيات البارزة في البلاد وأهم صلاحيات مجلس المحافظين:

- 1- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم؛
- 2- انتخاب المديرين التنفيذيين؛
- 3- الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات للدول الأعضاء؛

¹ ميشيل تودارو، ترجمة محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة السعودية، 2006، ص78 .

4- تحديد وتوزيع الإيراد الصافي للصندوق؛

5- مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالانسحاب من الصندوق؛

6- إستئناف القرارات التي يصدرها مجلس المحافظين.

ب/ مجلس المديرين التنفيذيين: يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التنفيذية للصندوق والتي بيدها مسؤولية اتخاذ القرارات، ووفق اتفاقية الصندوق يجب ب أن لا يقل عددهم عن اثني عشر مديرا وقد بلغ عددهم في عام 1988 اثني وعشرون مديرا ويتألف من مجلس الإدارة من:

1- خمسة أعضاء دائمين يمثلون الدول الخمسة التي تملك أكبر الحصص في الصندوق وهي

(الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، ألمانيا، فرنسا، اليابان)؛

2- خمسة عشر مديرا تنفيذيا تنتخبهم بلدان الأعضاء الأخرى ويتم انتخابهم مرة كل سنتين، ويعين كل

مدير تنفيذي مديرا تنفيذيا مناوبا ينوب عنه ويمارس جميع سلطاته في حالة غيابه؛

ويرأس مجلس المديرين التنفيذيين مدير الصندوق الذي يعتبر في الوقت نفسه رئيس الهيئة الموظفين والخبراء العاملين في الصندوق ولا يحق له التصويت في المجلس إلا في حالات التصويت المرجح كما يختص مجلس المديرين التنفيذيين بالأعمال التالية:

• إدارة أعمال الصندوق اليومية؛

• الموافقة على أسعار التبادل الأصلية للعملة والتي تتقدم بها الدول الأعضاء وعلى التعديلات المقترحة؛

• تحديد أوجه صرف موارد الصندوق؛

• رسم سياسة الصندوق؛

• النظر في ميزانية الصندوق إلى الدول الأعضاء.

ج/ المدير العام وهيئة الموظفين: من واجبات المحافظين تعيين مدير للصندوق ونائب له، على أن يكون هذا النائب أمريكي الجنسية، ومن شروط اختيار مدير الصندوق أن يكون ذو خبرة واسعة في المجالات المالية والمصرفية ولا يجوز أن يكون المدير محافظا أو مديرا تنفيذيا علما أن مدة عقد مدير الصندوق هي خمس سنوات قابلة للتجديد ومن أهم أعمال مدير الصندوق ما يلي:

1- إدارة أعمال الصندوق كرئيس الهيئة الموظفين والخبراء بالصندوق؛

2- التنسيق بين مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس المحافظين والدول الأعضاء في الصندوق والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى؛

3- تنفيذ توجيهات مجلس المديرين التنفيذيين الذي يرأسه هو أيضا؛

ثانيا/ الأجهزة المسيرة لصندوق النقد الدولي

أ- اللجنة النقدية والمالية الدولية: تشكل مثل مجلس الإدارة من 24 عضوا يعين كل عضو منهم أو ينتخب من طرف الدول، أو مجموعات الدول التي لها الحق في تعيين أو انتخاب عضو في مجلس الإدارة³.

أنشئت هذه اللجنة سنة 1974، تقوم بتقديم آراء و تقارير إلى مجلس المحافظين بهدف مساعدته على الإشراف على تسيير النظام النقدي الدولي وتكييفه، وعلى اتخاذ الإجراءات الضرورية في فترات الاهتزازات المفاجئة التي يتعرض لها ذلك النظام. دورات هذه اللجنة تعقد مرتين في السنة، مرة في شهر افريل وأخرى بمناسبة انعقاد دورة مجلس المحافظين.

ب- لجنة التنمية: هي لجنة مشتركة بين محافظي صندوق النقد الدولي، ومحافظي البنك العالمي تتكون من 22 عضوا، تعقد اجتماعين في السنة، لترفع التقارير التي تتعلق بقضايا التنمية والسبل الملائمة لنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية، كما تنسق التكامل البرامجي بين صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي في تعاملهما مع البلدان النامية، من جهة أخرى هناك لجان استشارية تعمل خارج الصندوق نذكر منها: (2)
ج - مجموعة الخمسة: تضم وزراء مالية الدول الاقتصادية الغربية الخمس الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، اليابان، انكلترا).

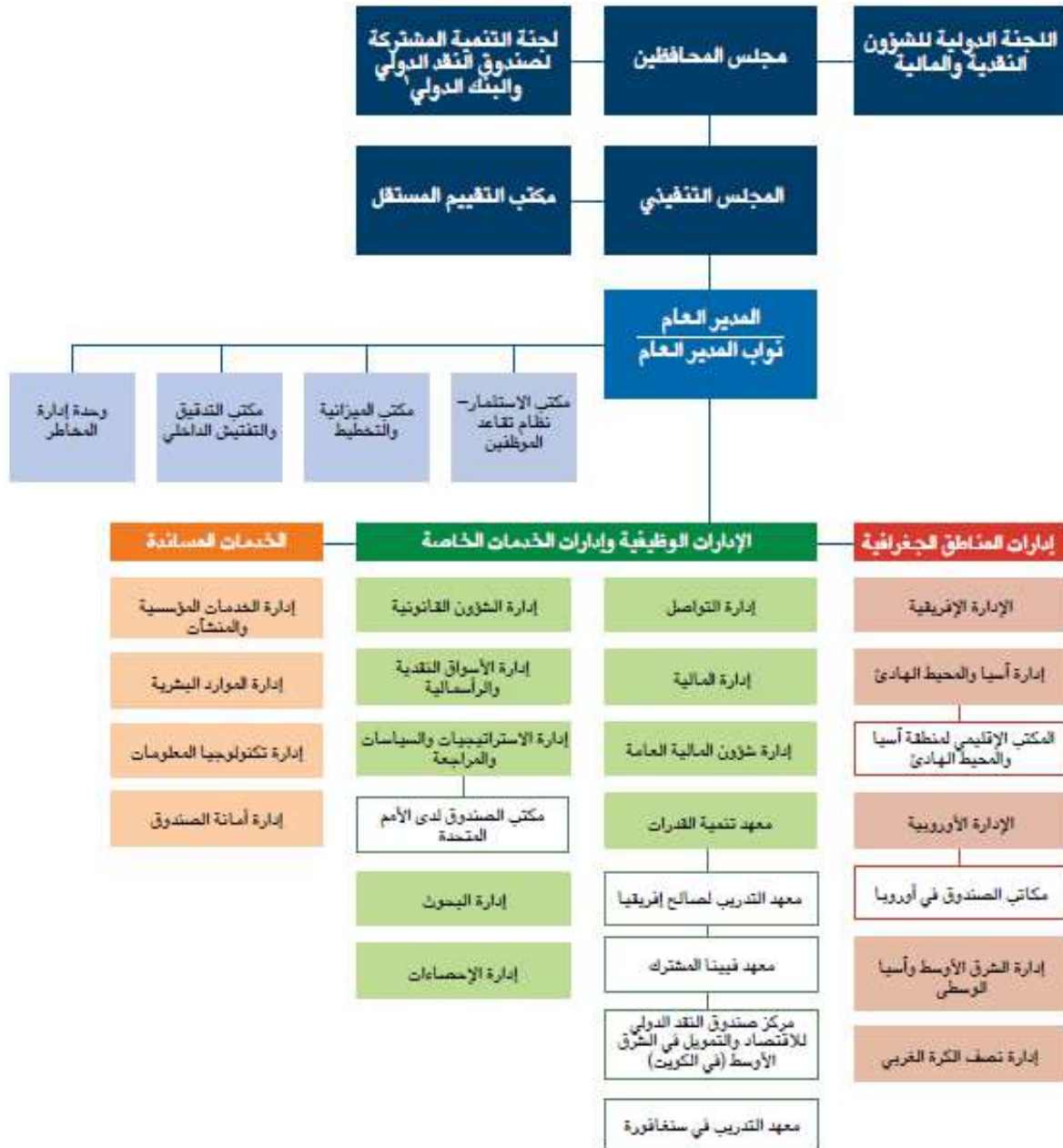
د- مجموعة السبعة: تضم مجموعة الخمسة مضافا إليها كندا وإيطاليا، وهي الدول التي أصبحت تعقد القمة السنوية الشهيرة بالبلدان الأكثر تصنيعا في العالم، والتي أصبحت روسيا تشارك فيها (7+1).
هـ- مجموعة الإحدى عشر: أنشئت سنة 1962، تتكون من وزراء مالية دول مجموعة السبعة، وبلجيكا، وهولندا، والسويد، ثم انضمت سويسرا سنة 1992 وهي العضو الأحد عشر. هذه المجموعة تقوم بدور الناطق الرسمي باسم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدى صندوق النقد الدولي.

و- مجموعة الأربعة والعشرين: انبثقت عن مؤتمر 1972 للأمم المتحدة، تعكس مواقف الدول النامية من تطور النظام النقدي الدولي في مواقف جريئة اتجاه برامج الصندوق.

ي- مجموعة الثلاثين: شكلها مدير الصندوق السابق السيد فينتيفن سنة 1979 وتضم موظفين دوليين وجامعيين ومدراء بنوك وشركات، بهدف التفكير في توجيه تطور الصندوق. وعادة هذه المجموعات لا تتمتع ببنيات دائمة، فهي تلعب دورا استشاريا فقط.

(1) نفس المرجع السابق، ص 38-39.

الشكل رقم 01 : الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي



Source: <https://www.imf.org/external/arabic/orgcharta.pdf>

المطلب الثالث: موارد الصندوق ونظام التصويت

يرتبط القرار في صندوق النقد الدولي بنظام تصويت موزون أي قائم على حصص الدول الأعضاء وعليه سوف يتم التطرق أولاً إلى موارد الصندوق ثم آلية اتخاذ القرار.

الفرع الأول: موارد صندوق النقد الدولي

أ- **الحصص:** المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو اشتراكات الحصص (أو رأس المال) التي تسدها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص. وتدفع البلدان 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة (الذهب الورقي) و 75% بعملته الوطنية، لأغراض الإقراض حسب الحاجة. وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراكات المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة، والهدف من الحصص عموماً هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعها، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق. كما يمكن لمجلس المحافظين اجراء مراجعة عامة لحصص العضوية على فترات زمنية لا تتجاوز الخمس سنوات ، ويقترح تعديلها إذا ما رأى ملاءمة لذلك ويجوز له كذلك أن ينظر في امكانية تعديل أي حصة معينة في أي وقت وقت آخر بناء على طلب البلد العضو المعني ، كما يجوز للصندوق أن يقترح في أي وقت زيادة حصص البلدان الأعضاء التي كانت ضمن عضويته في 31 أوت 1975 وذلك بالتناسب مع حصص عضويتها في ذلك الوقت وبمبلغ تراكمي لا يتجاوز المبالغ المحولة ، كما يستلزم الحصول على أغلبية 85 بالمئة من القوة التصويتية لاجراء اي تعديل في حصص العضوية.¹ وكان آخر مراجعة للحصص وهي المراجعة الرابعة عشر قد اقرت بزيادة في رأس مال الصندوق بما يقارب 477 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة وبدأ تطبيق ذلك في جانفي 2016 ²

¹ اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي ص 3-4 متاحة على الرابط:

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf>

² متاحة على الرابط: <https://www.imf.org/-/media/Files/Factsheets/French/finfact.ashx> le 24/05/2022

الفرع الثالث: ترتيبات الاقتراض

توجد على مستوى الصندوق مجموعتان دائمتان من خطوط الائتمان، وهما الاتفاقيات العامة للاقتراض GAB والتي أنشئت في عام 1962، والاتفاقيات الجديدة للاقتراض NAB والتي أنشئت في عام 1998 و توسعت بشكل كبير في 2017. إضافة إلى كل من اتفاقيات الاقتراض الثنائية و المشاركة مع ترتيبات التمويل الدولية.

أولاً- الاتفاقيات الجديدة للاقتراض: هي مجموعة من الاتفاقات الائتمانية بين الصندوق و 83 بلدا عضوا ومؤسسة مالية، بما في ذلك عددا من اقتصاديات الأسواق الصاعدة، ولا يصبح المقترح المقدم من طرف المدير العام بشأن تفعيل اتفاق جديد للاقتراض فعالا إلا إذا قبله مشاركون يمثلون 58 % من إجمالي الاتفاقات الائتمانية للمشاركين المؤهلين للتصويت.

ثانيا/ الاتفاقيات العامة للاقتراض: تمكن هذه الاتفاقات العامة للاقتراض الصندوق من اقتراض مبالغ محددة من العملات من 11 اقتصادا متقدما أو بنوكيا المركزية وهي بلجيكا، كندا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المصرف المركزي الألماني، المصرف المركزي السويسري غير أنه لا يمكن تقديم مقترح بالحصول على موارد بموجب الاتفاقات العامة للاقتراض الا في حالة عدم موافقة المشاركين في الاتفاقيات الجديدة للاقتراض من تحديد فترة لتفعيل خطوط ائتمانية في الاتفاقات الجديدة للائتمان¹. وللتذكير فإن الاتفاقيات العامة للاقتراض تأسست سنة 1962 وبمساهمة تقدر ب 06 مليار (وحدة ح س خ) ، وتم توسيع هذه المساهمة سنة 1983 إلى 17 مليار (وحدة ح س خ) .

ثالثا- مبيعات الذهب

إن استخدام الذهب في عمليات وتعاملات الصندوق، يشترط قرارا مدعوما بأغلبية 85% من القوة التصويتية، ويمتلك الصندوق حوالي 3217 طن من الذهب وهو ما يساوي 103439916 أوقية من الذهب، وقد قيمت ممتلكات الصندوق من الذهب بسعر السوق بحوالي 25.2 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة مقابل 25.1 مليار وحدة بأسعار 30 أبريل 2002 في حين أن القيمة التاريخية المثبتة في بيانات الموازنة بالصندوق هي حوالي 5.9 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة².

¹Fonds monétaire internationale, fiche technique, Accords permanents d'emprunt du FMI ,p.p,01_02, Sur siteM <http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/gabnabf.htm> 25/05/2022

² عز الدين بوحبل ، المؤسسات المالية الدولية واشكالية تمويل التنمية في البلدان العربية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل 2010 ص 56

وقد قام الصندوق ببيع الذهب في مناسبات عديدة أهمها في الفترة ما بين 76-80 حيث باع ثلث الاحتياطات من الذهب (50 مليون أوقية) كما أعلن الصندوق في الفترة من 19 إلى 2009/10/30 عن بيعه 200 طن من الذهب للبنك المركزي الهندي بقيمة 6.7 مليار دولار، من حصة 400 طن مقررا بيعها في إطار جهود المقرض الدولي لتأمين موارده لدعم البلدان الأقل فقرا.

الفرع الثاني: التصويت واتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي

تعتمد قوة التصويت في صندوق النقد الدولي على نظام الحصص. لكل عضو عدد من الأصوات الأساسية (يساوي عدد الأصوات الأساسية لكل عضو 5.502% من إجمالي الأصوات)، بالإضافة إلى تخصيص صوت إضافي واحد عن كل جزء من حصته يعادل 100 ألف وحدة من حقوق السحب الخاصة.¹ كما تحصل كل دولة عضو على صوت عن كل قسط من استعمال عملتها يتجاوز الـ 100000 وحدة من حقوق السحب الخاصة التي تمتلكها تباع إلى دول أخرى، غير أن العكس يحصل أيضا، أي أنه يخصم من أصوات البلد المقترض عن كل قسط يساوي 400000 وحدة من حقوق السحب الخاصة يقترضها من الصندوق.

أما اتخاذ القرارات في هذه المنظمة فيتميز بالترجح فيما يتعلق بنسب الأصوات اللازمة لإصدار تلك القرارات، إذ تتخذ بالأغلبية البسيطة من الأصوات المعبر عنها في القضايا العادية، وبأغلبية 70% بالنسبة للقرارات ذات الطبيعة العملية، وبأغلبية 85% بالنسبة للمسائل المتعلقة بهيكل الصندوق أو تعديل الحصص، فمثلا تتمتع الولايات المتحدة بحصة تبلغ قيمتها 37149.3 مليوناً من حقوق السحب الخاصة إضافة إلى 250 صوتاً أساسياً لذلك فهي تتمتع بـ 16.77% من مجمل قوة التصويت، في مقابل 10738.5 مليوناً من حقوق السحب الخاصة لبريطانيا، على سبيل المثال ما يعطيها 4.86% من قوة التصويت و 8090.1 مليوناً من حقوق السحب الخاصة للصين و 3.66% من قوة التصويت، و 4158.2 مليوناً من حقوق السحب الخاصة للهند و 1.89% من قوة التصويت، و 135 مليوناً من حقوق السحب الخاصة للبحرين بقوة تصويت تبلغ 0.07% وذلك بحسب أرقام 2009.

وتتمتع الدول الغنية أيضا بصوت الأغلبية في تمرير القرارات المهمة. منها أن تغيير نسب الحصص مثلا يتطلب أغلبية 85% من الأصوات، أي أن 15% من الأصوات تستطيع وقف هذه القرارات. وبهذا المعنى فإن الولايات المتحدة التي تحتفظ وحدها بحصة تصل إلى نحو 17% من قوة التصويت تستطيع وقف قرار بتغيير نسب الحصص.

¹ اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ص 17

وتحتفظ مجموعة الدول الصناعية السبع وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا التي تمثل عضويتها أقل من 4% من مجموع الدول بالسيطرة على 45% من قوة التصويت.

الفرع الثالث: تطور صندوق النقد الدولي

مر صندوق النقد الدولي بتطورين أساسيين كانا قد ترتبا على بعض المتغيرات الاقتصادية الدولية التي كان لا بد أن تحدث انعكاسات معينة على نظام الصندوق، ونقوم بدراسة هذين التطورين من خلال عنصرين، أولهما يتعلق بإنشاء حقوق السحب الخاصة كأصل من الأصول الاحتياطية الدولية، ثم ندرس التطور المتعلق بتعويم العملات ونهاية دور الذهب في النظام النقدي الدولي.

أولا- التعديل الأول وإنشاء حقوق السحب الخاصة

لقد أقر مجلس محافظي الصندوق في اجتماعهم السنوي في واشنطن سنة 1969 نظام حقوق السحب الخاصة (التعديل الأول لاتفاق بريتن وودز)، وكان من بين المشروعات التي طرحت لإصلاح وتطوير النظام النقدي الدولي، وقد تم الاتفاق على هذا المشروع في شهر سبتمبر 1967 في الاجتماع السنوي لمحافظي الصندوق في ريودي جانيرو. ذلك نظرا لبعض المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على النظام النقدي الدولي، وحيث أن الصندوق بدأ ممارسة نشاطه في ظل قاعدة الذهب بموجب اتفاقية بريتن وودز التي حددت أسس التعاون النقدي الدولي، ولكن الاقتصاد الدولي تعرض في هذه الفترة لبعض المتغيرات البالغة الأهمية، منها ازدهار الاقتصاد الأوروبي وقابلية بعض عملاته للتحويل منذ سنة 1958، وعجز السيولة الدولية في تلبية حاجة المعاملات الدولية، وأيضا عجز موازين مدفوعات الولايات المتحدة وبريطانيا، وتعرض عملة كل منهما لصعوبات في الأسواق المالية، وأخيرا ظهور مشكلة التنمية في البلدان المتخلفة.

ولعل المشكلة التي أدت بشكل مباشر إلى إنشاء حقوق السحب الخاصة من وجهة نظر واضعي نظامه هي مشكلة نقص أو عجز السيولة الدولية والتي يقصد بها نقص كمية الاحتياطيات النقدية الدولية من ذهب وعملات قابلة للتحويل التي تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية. وقد ظهرت هذه المشكلة بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد سنة 1951، واستفحلت نتيجة الزيادة المضطردة في معدل التجارة الدولية والتي تفوق معدل الزيادة في السيولة الدولية، فبينما تزايدت حجم التجارة سنة 1966 بمقدار 131 مليار دولار، لم تبلغ الزيادة في حجم السيولة الدولية سوى 22.2 مليار دولار، وبذلك عجزت السيولة الدولية عن تلبية حاجات المعاملات الدولية. ضف إلى ذلك انخفاض نسبة الذهب إلى إجمالي مكونات

السيولة، وكذلك فقدان الثقة في الدولار الأمريكي نتيجة زيادة المعروض منه في الأسواق الأوروبية واتجاه الدول الأوروبية لتحويله إلى ذهب، وكل هذه العوامل زادت المشكلة تأزماً، وزادت الانتقادات لنظام الصرف السائد بموجب اتفاقية بريتن وودز لأنه لم يتضمن آلية لتنظيم نمو الاحتياطيات الدولية من أجل تمويل التوسع في التجارة الدولية، وتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

1-1- مفهوم حقوق السحب الخاصة: وحدة حقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي أنشأه صندوق النقد الدولي سنة 1969، بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه، نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك، والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية.

وحقوق السحب الخاصة لا تعد نقوداً حقيقية لأن ليس لها كيان مادي، وإنما هي مجرد قيود دفترية يجريها الصندوق بين الدول الأعضاء المشتركين في قسم حقوق السحب الخاصة، وهي كذلك أصل احتياطي اتفاقي منبثق من تعهد الدول الأعضاء بقبوله، كما تسمح حيازته بالحصول على عملات قابلة للتحويل.

وتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة باستعمال سلة من العملات وتراجع هذه السلة كل خمس سنوات للتأكد من أن العملات الداخلة في السلة هي المستعملة في المبادلات الدولية، وأن قيمها وأوزانها تعكس أهمية هذه العملات في الأنظمة. وتغير طريقة اختيار العملات في السلة وكذلك الأوزان المعتمدة لكل عملة كل خمس سنوات، وطبقاً لهذه الشروط لا بد أن يتأكد صندوق النقد الدولي بأن العملة المستخدمة في السلة تستعمل بكل حرية ولا قيود على استعمالها بمعنى أنها واسعة الاستعمال في المبادلات الدولية والمدفوعات بين الدول وأنها تسوق في أسواق العملات الدولية المختلفة.

ويرتكز الوزن النسبي أو النسبة المئوية المنسوبة لكل عملة في سلة حقوق السحب الخاصة على قيم الصادرات من السلع والخدمات، وعلى مبالغ الاحتياطيات من العملات المختلفة التي يحتفظ بها الأعضاء

وكانت آخر مرة تم فيها تقويم حقوق السحب الخاصة هي العام 2006. وتسري هذه المدة حتى عام 2010.

وطبقاً لهذا التقويم تصل مساهمة الدولار في السلة إلى 44% مقابل 34% لليورو و11% للين

الياباني و11% للجنه الإسترليني.

وتحتسب معادلة وحدة حقوق السحب الخاصة بالدولار الأميركي يوميا بقيم العملات الأربع التي تحدد بسعر الصرف المعتمد وقت الظهيرة في سوق لندن المالي.

ثانيا- التعديل الثاني واتفاقية جمايكا

جاءت اتفاقية جمايكا لتؤكد على ضرورة الإصلاح النقدي، ولعل أهم إصلاح قامت به هو إلغاء أو تعديل المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق التي كانت تلزم بتحديد أسعار الصرف الخاصة بعملات وفقا لنظام استقرار أسعار الصرف أو أسعار التعادل بمادة أخرى تنص على حرية أسعار الصرف، أي نظام تعويم العملات، وقد اعتبر هذا التعديل مجرد تحصيل حاصل لأن أغلب الدول قامت بذلك بدون اللجوء إلى الصندوق.

وأما القرارات الأخرى التي جاءت بها الإصلاحات الخاصة بالنظام النقدي الدولي فهي:

- إلغاء سعر الصرف للذهب وترك الحرية الكاملة للبنوك في التعامل بالذهب وتحديد أسعاره.
- إنهاء دور الذهب كوحدة مرجعية لتقييم حقوق السحب الخاصة وكذلك كأساس لتقويم العملات الوطنية للدول الأعضاء.

- إلغاء أي بند من الاتفاقية تنص على التعامل بالذهب إلا أنه لم يفقد أهميته حيث نجده قد استعمل من طرف الدول كضمان للقروض (فرنسا، إيطاليا، جنوب إفريقيا)، ففي أبريل 1977 اقترضت دولة جنوب إفريقيا من بعض البنوك الدولية بضمان احتياطياتها الذهبية. كما قصد التعديل الثاني تطوير حقوق السحب الخاصة لكي يكون لها وزن في الأصول الاحتياطية الدولية.

ومازال الذهب يحتفظ بمكانته كأصل احتياطي لدى السلطات النقدية في العالم على الرغم من إنهاء

دوره النقدي في إطار النظام النقدي الدولي.

المبحث الثاني: سياسات صندوق النقد الدولي

اتساقاً مع اختصاصات الصندوق فإن الهدف الرئيسي من انشطته وسياساته هو مساعدة البلدان الأعضاء على بناء مؤسسات قوية وتعزيز مهارات تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والمالية، ويسعى الصندوق لذلك من خلال ما يتوفر عليه من موارد وآليات حيث يمارس رقابة مباشرة على السياسات العامة للحكومات كما يملك قنوات أخرى للتأثير من المساعدة الفنية المقدمة من خبراء الصندوق أو مختلف التسهيلات المالية المقدمة للدول المأزومة والمصحوبة ببرامج تكييف واصلاح هيكلية.¹

المطلب الأول: الدور التمويلي لصندوق النقد الدولي

ان الدور التمويلي للصندوق يختلف من بلد لآخر فيمكن أن يكون على شكل تقديم المشورة والاشراف على السياسات فقط ، أو المساعدة على التدريب أو التمويل المادي وهو الاساس من خلال اليات الائتمان المتوفرة التي يمنحها الصندوق

الفرع الأول: تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي

يدعو ميثاق الصندوق إلى قيامه بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما فيها ممارسة الرقابة الدقيقة (الإشراف) على سياسات أسعار الصرف في البلدان الأعضاء، وطبقاً للاتفاقية يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف. ويقوم الصندوق بممارسة دوره الإشرافي من خلال ثلاث طرق للرقابة:²

الرقابة القطرية: هي رقابة تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة مع الدول الأعضاء فرادى حول سياساتها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية عند الحاجة، ويطلق على هذه المشاورات "مشاورات المادة الرابعة" لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق التأسيس.

الرقابة العالمية: حيث يقوم المجلس التنفيذي باستعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية، ويتم في العادة مرتين سنوياً قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون المالية والنقدية، ومن طرف الرقابة العالمية للصندوق، أيضاً المناقشات السنوية المععادة التي يقوم بها المجلس لاستعراض التطورات والآفاق المستقبلية وقضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية.

¹ محمد سعيد السعدي، سياسات صندوق النقد الدولي التشفيفية وأثرها على الحماية الاجتماعية ، ص 71 متاح على الرابط:

<https://www.annd.org/uploads/summernote/two31614342350.pdf> le 22/05/2022.

² محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، مرجع سابق ص225.

الرقابة الإقليمية: وبموجبها يدرس الصندوق السياسات المتبعة وفقا لاتفاقات إقليمية، ويشمل ذلك على سبيل المثال: مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، والإتحاد النقدي لغرب إفريقيا، ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي... الخ

الفرع الثاني: المساعدة الفنية والتدريب

يتيح الصندوق للبلدان الأعضاء الاستفادة من خبراته الفنية على أساس منظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة كبيرة من المجالات، مثل أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف والإدارة الضريبية والإحصاءات الرسمية، والهدف من وراء ذلك العمل هو تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها، وهو ما يتم بطرق متعددة تتضمن تعزيز المهارات في المؤسسات المسؤولة مثل وزارات المالية والبنوك المركزية. ويقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في أربعة مجالات أساسية هي:¹

* دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها .

* مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، ووضع الميزانية وإدارة الإنفاق، وإدارة الدين الداخلي والخارجي.

* إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها.

* صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها.

وينظم الصندوق دورات تدريبية للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية في البلدان الأعضاء وذلك في مقره بواشنطن وفي مراكز التدريب الإقليمية في أبيدجان، البرازيل، سنغافورة، وفيينيا، كما يقدم الصندوق المساعدة الفنية ميدانيا أيضا من خلال زيارات خبرائه إلى الدول الأعضاء.

¹ عز الدين بوحبل، مرجع سابق ص 64-65

الفرع الثالث: التمويل

تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف التي يقوم بها الصندوق لعلاج اختلال موازين المدفوعات وهو ما يهتم الدول الأعضاء في المقام الأول، وفي هذا السياق يمكن التساؤل عن الدور الذي يقوم به الصندوق في مجال تمويل التنمية في الدول النامية؟

إذا نظرنا إلى أهداف الصندوق والتي جاءت في المادة الأولى من ميثاقه، نجد أنها قد تبلورت حول عدة أمور تتعلق بتسهيل حركة ونمو حركة التجارة الدولية، والعمل على استقرار أسعار الصرف وغيرها من الأهداف التي يسعى إليها الصندوق، إلا أننا في هذا المقام سوف نركز على هدف آخر من أهداف الصندوق والمنصوص عليه بالمادة الأولى وهو: "توفير الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحاً لهم استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرّة بالرخاء القومي أو الدولي"، ووفقاً لهذا الهدف فإن الصندوق يلتزم بجعل موارده متاحة للدول الأعضاء لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها.

وهنا يبرز دور الصندوق في دعم السياسات التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وأفاق النمو في هذه البلدان.

أ- القروض والتسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي

يقدم صندوق النقد الدولي مساعداته التمويلية بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء، وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل نوع من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني، وفي لغة الصندوق يطلق على عمليات السحب من موارده بعملية الشراء كما يطلق على عمليات التسديد إعادة الشراء، وفي مايلي أهم عمليات السحب من موارد الصندوق:

أ-1- الشريحة الاحتياطية: كما ذكرنا سابقاً أن الدولة التي تنظم إلى عضوية الصندوق يتعين عليها أن تدفع 25% من حصتها بالذهب أو بالدولارات الأمريكية أو بحقوق السحب الخاصة بعد إلغاء دور الذهب في النظام النقدي الدولي، ويلاحظ أن للعضو وفق هذه الشريحة حق السحب في حدود هذه النسبة بدون أية شروط، وبدون أية جدول لإعادة الدفع، وكذلك بدون أي سعر للفائدة أو رسوم الخدمة.

أ-2- الشريحة الائتمانية الأولى: تمثل هذه الشريحة حق الدولة في السحب في حدود 25% من قيمة حصتها، وبذلك يرتفع ما يحتفظ به الصندوق من عملة العضو إلى 125% من حصته، ويجب على الدولة الرغبة في سحب هذه الشريحة أن يثبت أن هناك حاجة في ميزان المدفوعات، وأنها تقوم بمجهود معقول لحل مشاكلها الاقتصادية، والشرطية في هذه الشريحة بسيطة، ويتم إعادة الدفع في فترة بين ثلاث سنوات وربع إلى خمس سنوات.

أ-3- اتفاقات الاستعداد الائتماني: وتشكل لب سياسات الإقراض في الصندوق وقد استخدمت لأول مرة في عام 1952، وهدفها الأساسي هو معالجة مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل، ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين وعلى مدى فترة تتراوح بين 12 إلى 18 شهرا في العادة، وبحد أقصى ثلاث سنوات، ويمكن أن يسحب البلد العضو وفق هذا الترتيب 100% من حصة البلد العضو، في حين تبلغ الحدود الإجمالية التراكمية 300% من حصة الدولة العضو، وذلك بالجمع بين هذا التسهيل وتسهيل الصندوق الممدد، ويتم السداد وفق هذه الترتيبات في مدة تتراوح بين سنتين ونصف إلى أربع سنوات إذا كان المركز الخارجي للدولة يسمح بذلك، وفي مدة ثلاث سنوات وربيع إلى خمسة سنوات يكون السداد إجباريا، وتفرض على هذه الموارد عمولة أساسية وأخرى إضافية على الأسقف الائتمانية العالية التي تتعدى حدا معينا، حيث تبلغ العمولة الإضافية 100 نقطة أساسية على المبلغ الأعلى من 200% من حصة البلد العضو، و200 نقطة أساسية على السحبات التي تتجاوز 300% من حصة البلد العضو. ويشترط الصندوق على البلد العضو حتى يتسنى له الاستفادة من هذا التسهيل أن يتبنى سياسات معينة لمواجهة صعوبات موازين المدفوعات والتي تؤدي إلى حلها خلال فترة معينة، ويتم السحب في هذه الحالة على أساس فترات ربع سنوية مرتبطة بمراقبة معيار الأداء.⁽¹⁾

أ-4- تسهيل الصندوق الممدد: أنشئ هذا التسهيل سنة 1974 لخدمة البلدان الأعضاء التي تعاني من اختلالات هيكلية في مجالات الإنتاج والتجارة والأسعار، الأمر الذي يجعل من الصعوبة على تلك الدول أن تستمر في تطبيق السياسات الإصلاحية التي يؤكد على تنفيذها صندوق النقد الدولي، حيث يحصل البلد على موارد لفترة أطول وبمبالغ أكبر،⁽²⁾ حيث يبلغ الحدود العادية السنوية للسحب وفق هذا التسهيل 100% حصة البلد العضو، في حين تبلغ الحدود الإجمالية التراكمية 300% من حصة البلد العضو وذلك بالجمع بين التسهيل الممدد وتسهيل الترتيبات الاستعدادية. تتراوح فترة السداد لهذا التسهيل بين أربع سنوات ونصف إلى سبع سنوات بينما تتراوح فترة السداد الإجباري بين أربع سنوات ونصف إلى عشر سنوات.

تفرض على المبالغ المسحوبة عمولة أساسية، بالإضافة إلى عمولة إضافية، حيث تبلغ 100 نقطة أساسية على المبلغ الأعلى من 200% من حصة البلد العضو، و200 نقطة أساسية على المبالغ التي تتعدى 300% حصة البلد العضو. ويشترط الصندوق على البلد العضو أن يتبنى برنامج محدد لمدة ثلاث سنوات، ويتم السحب في هذا النوع من التسهيلات على أساس فترات ربع سنوية أو نصف سنوية مرتبطة بمعيار الأداء.

⁽¹⁾ محمد عبد العزيز محمد مرجع سابق، ص 246-247.

⁽²⁾ صالح صالحى ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ص 103.

أ-5- تسهيل النمو والحد من الفقر: حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1999، وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات، أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المتحققة من المبيعات السابقة للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض. وقد بلغت قيمة هذه التسهيلات 433.8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة سنة 2008،⁽³⁾ ثم ارتفعت إلى 791.9 مليون سنة 2009.⁽⁴⁾

أ-6- تسهيل الاحتياطي التكميلي: وهو تسهيل يوفر تمويلاً إضافياً قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان الثقة في السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب، وتتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويتضمن سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

أ-7- خطوط الائتمان الطارئ: هي خطوط دفاع وقائية، تمكن البلدان الأعضاء بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل، عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب والأزمات الآتية من بلدان أخرى.

أ-8- مساعدات الطوارئ: استحدثت عام 1962 لمساعدة البلدان الأعضاء في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها، وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة للبلدان الأعضاء كالتالي خرجت لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية.

أ-9- أداة التمويل السريع: استحدثت عام 2011 وهي مساعدة مالية سريعة لجميع البلدان الأعضاء التي تواجه احتياجات ملحة في ميزان المدفوعات، تصرف من خلال عمليات شراء مباشرة دون الحاجة إلى برنامج كامل أو مراجعات.¹

أ-10- خط السيولة قصير الأجل: قروض تم استحداثها سنة 2020 لدعم السيولة في حالة الصدمات الخارجية المحتملة التي تسفر عن احتياجات متوسطة لتمويل ميزان المدفوعات حيث تشترط استيفاء أطر للسياسات الاقتصادية الكلية مع قوة الاداء .

⁽³⁾ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2008 ص.44.

⁽⁴⁾ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009 ص.35.

¹ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2021 ص 32

المطلب الثاني: البرامج المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي

عندما يتوجه أحد البلدان إلى صندوق النقد الدولي طالباً التمويل، فهو إما أن يكون في أزمة اقتصادية فعلية أو على وشك الوقوع فيها؛ فعملته تكون هدفاً للمضاربة في أسواق الصرف الأجنبي واحتياطياته مستنفدة ونشاطه الاقتصادي راكداً أو أخذاً في الهبوط وحالات الإفلاس فيه آخذة في الزيادة ولاستعادة سلامة مركز المدفوعات الخارجية في هذا البلد واسترداد الظروف المواتية لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار فيه، ينبغي الجمع بشكل ما بين عملية التصحيح الاقتصادي والتمويل الرسمي أو الخاص.

ويقدم الصندوق المشورة إلى سلطات البلد المعني فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي ينتظر أن تعالج المشكلات القائمة بأقصى درجة من الفعالية، ولكي يقدم الصندوق التمويل المطلوب، لابد أن يتوصل إلى اتفاق مع السلطات حول برنامج للسياسات يستهدف تحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل للاستمرار. ويتم توضيح تفاصيل هذا البرنامج في "خطاب نوايا" توجهه الحكومة إلى مدير عام الصندوق.

وتتعاون السلطات الوطنية تعاوناً وثيقاً مع خبراء الصندوق في صياغة البرنامج المدعم بموارده، بحيث يكون مصمماً لمواجهة الاحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعني. ويعد هذا أمراً أساسياً لتحقيق فعالية البرنامج وحتى يتسنى للحكومة اكتساب التأييد الوطني له. ومثل هذا التأييد - أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم "الشعور بالملكية المحلية" للبرنامج هو أحد العناصر الحيوية لتأمين نجاحه. ويجري تصميم كل برنامج بمرونة، بحيث يمكن إعادة النظر فيه أثناء التنفيذ وإدخال تعديلات عليه إذا ما تغيرت الظروف. والواقع أن كثيراً من البرامج يجري تعديلها أثناء التنفيذ.

الفرع الأول : برامج التثبيت والتكيف الهيكلي

أولاً- ماهية برامج التثبيت والتكيف الاقتصادي:

حاولنا من خلال هذا المحور التطرق الى تعريف برامج التكيف الاقتصادي وميادينها ومعرفة أبعادها.

تتألف برامج التكيف الاقتصادي من جزئيين هما برامج التثبيت الهيكلي وبرامج التعديل الهيكلي وسوف نعرف كلا منهما وصولاً إلى تعريف برامج التكيف الاقتصادي.

أ- تعريف التثبيت الهيكلي: يمكن تعريفه وفقا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه جملة من السياسات قصيرة المدى توضع بالأساس بوحى من صندوق النقد الدولي، وتهدف هذه السياسات الى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة على التحويل وتجديد خدمة الديون، وهي تتضمن إجراءات لتقليل النفقات (مثل خفض الدعم والمرتبات) فضلا عن تطبيق سياسات مالية واقتصادية ونقدية انكماشية صارمة من أجل الإصلاح عدم التوازن الخارجي والمتعلق بالميزانية.

ب- تعريف التكييف الهيكلي:

يمكن تعريفه وفقا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه: مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف الى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضبط واتباع الخصخصة وتطبيق سياسات موجهة نحو للتصدير وإجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطني.

ج- تعريف برامج التكييف الاقتصادي:

وفقا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعرف على أنها حزمة من السياسات والإجراءات المشروطة من قبل منظمتي بريتون وودز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المدعومة من قبل الدول المتقدمة والتي تهدف لإيصال الاقتصاد الى حالة من الاستقرار بمعالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحقيق نمو اقتصادي مستمر من خلال اجراء تعديلات على بنية الاقتصاد الوطني.

حيث تقوم هذه الشروط على جملة من المطالب أولها هو كتابة خطاب النوايا وعاده ما يتم التفاوض حول هذه الأمور بين الدولة طالبة المساعدة وصندوق النقد الدولي كما أن الإفراج عن الشرائح الائتمانية التالية من خلال التسهيلات التي يقدمها الصندوق لبرامج التكييف الاقتصادي يشترط قبله إجراء عملية تقييم ومراجعة للبرنامج ومدى التقيد فيه والأهداف التي حققها، وإذا لم يتم تحقيق معايير أداء مناسبة أثناء تنفيذ البرامج يتم إيقاف صرف الشرائح التالية للدولة.

ثانيا- أبعاد سياسة التكييف الاقتصادي: إن لسياسات التكييف الاقتصادي بعدين أساسيين يتمثلان في البعد الداخلي والخارجي.

أ- البعد الداخلي "المحلي": ويشمل ثلاثة أبعاد فرعية وهي:

أ-1 البعد الاقتصادي: لسياسات التكييف الاقتصادي أثرها البعيد المدى في الأداء الاقتصادي للدولة وأهمها ما يتعلق بالتجارة الخارجية والداخلية والأسعار والدعم والعجز في الموازنة وسعر الفائدة فضلا عن باقي السياسات التي من شأنها التأثير في النشاط الاقتصادي.

أ-2 البعد الاجتماعي: ان سياسات التكيف الاقتصادي ينتج عنها في معظم الأحيان مشاكل لمحدودي الدخل وهي الفئة التي تمثل نسبه كبيرة في المجتمع، يتطلب منها تقديم التضحيات ولو على المدى القصير.

أ-3 البعد السياسي: ان سياسات التكيف الاقتصادي تصاغ وتفرض من قبل القوى العظمى التي تتحرك ضمن اطار مؤسسي مما يجعل الدول أمام خيار صعب بين بلوغ أهدافها الإنمائية عن طريق التكيف الاقتصادي وبين التبعية لهذه المؤسسات، فمع الإجراءات المطلوبة اتخاذها على الصعيد الاقتصادي هناك شروط سياسية لا بد من تحقيقها فالضمانات التي يطلبها رأس المال الأجنبي تتعدى في الواقع ما هو اقتصادي الى ما هو سياسي.ذ

ب- البعد الخارجي "الدولي": انتشرت الدعوة إلى التكيف الاقتصادي في كل النظم الاقتصادية و السياسية سواء كانت نامية أم متقدمة رأسمالية أم اشتراكية كذلك نجد بأن هذه السياسات انتقلت بين قارات العالم المختلفة يبدو البعد الدولي واضحا بشكل جليل لأنها متبناة من قبل المؤسسات الدولية التي تهيمن وتسيطر على عمليه التمويل في العالم.

ثالثا: ميادين سياسات التثبيت والتكيف الاقتصادي: قبل اجراء برامج التكيف الاقتصادي فلا بد من الدولة التي لجأت الى الصندوق البنك أن تقوم بتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي والتي تتمحور حول:

- سياسة نقدية انكماشية: تؤثر السياسة النقدية على الطلب الكلي، وتعمل على توجيه أوقات التضخم، وتؤثر كذلك على إجمالي النفقات على طريق ترشيد الائتمان، وضبط معدلات التوسع النقدي، لتحقيق استقرار هذا الأخير، أو اصلاح خلل الهياكل التمويلية، اعتمادا على تحرير أسعار الفائدة، واستخدام حدود عليا للائتمان، والحد من الإصدار النقدي الجديد الذي يهدف إلى رفع معدلات الادخار، وتخفيض معدلات التضخم، وهذا بالاعتماد على أدوات السياسة النقدية، مثل سياسة السوق المفتوحة، وتخفيض العملة.

- سياسة مالية انكماشية: تؤثر في مدى السيطرة على عجز ميزانية الدولة، عن طريق زيادة الإيرادات، أو تخفيض النفقات، أو الائتين معا، و تعد أداة الإنفاق العام إحدى الأدوات الأساسية المؤثرة في الطلب الفعال، وبالتالي لها تأثير مباشر على مستويات التشغيل، والدخل الوطني، والمستويات العامة للأسعار، ومن الملاحظ أن هذه السياسة تهدف الى تقليص نسبة العجز في الميزانية العامة للدولة مقارنة بالناتج الداخلي الإجمالي.

أما سياسة التكيف الاقتصادي فتتعلق بإصلاح الأطر والأسس الخاصة بالسياسة الاقتصادية وتناولت هذه السياسات من منظور صندوق النقد الدولي للميادين التالية:¹ الخصخصة وإعادة هيكلة القطاع العام الاستثمار الأجنبي المباشر، إصلاح نظام الأسعار وتحريرها، تحديد التجارة الخارجية، إصلاح القطاع المالي.

أ- **الخصخصة:** تعبر الخصخصة عن الانتقال التام أو الجزئي للملكية العامة للصالح الخواص أو تملكهم بموجب عقد من إدارة المؤسسات مع بقائها مملوكة للدولة وتعتبر الخصخصة إحدى الوسائل المستعملة للانتقال إلى اقتصاد السوق مع تقليص حجم الدولة، وتهدف الخصخصة إلى التقليل من سيطرة القطاع العام وتخفيض بنيته التحتية التنفيذية.

ب- **إعادة هيكلة المؤسسات العمومية:** عند خصخصة المؤسسات تثار ثمة مشكلة تتعلق بكون المؤسسات العمومية المطروحة للخصخصة تكون في العامة غير مؤهلة مما يجعلها لا تحظى بالإقبال عليها لشرائها، وهذا ما يدفع السلطات العمومية إلى إعادة هيكلتها بقصد ضمان استمرارية هذه المؤسسات من جهة، وضمان زيادة متحصلات البيع الناجم عن خصصتها وتعتبر عملية إعادة الهيكلة نوعاً من التطور للمؤسسات في اتجاه الملكية الخاصة.

ج- **تحرير الأسعار:** تستخدم سياسة تحديد الأسعار قصد إزالة الشبهات السعرية وتحديد قيمتها بإلغاء الدعم وكافة أشكال التدخل الإداري السعري وقصد المساهمة في قيام وتطور اقتصاد السوق، إن تحديد الأسعار من شأنه أن يولد سلوكيات عقلانية لأن المؤسسات تعتمد على معلومات غير معروفة وتعكس في ذات الوقت حجم الندرة في المجتمع وتشجع المؤسسات على الاستثمار والإنتاج قصد تحقيق أرباح أفضل.

د- **تحرير التجارة الخارجية:** يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على أنها جملة من الإجراءات أو التدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلية تجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتاً طويلاً.

هـ - **سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب صندوق النقد الدولي ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النقود في إدارة المؤسسات.

¹ بوخاري أمينة ، يوسف رشيد، برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري ، دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين 1989-2015 مجلة دفتاتر بوداكس، العدد رقم 09 جوان 2018 ص 84-87

و- إصلاح قطاع المالي: تتوقف فعالية النظام المالي على قدرته على تعبئة الادخار وضمان أفضل التخصيصات للموارد، وتشكو دول العالم الثالث في معظمها من عدم كفاءة أنظمتها المالية واعتمادها على البنوك في التمويل. وإصلاح النظام المالي يتم على محورين:

- تطوير المنظمة المصرفية و هذا من خلال: تقييد معايير لجنة بازل والابتعاد عن الائتمان الموجه، إدارة السياسة النقدية عن طريق الأدوات الغير مباشرة، إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي لعمل المصارف، إعادة هيكلة المصارف العمومية بإعادة رسميتها وتأهيلها.
- الانتقال من اقتصاديات المديونية الى اقتصاديات الأسواق المالية ويتم هذا من خلال: إصلاح الأسواق النقدية بالفصل بين السوق البنكية للبنوك والسوق الممكن لباقي الأعوان التعامل فيها، التقليل من حواجز التحول لأسواق رأس المال، تسيير المديونية العمومية حتى تتمكن الخزينة العمومية من تنويع أوراقها المطروحة للتداول، إنشاء سوق مالي.

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي والتنبؤ بالأزمات

يعمل صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة دولية تسعى لتعزيز الاستقرار المالي العالمي وإدارة الأزمات المالية العالمية على تحليل المؤشرات الاقتصادية للبلدان الأعضاء، رغبة منه في التنبؤ بالأزمات والوقاية منها ومن تداعياتها. ومن أهم البرامج والآليات التي يعتمد عليها الصندوق لضمان الاستقرار المالي العالمي وتقليل المخاطر النظامية هناك ثلاث برامج رئيسية:¹

المطلب الأول: جهاز الإنذار المبكر Early Warning System

في إطار سعي الصندوق لاستشعار الأزمات والتنبؤ بها لجأ الى اعتماد نماذج من الاقتصاد القياسي تعرف بنماذج الإنذار المبكر ، الذي يعتمد في التحليل والتنبؤ بوقوع الازمات على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية التي تؤدي الى احداث الأزمة وأهمها نسبة الدين قصير الأجل الى احتياطات النقد الأجنبي والارتفاع المستمر في سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للاتجاه السائد في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية، بحيث كلما ارتفعت قيمة متغير من المتغيرات ازداد احتمال وقوع الزمة ، وهنا يتدخل الصندوق بمنح مهلة كافية لتبني سياسة تصحيحية

¹ لطرش ذهبية ، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمة المالية العالمية ، الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية دار الهدى للطباعة والنشر ، جامعة فرحات عباس سطيف ايان 19 و 20 اكتوبر 2009 ص 6

أ- مؤشرات استشعار الأزمة في برامج الإنذار المبكر

تندرج عمليات الإنذار المبكر ضمن العمل الرقابي لصندوق النقد الدولي، وهي تجري مرتين في السنة بالتعاون بين الصندوق ومجلس الاستقرار المالي العالم بهدف اصدار آراء متكاملة بشأن المخاطر ومواطن الضعف. ويقوم في هذا الإطار الصندوق بدور محوري لا سيما فيما يتعلق بقضايا الاقتصاد الكلي والمالي الكلي والمخاطر السيادية في حين يركز تدخل مجلس الاستقرار المالي على القضايا التنظيمية والرقابية المرتبطة بالنظام المالي. ويستند الصندوق في استشعار الأزمة والتنبؤ بها الى في إطار برامج الإنذار المبكر الى مجموعة من المؤشرات أهمها:¹

1.1. وسائل مراقبة السيولة: يعتبر صندوق النقد الدولي ان نقص الاحتياطي من السيولة يعد من المؤشرات الرئيسية للتنبؤ باحتمال حدوث أزمة العملة، كما يؤكد الصندوق في هذه الحالة على ضرورة وضع التقديرات تخص: احتياجات البلد من التمويل الخارجي، مختلف المصادر التمويلية المضمونة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر والأسواق المالية وكذا الفجوة التمويلية المتبقية.

2.1. معلومات السوق المالي (نبض السوق): تقييم قابلية التعرض للمخاطر مبني على المعلومات المتعلقة بالأسواق المالية الناشئة.

3.1. التطلع الى المستقبل: ليس من المفاجئ ان نلاحظ صعوبة التنبؤ بالأزمات والسبب في ذلك ان السلطات يمكن ان تتخذ إجراءات لتجنب هذه الازمات من خلال مقاومة المخاطر الظاهرة، لكن هذه الازمات سببها صدمات غير متوقعة يمكن لها ان تخل بالمجهودات الوقائية عن مسارها الصحيح.

ب. مراحل بناء مؤشرات الإنذار المبكر

قبل الشروع في تطبيق برامج الإنذار المبكر، هناك عدة نقاط تحتاج الى تسوية وهي:

- تحديد العينة بدقة وتوضيح مفهوم الأزمة
- تحديد المقصود ب " مبكر " في الإنذار المبكر
- اختيار قائمة مؤشرات الإنذار المبكر
- العثور على العلاقة بين الازمات والمؤشرات المختارة
- تحديد الأمكنة والفترات الزمنية التي يكون فيها احتمال حدوث أزمة اعلى من أي مكان اخر او في أوقات أخرى.

ويمكن وصف بناء نموذج إنذار مبكر بأنه عملية متسلسلة تتضمن ثلاث خطوات: مرحلة ما قبل النمذجة ، وما بعدها، وتشمل هذه الخطوات الثلاث اتخاذ قرار بشأن أهداف وغايات النموذج، تقدير وتقييم النموذج، التمثيل المناسب لإخراج النموذج. 28 حيث:

ب.1. النمذجة المسبقة: الهدف والموضوع

نقطة البداية لبناء أي نوع من نموذج الإنذار المبكر تكمن في نهاية المطاف أي تحديد الهدف من النموذج. وينطوي ذلك على اتخاذ قرارات بشأن ما إذا كان النموذج يستخدم بشكل أساسي لأغراض التوضيح أو التنبؤ، وافق التنبؤ المرغوب، والكيانات ذات الصلة، ومؤشرات المخاطر وأنواع الأحداث لبناء النموذج.

ب.2. النمذجة: التقدير والتقييم

بمجرد تحديد الهدف من عملية الإنذار المبكر فإن الخطوة التالية هي وضع نهج للنمذجة والتقييم. ويشمل ذلك خطوات تحديد معيار التقييم وتحديد أسلوب النمذجة واختيار التعقيد الأمثل للمقاييس والمواصفات وأجراء عملية تقييم.

ب.3. النمذجة اللاحقة: التحول والتصوير

وبمجرد تحديد نموذج مناسب للإنذار المبكر وتقديره من الأهمية بمكان اتخاذ قرار بشأن كيفية تحليل أفضل وتحويل وتمثيل وتصوير مخرجات النموذج من أجل دعم تفسير النتائج وإبلاغها. والشكل الموالي يوضح اهم مراحل بناء نموذج إنذار المبكر:

ج - مكونات برامج الإنذار المبكر

يحتوي نظام الإنذار المبكر على أربعة أجزاء متشابكة يجب ان يعمل كل جزء بكفاءة لكي ينجح النظام تتمثل في كل من المعرفة والمراقبة والقدرة على الاستجابة والتحديد حيث:29

ج-1- المعرفة بالمخاطر: تبني فهم خط الأساس للمخاطر (المخاطر واوجه الضعف) والاولويات على مستوى معين

ج-2- المراقبة: هي نشاط متابعة منطقي لمواكبة أحدث المعلومات حول كيفية تغير هذه المخاطر ونقاط الضعف عبر الوقت.

ج-3- تصر القدرة على الاستجابة على كل مستوى من القدرة على الحد من المخاطر بمجرد اكتشاف الاتجاهات والاعلان عنها في الوقت المحدد للتحذير.

ج-4- يحول اتصال التحدير معلومات المراقبة الى رسائل قابلة للتنفيذ يفهمها ممن يحتاجون اليها وهم مستعدون لسماعها

د. معوقات تطبيق برامج الإنذار المبكر

هناك العديد من المعوقات التي تحول دون تأدية مؤشرات الإنذار المبكر لدورها على اكما وجه نذكر منها:

- ضعف الاهتمام بالإنذار المبكر والاستعداد له كونه يتعلق بحدث افتراضي في المستقبل.
 - القراءة الخاطئة لإشارات الإنذار المبكر.
 - خطأ في اختيار المؤشرات التي تدخل في برنامج الإنذار المبكر.
 - استخدام مؤشرات سطحية يمكن ان ينتج عنها تأخر وصول الإشارات بشكل صحيح للجهات المعنية.
 - ارتفاع التكاليف المادية لتطبيق برنامج الإنذار المبكر ونقص التمويل
- ذتجر الإشارة في هذا الإطار إلى الدراسة الى تم اجراؤها من طرف خبراء صندوق النقد الدولي اعتمادا على برامج الإنذار المبكر للتنبؤ باحتمال وقوع ازمة بنكية في عينة تتكون من 60 دولة من الدول منخفضة الدخل في العالم تغطي الفترة من 1981-2015 اعتمادا على مجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية التي يمكن ان تؤدي الى حدوث ازمة مصرفية نظامية.
- وقد خلصت نتيجة الدراسة الى ان تراجع أسعار المواد الأساسية تعد العامل الأساسي المؤدي الى احتمال وقوع ازمة مصرفية في الدول منخفضة الدخل ويمتد الأثر عبر عدة قنوات حيث يؤدي الراجع عائدات صادرات المؤسسات وقدرتها على تسديد التزاماتها من الديون مما يؤثر سلبا على جودة أصول البنوك وبالتالي قدرتها على منح القروض، 31 وان تراجع أسعار المواد الأساسية ب 1 دولار سنويا يرفع احتمال وقوع الازمات ب 1.4 % . 32 ويرجع ذلك الى طبيعة التخصص التجاري (صادرات النفط) وسياسة سعر الصرف المعتمدة.

المطلب الثاني: برامج اختيار تحمل الصدمات " اختبارات الضغط"

1. تعريف برامج اختبارات الضغط: تعتبر برامج اختبار الاجهاد من اهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر واختيار السلامة المالية وتقدير نقاط القوة والضعف للنظم المالية التي يجربها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك الدولي منذ 1999 حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات

والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة. بدراسة وقياس التغير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة.

ب. الأغراض الأساسية لاختبارات الضغط: توفر اختبارات الضغط المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير مخاطر الاكتشافات المحتملة في أوضاع صعبة وبالتالي تمكين البنوك من التحوط جيدا لمثل هذه الأوضاع م خلال تطوير واختيار الاستراتيجيات الملائمة لتخفيف تلك المخاطر وبصفة خاصة من حيث إعادة هيكلة مراكزها وتطوير خطط الطوارئ المناسبة لمواجهة تلك الأوضاع.

- تمكن مجالس الإدارة والإدارات العليا في البنوك من تحديد فيما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه البنوك

- تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها البنوك في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية.

- تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة وذلك بقياس الآثار على كل من الربحية ومدى كفاية رأس المال.

وتعني اختبارات القدرة على تحمل الضغط غالبا بتقييم جانبيين من وضع البنك وهما السيولة والملاءة باعتبار العلاقة بين إمكانية حدوث أزمة مصرفية ووقوع مشكلات في أحد الجانبين السابقين. بحيث يختص اختبار الملاءة من اختبارات القدرة على تحمل الضغط بتقييم ما إذا كان للمنشأة المعينة رأس مال كاف لاستمرار كفاءتها في بيئة مفترضة من التحديات الاقتصادية الكلية والمالية. في حين يعني اختبار السيولة بتقييم ما إذا كان للمؤسسة القدرة على أداء مدفوعاتها في ظل الأوضاع المعاكسة للسوق.

ج. مبادئ اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي يقترحها صندوق النقد الدولي: تتمثل في المبادئ التالية:¹

- تحديد المحيط المؤسسي للاختبارات بصورة مناسبة.
- تحديد جميع قنوات انتشار المخاطر ذات الصلة.
- إدراج جميع المخاطر وهوامش الأمان المهمة.
- الاستفادة من وجهة نظر المستثمر في تصميم الاختبارات.
- إبلاغ نتائج الاختبارات بطريقة اذكي وليس بصوت اعلى.

¹ دهبية لطرش، وآخرون ، البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في ادارة ازمتات النظام العالمي ، مجلة الاقتصاد الدولي والعملية ، المجلد 02 العدد 02 2019 ص 18

-التركيز على مخاطر طرق المنحني

د.تطبيقات اختبارات الضغط: من أهمها:

د.1. اختبارات الضغط للملاءة المالية

يعني تقييم تأثير بعض السيناريوهات الاقتصادية الكلية او الجزئية على المركز الراس مالي العام للمؤسسة بما ذلك على الحد او الإضافي من مواردها الخاصة عن طريق اسقاط موارد ومتطلبات راس المال لمؤسسة مع تسليط الضوء على المؤسسة نقاط الضعف وتقييم قدرتها على استيعاب الخسائر وتأثيرها على وضع الملاءة المالية.

د.2. اختبارات الضغط للسيولة

تعني تقييم تأثير بعض السيناريوهات الاقتصادية الكلية او الاقتصادية الجزئية او صدمات التمويل والسيولة على مركز السيولة الإجمالي لمؤسسة ما بما في ذلك الحد الأدنى او المتطلبات الإضافية.

ه. أنواع برامج الضغط: يمكن التمييز بين نوعين من اختبارات الضغط المالي وتتمثل في:¹

ه.1. اختبار BOTTOM-UP

اختبار الضغط من أسفل الى اعلى يعني بدراسة الاستقرار المالي للمؤسسات المالية كل على حدة وهو اختبار تستخدم فيه المؤسسة المالية بيانات مستوى القرض من عينة من المحفظة لقياس التأثير المحتمل لسيناريو التوتر على دخل المؤسسة وراس المال. بمجرد اختيار العينة -وهي عادة جزء من المحفظة - تقوم المؤسسة بتطبيق مجموعة من الافتراضات لتلك القروض لمعرفة كيفية تغير التدفقات النقدية او خدمة الديون او القروض الى القيمة.

ه.2. اختبار TOP- DOWN

اختبار الضغط من اعلى الى أسفل يختص لدراسة استقرار النظام المالي ككل 36, وهو اختبار يفسح المجال للعديد من الأغراض والتحليلات. وهو أداة قيمة لإعلام المشرفين وصانعي سياسات حول مرونة البنوك الفردية والنظام المالي ككل. حيث يقوم به المشرف استنادا الى البيانات المقدمة من البنوك (مخصصة او تقارير منتظمة)، كما يستخدم عادة على مستوى المحفظة/ المعلومات المجمعة. وتعتبر المهمة الرئيسية لنموذج اختبار الاجهاد من أعلى إلى أسفل هي ترجمة تأثير سيناريو الاجهاد على وضع رأس المال في البنك. وهذا مهم بشكل خاص حيث ان حساسية الضغط على مصادر الخطر مختلفة قد

¹ المرجع نفسه ص19

تختلف. وعلاوة على ذلك، فإنه يساعد على فهم العوامل التي تقوم عليها النتائج بشكل أفضل. ويتكون الإطار من أعلى إلى أسفل من الوحدات الفرعية المختلفة التي تمثل وحدات البناء المختلفة للتأثير النهائي لسيناريو التوتر على نسبة رأس المال والتركيز على أكبر مكونات المخاطر للبنوك: مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التمويل، والمخاطر التشغيلية من أجل التبسيط.

و. مراحل اختبارات الضغط: تطبيق اختبارات الضغط من خلال خمسة مراحل نشير إليها من خلال ما يلي: 38

1. المرحلة الأولى: يتم فيها تحديد الحساسية الخاصة أي مكان الحساسية وذلك من خلال التركيز على فهم بيئة الاقتصاد الكلي لدولة ما بهدف المساعدة على فهم مكونات النظام المالي لديها وبالتالي الوصول إلى المصادر الحقيقية للصدمات.

2. المرحلة الثانية: يتم في هذه المرحلة بناء السيناريوهات المختلفة الاعتماد على نماذج الاقتصاد القياسي التي تقدم قاعدة من خلال بيانات تساعد على إجراء اختبارات التالي الوصول إلى رسم رؤية استشرافية للوضع بهدف تحليل الاجهاد بشكل دقيق والروابط الأساسية بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي.

3. المرحلة الثالثة: الترجمة لمختلف البيانات المستخرجة من حسابات ويتم في هذه المرحلة القيام بالعمليات الحسابية والدخل والبيانات الميزانية للمؤسسات المالية.

4. المرحلة الرابعة: يتم في هذه المرحلة تحليل الآثار الثانوية.

5. المرحلة الخامسة: هي مرحلة يتم من خلالها تلخيص ونشر نتائج اختبارات الاجهاد. حيث ان اختبارات الاجهاد المالي تسمح للمسؤولين بمقارنة أثر نفس الصدمات على المؤسسات المالية المختلفة وقياس أهمية وأثر كل نوع من الصدمات وكذلك تقييم اثر الصدمات على مختلف المؤسسات المالية. كما ان اختبارات الاجهاد المالي ممكن ان تسمح بتتبع تطور درجة المخاطر لنظام معين خاصة إذا طبق باستمرار.¹

¹ دهبية لطرش، وآخرون ، البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في ادارة ازمان النظام العالمي ، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ، المجلد 02 العدد 02 2019 ص 18.

المطلب الثالث: برنامج تقييم القطاع المالي

أظهرت الازمة المالية العالمية ان صحة القطاع المالي في البلد وتشغيله له اثار بعيدة المدى على اقتصاده ويعد برنامج تقييم القطاع المالي هو تحليل شامل ومعمق للقطاع المالي للبلد. حيث تقييماته هي المسؤولية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاقتصاديات النامية والأسواق الناشئة وصندوق النقد الدولي فقط في الاقتصاديات المتقدمة. 40 وفي هذا الإطار يعكف صندوق النقد الدولي بهدف التأكد من سلامة القطاعات المالية في الدول الأعضاء الى اجراء تقييمات الزامية كل خمس سنوات في 29 بلدا تعتبر قطاعاتها المالية من القطاعات الأكثر تأثيرا على النظام المالي العالمي الى جانب ذلك تجري تقييمات للقطاع المالي في بعض الدول بصورة طوعية لتحديد المخاطر القطرية واقتراح إجراءات لتجنب الازمات المالية.¹

والهدف من "FSAP" هو تقييم ثلاثة عناصر أساسية تمثل الاولى سلامة المصارف والمؤسسات المالية ، وجودة الرقابة على الأسواق المالية جنبا الى قدرة الأجهزة الرقابية وصناع السياسات على مواجهة الأزمات أما بالنسبة لتقييم التنمية الاقتصادية فإن هذه المهمة تقع على عاتق البنك الدولي² ولتقييم استقرار القطاع المالي تدرس فرق FSAP قوة ومقدرة البنوك ومكوناتها الأخرى من خلال اجراء اختبارات الاجهاد وتحليل الروابط بين المؤسسات المالية بما في ذلك عبر الحدود تقدير جودة الاشراف على البنوك وشركات التأمين والسوق المالية مقابل المعايير الدولية المعترف بها وقياس قدرة المشرفين وصانعي السياسات وشبكات الأمان المالية على الاستجابة بفعالية لازمة نظامية فهم لا يقومون بتقييم صحة المؤسسات المالية المختلفة ولا يمكنهم التنبؤ بالأزمات المالية او منعها ولكنهم يحددون نقاط الضعف الرئيسية التي قد تؤدي الى حدودها. كما يدخل ضمن تقييم جوانب تطوير القطاع المالي التحقق من جودة الإطار القانوني والبنية التحتية المالية مثل نظام الدقة والتحديد وتسليط الضوء على الوثائق التي تحول دون القدرة التنافسية وفعالية هذا القطاع، ودراسة مساهمته في النمو الاقتصادي والتنمية وتكتسي المسائل المتعلقة بالوصول الى الخدمات المصرفية وتطوير أسواق راس المال الوطنية أهمية خاصة في البلدان المنخفضة الدخل.³

¹ صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي 2018 ص 29

² بوهريرة عباس، دور برنامج FSAP في تقييم استقرار القطاع المالي – دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 18 العدد 01 ، جامعة الجلفة 2020 ص 120.

³ ذهبية لطرش، وآخرون ، البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في ادارة ازمات النظام العالمي ، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة ، المجلد 02 العدد 02 2019 ص 20-21.

أ- تقييم الاستقرار المالي والتنمية

ان الهدف من تقييمات برامج الاستقرار المالي السريع هو ذو شقين: قياس مدى استقرار وسلامة القطاع المالي وتقييم المساهمة المحتملة في النمو والتنمية.

أ-1- تقييم الاستقرار المالي: تدرس فرق من برنامج تقييم القطاع المالي مرونة القطاع المصرفي وغير المصرفي من خلال اجراء اختبارات الاجهاد وتحليل المخاطر الشاملة بما في ذلك الروابط بين البنوك وغير المصارف والتأثيرات الداخلية والخارجية عبر الحدود دراسة الأطر الاحترازية والإحصائي الكلية مراجعة جودة الاشراف البنكي وغير البنكي والاشراف على البنية التحتية للأسواق المالية وتقييم قدرة المركزية والهيئات التنظيمية والمشرفين وصانعي السياسات والخلفيات وشبكات الأمان المالي على الاستجابة بفعالية في حالة الاجهاد النظامي.

أ-2- تقييم جوانب التنمية: يفحص برنامج تقييم القطاع المالي للمؤسسات والأسواق والبنية التحتية والشمولية الإطار القانوني ونظم المدفوعات العقوبات التي تعترض القدرة التنافسية والكفاءة التقدم والدمج المالي والوصول الى التجزئة الرقمية للدفع بالتجزئة.

ب. دمج برنامج تقييم القطاع المالي في مراقبة صندوق النقد الدولي

توفر نتائج برنامج تقييم القطاع المالي مدخلا قيما في المراقبة الواسعة لصندوق النقد الدولي لاقتصاديات البلدان والمعروفة باسم المشاورات المادة الرابعة. ولقد ظهرت الازمة المالية العالمية الحاجة الى تكامل أكثر انسيابية بين هاذين المجالين من عمل الصندوق. حيث في سبتمبر 2010 جعل الصندوق الزامية الخضوع لعمليات التقييم في إطار برنامج تقييم البرامج كل خمس سنوات بالنسبة ل 25 سلطة قضائية ذات قطاعات مالية مهمة. كما ناقش المجلس التنفيذي في 2014 الإجراءات الواجب اتخاذها في برنامج تقييم القطاع المالي لزيادة دمج نتائجها وتوصياتها في مراقبة المادة الرابعة ويهدف قرار طلب تقييم الاستقرار في إطار برنامج الاستقرار المالي السريع غالبا الى الحفاظ على الاستقرار المالي العالمي الا انه يشكل تحديا من حيث كثافة الموارد والدقة التقنية. 42 وقد استكمل الصندوق في عالم 2018 عمليات تقييم للنظم المالية في عشرة بلدان أعضاء ممن اجل تحديد المخاطر التي تتعرض لها واقترح السياسات الكفيلة بتعزيز استقرارها المالي. وشملت ثلاثة من هذه التقييمات ببلدان تصنف نظمها المالية ضمن النظم المالية ذات الأهمية النظامية وهي بلجيكا والبرازيل وبولندا. وبالإضافة إلى ذلك أجرى خبراء الصندوق تقييما للاستقرار المالي في منطقة اليورو وتقييمات مماثلة تغطي أرمينيا وجامايكا وناميبيا وبيرو ورومانيا وتترانيا.

وقد وضحت التقييمات التي استكملت أن البلدان المعنية تعمل على حوكمة واعتماد أساليب أفضل لرصد ومراقبة مواطن الانكشاف للمخاطر المالية كما تعمل على تحسين الأطر التي تركز عليها في اختبار اثر الضغوط على ملائمة البنوك غير انه وبرغم من الإصلاحات التنظيمية التي طبقها واعتمدها صندوق النقد الدولي منذ ازمة مالية عالمية في اطار برامج الرقابية الا ان الثغرات وواجه القصور لا تزال قائمة في ثلاث مجالات عامة هي تحليل المخاطر الاقتصادية الكلية/ المالية ورقابة على البنوك والمؤسسات غير المصرفية حسب مستوى المخاطر وإدارة الازمات. لذا ظهرت الحاجة الى ضرورة الحكومة وتنقيح المنهج المتبع من طرف الصندوق لتقييم القطاع المالي والذي كان قائما على اجراء تقييمات اعتمادا على ثلاث معايير رئيسية للرقابة على البنوك وشركات التأمين وشركات الأوراق المالية وضعتها لجنة بازل للرقابة المصرفية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وقد أدت التطورات الحاصلة بعد الازمة المالية وتنامي المخاطر التي تهدد استقرار النظام المالي العالمي إلى الحاجة إلى إعادة صياغة منهج منح قائم على:

- تحديد المعايير الرقابية وتقويتها بشكل كبير وتوسيع نطاقها وتحسينها لمعرفة أسباب الفجوات
- ضرورة اجراء مراجعة أكثر تركيزا على المجالات التي تتطلب تغطية أعمق تماشيا مع زيادة التركيز على المخاطر النظامية
- ونتيجة للمشاورات مع جهات وضع المعايير تم التوصل الى تفاهم لتنقيح المنهج المرن المتبع. واتفقت جهات وضع المعايير مع الخبراء على استمرار استخدام معايير الرقابة على القطاع المالي بإحدى الطريقتين التاليتين:

- التقييم بالدرجات: نظرا لان مختلف المبادئ مترابطة يتم تقييم المعيار بالكامل وبعد انتهاء عملية التقييم يتم اعداد تقرير تقييم تفصيلي.
- المراجعة المركزة: يتم استخدام أحد المعايير كمقياس لتحليل فجوات احترازية او رقابية محددة. ولا تتطوي المراجعة المركزة على أي تقييم بالدرجات ويمكن ان تستند الى مجموعة فرعية من المبادئ.

حيث تعد الأزمات هي سمة العصر الحديث، فإن إدارة الأزمات تعد من المسائل الأكثر إلحاحا في تعامل صندوق النقد الدولي مع ظروف بيئة خارجية معقدة ومتغيرة بسرعة، كما أن التركيبة الادارية والية اتخاذ القرارات على مستوى الصندوق تبقى محل انتقاد نظرا لما يترتب عليها من سيطرة مطلقة للدول الكبرى

¹ ذهبية لطرش، وآخرون ، مرجع سبق ذكره ص 22.

على القرار ، أما في ما يخص سياسات الصندوق وقدراته التمويلية واشكالية المشروعية أي ما يتعلق بالبرامج الواجب تنفيذها من قبل الدول المأزومة مقابل الحصول على القروض فإن فلا بد من بناء برامج على اسس علمية مستقلة ، فلا يمكن أن تكون هذه البرامج موحدة ونفسها في كل الدول وفي كل الازمات، فلا بد من دراسة ظروف البيئة المتغيرة، بل يجب أن تكون فنا في الوقت ذاته؛ كونها تتطلب المرونة والقدرات الفنية والمالية اللازمة

أي يجب أن تخضع شروط سياسات الإقراض لمعطيات اقتصادية فنية محضة، تتلاءم ظروف الواقع ومتغيراته.

أما ما يتعلق بالتنبؤ بالأزمات، فرغم البرامج واشكال الرقابة المتعددة والاصلاحات التنظيمية التي طبقها واعتمدها الصندوق منذ ازمة الرهن العقاري 2009 في اطار برامج الرقابية الا ان اوجه القصور لا تزال قائمة خاصة في مجال تحليل المخاطر الاقتصادية الكلية والرقابة على البنوك وادارة الازمات.

الفصل الثاني

الأزمات الاقتصادية

وسياسة صندوق

تمهيد:

لقد شهد العالم العديد من الآزمات الإقتصادية و التي مست باقتصاديات الدول أهمها أزمة الكساد الكبير عام 1929 و كذا الأزمة المالية العالمية لعام 2008 و اللذان يعدان أكبر حدثا تاريخيا وقع ، حيث ان ما حدث في الاسواق المالية العالمية و خاصة بالنسبة للأسواق المالية الامريكية يعتبر بحق أزمة مالية غير مسبوقة و عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء .

تعددت اشكال و انواع الآزمات فمنها آزمات الديون و آزمات مصرفية و آزمات سعر الصرف و قد ظهرت في اوائل القرن التاسع عشر و تبلورت في أزمة الكساد الكبير و خلال العقدین الاخرين عانت الكثير من الدول الصناعية او الناشئة من التخطيط المركزي السابق و خلال فترة زمنية كانت هناك اكثر من 158 أزمة سعر صرف و 54 أزمة مصرفية و كانت آزمات اسعار الصرف اكثر شيوعا و التي ارتبطت بسياسة التحرير المالي التي انتشرت .

لقد احدثت التحولات و المستجدات التي شهدتها العالم من الناحية الإقتصادية و المالية تحولا في دور صندوق النقد الدولي وهذا من خلال تدخله لوضع حد للآزمات الإقتصادية التي هزت و عصفت باقتصاديات العديد من الدول الاوروبية و الامريكية و التقليل من اثارها و تضيق المجال على فرص اتساعها و امتدادها و هذا بإعداده لعدة برامج و اعتماد اجراءات تصحيحية على آلية عمله و نظام حوكمته لجعله قادرا على توفير السيولة و التنبؤ بالآزمات .

وسوف يتم في هذا الفصل في مبحثه الأول التطرق إلى المفاهيم والنظريات المفسرة للآزمات المالية و عرض لأهم الآزمات المالية ، ثم دراسة دور صندوق النقد الدولي في معالجة التداعيات الإقتصادية لهذه الآزمات ، ثم تطرقنا إلى تقييم دور الصندوق في مواجهة مختلف الآزمات .

المبحث الاول : مدخل نظري حول الآزمات المالية

يقول احد اشهر الاقتصاديين سامويلسون " ان اهم مؤشرات الآزمة الاقتصادية هي ضعف مستوى القوى الاقتصادية التي تحدد معالمها مستوى الدخل الوطني و الذي نعني به توازن بين الادخار و الاستثمار ، وفي هذا فإن لتدبب في المستوى الناتج الوطني قد يؤدي الى حدوث الجمود و العكس صحيح".

وعلى هذا الاساس فإن الآزمات التي سجلها التاريخ كانت جحيما على الدول و الحكومات و المجتمعات على حد سوى إلا ان هذه الآزمات لم تكن واضحة المعالم و التفسير بحجة ان النظام الرأسمالي بصفة خاصة يتميز بالدوران الاقتصادي فهي حوادث فصلية مثل تقلبات الطقس¹.

المطلب الاول : مفاهيم اساسية حول الآزمات المالية

الفرع الاول : لمحة تاريخية عن الآزمات المالية

ان الآزمات الاقتصادية التي حدثت في التشكيلات الاقتصادية و الاجتماعية التي سبقت الرأسمالية تحمل طابعا مختلفا عن الآزمات التي حدثت في الرأسمالية فهي آزمات نقص انتاج تتجم عن اسباب غير نابعة من جوهر اسلوب انتاج معين ، فهي تحدث بسبب كوارث طبيعية كالجفاف او كانت تتجم عن احداث من صنع الانسان كالحروب التي كانت تدمر كل شيء لذا يتعين علينا عدم الخلط بين الآزمة في مجتمع سابق على المجتمع الرأسمالي حيث يتميز الموقف بالزيادة في السلع زيادة توضح القصور النسبي للقوة الشرائية تتعكس في تكديس السلع في الاسواق و انخفاض الاسعار و الارباح و الاجور تعتر جزء معتبر من القوة العاملة و جزء من الطاقة الانتاجية المادية للمجتمع في كل انواع النشاط الاقتصادي².

اما الآزمات الاقتصادية التي تحققت بعد ذلك فقد ارتبطت اساسا بطبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي نشأ اثر انهيار النظام الاقطاعي و الذي حل محله و ذلك من نهاية القرن الخامس عشر و بداية القرن السادس عشر و حتى الوقت الراهن ، حيث تكرر حدوث الآزمات الاقتصادية طيلة هذه الفترة

¹ - خميس خليل ، الآزمات الاقتصادية و المالية و اثارها على مسارات التنمية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة العدد 05 مارس 2016 ص 22

² - بن طاهر حسين ، مدخل الى الوقائع الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، دار بهاء الدين للنشر و الاشهار ، الجزائر ، 2010 ص 111

التي ساد و يسود فيها النظام الاقتصادي الرأسمالي و نتيجة آلية عمل هذا النظام و هي آلية السوق الحرة و التلقائية و التي تؤدي النشاطات الاقتصادية استنادا اليها و بدون تدخل¹.

لا شك بأن الازمة الاقتصادية تشكل جزءا لا يتجزأ من طبيعة النظام الرأسمالي ، و ظواهر الازمة بشكل عام تبتدئ بانخفاض كبير في اسعار السلع و البضائع يؤدي الى موجة من الافلاسات المتتالية ، وكذلك الى نقصان في القوة الشرائية فضعف في الناتج العام يتبعه تسريح عدد كبير من العمال و بالتالي زيادة جيش من العاطلين عن العمل ، البعض يؤرخ لبداية ظهور الازمات بداية من سنة 1820 و البعض الاخر ارجع هذا التاريخ الى سنة 1815 و حتى سنة 1929 تتالت على العالم الرأسمالي ثلاثة عشر ازمة اقتصادية اختلفت شدة و عنفا ، غير انها هزت اركان هذا الاقتصاد و جرت عليه كثيرا من الولايات و المآسي.²

من خلال ما يزيد عن اكثر من مائتي عام عرف النظام الرأسمالي نحو ثلاثة و ثلاثين أزمة اقتصادية مختلفة ، تختلف من حيث مدتها و نوعها و تأثيرها على مستوى النشاط الاقتصادي و المنتبج لتاريخ الازمات او الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي يلتمس بوضوح وقوع اقتصاديات الدول التي تتبنى هذا النظام بأزمات او دورات قصيرة جدا و دورات متوسطة الاجل تتراوح مدتها بين 05-10 سنوات ، و دورات طويلة الاجل تحدث كل 10 سنوات او 15 سنة و يذهب البعض الى ان الدورات الطويلة الاجل تحدث مرة كل خمسين عاما او ستين عاما إلا انه بعد الحرب العالمية الثانية اتسمت الازمات بسمتين بارزتين هما :

- ان هذه الازمات اصبحت اقل حدة .
- انها اصبحت اقصر امدا من الناحية الزمنية مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية و يعزي السبب في ذلك الى تمتع الرأسمالية بمقدرة كبرى على مواجهة ازمتها الدورية لكن هذه الازمات صارت اكثر عمقا و تأثيرا و لعل السبب في ذلك الى العولمة الاقتصادية و ما صاحبها من تبعات و ما ترتب عليها من آثار.

و حسب العلماء الذين اهتموا بهذه الظاهرة فان النظام الرأسمالي كان معرضا لمثل تلك الازمات بمعدل واحدة كل سبعة سنوات تقريبا ، طبعاً هناك من اعطى لكل ازمة سببا او عدة اسباب ، و منهم من

¹- فليح حسن خلف ، العولمة الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، عالم الكتاب الحديث للنشر و الاشهار ، الاردن ، 2010 ، ص 394

²- بن طاهر حسين مرجع سبق ذكره ص 113

ارجع بعضها الى عوامل غير اقتصادية كالحروب و الثورات إلا ان كل ذلك لا ينفى كونها واحدة في مظاهرها الاقتصادية و نتائجها الاجتماعية ، و الواقع انه مهما اختلفت الاسباب فان البؤس و البطالة و التدهور الاقتصادي كانت الصفات البارزة للاقتصاد الحر في فترة الازمة و لقد لوحظ انه بعد الازمة الكبرى سنة 1929 التي اضطرب بتأثيرها النظام الرأسمالي حتى كاد ان ينهار تماما و نهائيا بان هذه الازمات الدورية التي كانت تصيب هذا النظام خفت من حدتها و شدتها و لم تعد كما كانت سابقا دورية إجبارية تقريبا انما بدأت تتباعد و تتضاءل اثارها و لعل تفسير ذلك يعود الى التدخل الحكومي في القطاع الاقتصادي استمر في التوسع و السيطرة لمنع حدوث مثل تلك الازمات .

الفرع الثاني : مفهوم الازمة المالية و خصائصها

1- مفهوم الأزمة:

في اللغة هي الضيق والشدة¹، و مصطلح الأزمة (Crisis) مشتق من الكلمة اليونانية (krisis) و هي لحظة القرار (moment of Decision) إذ في التراجمي الاغريقي القديم ، ان الازمات هي مواقف تحتاج الى صناعة القرار و الازمات تشكل نقاط تحول تاريخية اذ تكون الخيارات و القرارات الانسانية فيه قادرة على إحداث تغييرات اساسية و جوهرية في المستقبل² وتستعمل هذه الكلمة في علم الاقتصاد للإشارة إلى الفترات القصيرة التي يكون خلالها الاقتصاد في حالة غير مستقرة³.

كما عرفها البعض بأنها مجموع الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء فهي نقطة حرجة يتحدد عندها مآل تطور ما إما إلى الأفضل أو الأسوأ ، بمعنى إيجاد حل للمشكلة أو انفجارها .وهي بذلك حدث مفاجئ يحدث إضرابا وبليلة ، ويسود معه غموض بشأن المستقبل⁴

¹ - صليحة جعفر ، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الازمات المالية و الاقتصادية العالمية ازمة 2008 انموذجا ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي جامعو محمد خيضر بسكرة 2020/2019 ص 37

² - إيمان محمود عبد اللطيف ، الازمات الاقتصادية و المالية العالمية و الاستراتيجيات اللازمة لمواجهتها ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، قسم الاقتصاد العام ، جامعة سانت كليمنس العالمية ، العراق سنة 2011 ص 20

³ - بوحيل عز الدين ، الازمات الاقتصادية مقاربات نظرية و تحليل اهم الازمات العالمية ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، ص 57

⁴ - فارس بن رقرق ، مواجهة الازمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي و خطة الانقاذ الامريكية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الاعمال و التجارة الدولية ، جامعة سطيف 1 ، 2013/2012 ص 4

و يعرفها محسن أحمد الخضيرى على أنها " لحظة حرجة و حاسمة تتعلق بمصير الكيان الإداري الذي أصيب بها مشكلة بذلك صعوبة حادة أمام متخذ القرار تجعله في حيرة بالغة ، وبذلك فهي تتعلق ببعدين هما¹ :

- التهديد الخطير للمصالح والأهداف الحالية والمستقبلية .

- الوقت المحدد المتاح لاتخاذ القرار المناسب لحل الأزمة.

2- مفهوم الازمة المالية

لا يوجد تعريف محدد للازمة المالية لكن يمكن القول بأنها²:

- اضطراب حاد و مفاجئ في اسعار نوع او اكثر من الاصول ، سواء كانت مادية او مالية او حقوق ملكية للأصول المالية (المشتقات المالية)

- و عرفت ايضا بأنها حدوث خلل خطير و مفاجئ في العلاقة بين العرض و الطلب في السلع و الخدمات و رؤوس الاموال و هي لحظة حاسمة تحمل تحولا نحو الاسوأ او الاحسن .

- و تعرف الازمة ايضا بأنها الانخفاض الكبير و المفاجئ في اسعار نوع او أكثر من اصول مالية³

- ويمكن تعريفها الأزمة المالية بأنها " تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية ، حجم الإصدار أسعار الأسهم و السندات ، و كذلك اعتمادات الودائع المصرفية ، و معدل الصرف ". وهذا الاختلاف في تقدير الظواهر الخاصة بالارتفاع و الانخفاض يستلزم فترة طويلة لتفسيرها .وعادة ما تحدث الأزمات المالية بصورة مفاجئة نتيجة لأزمة ثقة في النظام المالي و ، سببها الرئيسي تدفق رؤوس أموال ضخمة للداخل يرافقها توسع مفرط و سريع في الإقراض ، دون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين ، وعندها

¹ - فريد كورتل ، كمال رزيق ، الازمة المالية مفهومها اسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 20 - أ على الموقع <https://www.iasj.net/iasj/download/2ade6d5c6a1962c0>

² - احمد محمد أحمد أبو طه ، الازمات الاقتصادية اسبابها و اثارها على الفرد و المجتمع و مواجهتها في العصر الحديث الطبعة الاولى جامعة الازهر 2016 ص 22

³ - رملي محمد ، وسعي رابح ، الازمة الاقتصادية العالمية 1929 و الازمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الادارة ، المجلد 03 العدد 01 2019 ص 63

يحدث انخفاض في قيمة العملة ، مؤديا إلى حدوث موجات من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج¹.

و يعرفها الاقتصادي (يوجين فأرجا) بأنها ظاهرة اقتصادية تعرف نتائجها من خلال مظاهر انهيار اسواق البورصة و حدوث مضاربات نقدية كبرى في اسواق المال و يصاحب هذه الظاهرة أيضا بطالة كبيرة .

كما يعرفها الباحث علي أسعد حسن : بأنها الانخفاض المفاجئ في اسعار نوع او اكثر من الاصول، و الاصول هي :

- إما راس مال مادي يستخدم في العملية الانتاجية.
- إما أصول مالية مثل حقوق الملكية لرأس المال المادي او للمخزون السلعي ، مثل الاسهم و حسابات الادخار.
- و إما حقوق ملكية للأصول المالية و هي المشتقات المالية مثل العقود المستقبلية للنفط او العملات الاجنبية² .

و تحدث عملية الانهيار المفاجئ عادة في سوق الاسهم او في قيمة عملة بلد ما ، او في السوق العقاري او مجموعة من المؤسسات المالية كمرحلة اولى لتمتد فيما بعد الى غيرها من القطاعات الاقتصادية الاخرى .

و من هني نستخلص ان عناصر الازمة المالية هي³:

- عنصر المفاجأة : إذ أن الازمة تنشأ و تنفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة و في مكان مفاجئ أيضا .
- عنصر التهديد: تتضمن الازمة تهديدا للأهداف و المصالح في الحاضر.
- عنصر الوقت : ان الوقت المتاح امام صناع القرار يكون وقتا ضيقا و محددًا .

¹- زايدي عبد السلام ، مقران يزيد " انعكاسات الازمة المالية العالمية على الاقتصاديات المغاربية " (الجزائر تونس المغرب ليبيا مصر)

²- احمد محمد أحمد أبو ظه مرجع سابق ص 24

³- إيمان محمود عبد اللطيف مرجع سابق ص 22

3- خصائص الآزمة الإقتصادية¹ :

أن الآزمات و حتى ان اختلفت في طبيعتها فإنها تشترك في الخصائص التالية :

- التعقيد و التشابك و التداخل في عناصرها و أسبابها ، و قوى المصالح المؤيدة لها او المعارضة لها .
- المفاجأة و استحوادها على بؤرة الاهتمام لدى المؤسسات و الافراد .
- ان مصدر الخطر او الآزمة او الكارثة يمثل نقطة تحول اساسية في أحداث متشابكة و متصارعة
- إنها تسبب في بدايتها صدمة و درجة عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الاحداث المتسارعة نظرا لان ذلك يتم تحت ضغط نفسي عالي و في ظل ندرة المعلومات او نقصها .
- أن مواجهتها تستوجب خروجاً عن الانماط التنظيمية المألوفة و احتكار النظم او نشاطات تمكن من استيعاب و مواجهة الظروف الجديدة المترتبة على التغيرات الفجائية
- ان مواجهة الآزمات تستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات و الامكانيات و حسن توظيفها في اطار مناخ تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق و الفهم الموحد بين الاطراف ذات العلاقة .

و نذكر هنا انه ليس بالضرورة ان تعصف الآزمات بالنظام الإقتصادي على المستوى الكلي او الجزئي بصورة فردية اي ان تحدث ازمة واحدة فقط في نفس الوقت ، ففي كثيرا من الاحيان قد يتعرض الإقتصاد على مستوى الكلي الى اكثر من ازمة واحدة و هذا ما يطلق عليه تزامن الآزمات و هناك شواهد كثيرة في التاريخ الإقتصادي على الآزمات التي تعرض لها الإقتصاد الدولي ، مثل ازمة البطالة التي تزامنت مع ازمة التضخم العالمي ، و قد يكون تزامن الآزمات مترابطا و قد يكون غير مترابط مثل الآزمة المالية العالمية التي تعرض لها الإقتصاد العالمي في ثمانينيات القرن الماضي و التي تزامنت مع ازمة المديونية العالمية ، فالآزمات المترابطة هي التي تحدث بسبب الصلة الوثيقة للعناصر و الاحداث في المنظمة او الوحدة الإقتصادية تتجم عن وقوع أزميتين او اكثر في نفس الوقت لأسباب مختلفة غير متصلة ببعضها البعض .

و من جانب آخر هناك التداخل الواضح بين الآزمات ، و هناك دورة للآزمات سوى على مستوى منظومة الإقتصاد الكلي ام على مستوى منظومة الإقتصاد الجزئي ، و يصعب التحديد الدقيق لكل نقطة

1- احمد محمد أحمد أبو طه مرجع سابق ص 77

تنتهي عندها أزمة ما و تبدأ أزمة أخرى و حتى تنجح الدولة في مواجهة تزامن الآزمات و ادارتها فان عليها ان تقوم بتحليلات و تنبؤات Forecasting مسبقة و تفسيرات متعمقة لمعرفة الآزمة الحقيقية و الجوهرية من بين مجموعة الآزمات التي قد تعصف بالآقتصاد او في النشاط الاقتصادي في وقت واحد ، اذ ان التحديد و التشخيص الدقيق لهذه الآزمة يساعد الدولة و اجهزتها الاقتصادية و المالية المعينة في ادارة هذه الآزمة الجوهرية و الحقيقية و الآزمات المترامنة الاخرى بدرجة اكبر من الفاعلية و النجاح¹ .

المطلب الثاني : انواع الآزمات المالية و اسبابها

الفرع الاول : انواع الآزمات المالية

يمكن حصر الآزمات المالية في أنواع ثلاثة² :

1- الآزمات المصرفية : و تتخذ شكلان

أ - أزمة السيولة :

تحدث أزمة السيولة عندما يواجه بنك ما ، زيادة كبيرة و مفاجئة في طلب سحب الودائع فيما ان البنك يقوم بإقراض او تشغيل معظم الودائع لديه و يحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين اذا ما تخطت تلك النسبة و بالتالي تحدث الآزمة و اذا حدثت مشكلة من هذا النوع و امتدت الى البنوك الأخرى فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية

Systematic Banking Crisis

ب - أزمة الائتمان :

و عندما يحدث العكس أي تتوافر الودائع لدى البنوك و ترفض تلك البنوك منح القروض خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب تحدث أزمة في الإقراض ، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان Credit Crunch و قد حدث في التاريخ المالي للبنوك العديد من حالات التعثر المالي مثل ما حدث في بريطانيا

¹-إيمان محمود عبد اللطيف مرجع سابق ص 25-26

²- أحمد محمد احمد ابو طه مرجع سابق ص 75-76

بنك Overend and Gurney و ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عندما انهيار بنك الولايات المتحدة Bank of United States في عام 1931 و بنك Bear Stearns

2- أزمة العملة و أسعار الصرف :

تحدث عندما تتغير اسعر الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل او مخزن للقيمة لذلك تسمى هذه الازمة أيضا بأزمة ميزان المدفوعات Balance of Payments Crisis و تحدث تلك الازمات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرارا بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة و بالتالي تحدث ازمة قد تؤدي الى انهيار سعر تلك العملة و هو شبيه بما حدث في تايلاند و كان السبب المباشر في اندلاع الازمة المالية في شرق آسيا عام 1997 .

3- أزمات أسواق المال "حالة الفقاعات" :

تحدث العديد من الازمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة الفقاعة Bubble حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة ، على نحو ارتفاع غير مبرر و هو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل - كالأسهم على سبيل المثال - هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل ، في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قويا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط و من ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم

الفرع الثاني : اسباب الازمات المالية

لا يمكن ارجاع الازمات الى سبب معين بل هناك جملة من الاسباب تتضافر في آن واحد للإحداث الازمات و يمكن تلخيص اهم هذه الاسباب فيما يلي :

- اندفاع العالم الى استخدام بعض الثروات دون اللجوء الى اتجاهات أخرى ، مما يسبب التصرف بالثروات الاخرى.
- اعتماد العديد من البلدان على اتجاه واحد اقتصاديا ، و هو ما اثبت فشله مثل النفط حيث أن اي مشكلة تواجه القطاع النفطي في تلك البلدان تسبب ازمة قوية و بالتالي تسبب كارثة لذلك البلد

- التخطيط الغير مدروس لمواجهة المشاكل الاقتصادية و عدم ايجاد حلول جذرية لتلك المشاكل¹
- عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي : مثل - التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للازمات المالية في الدول النامية فهي تؤثر على تكلفة الاقتراض و تؤثر على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر - تقلبات اسعار الصرف الحقيقية حيث تعتبر من مصادر الاضطرابات على المستوى الاقتصادي الكلي و التي كانت سببا مباشرا أو غير مباشر لحدوث العديد من الازمات المالية و كذلك اعتبر الركود الاقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الاسعار سببا مباشرا لحدوث التبادل التجاري و ايضا التقلبات في شروط الازمات المالية في العديد من دول العالم النامي .
- اضطرابات القطاع المالي شغل التوسع في منح الائتمان و تدفقات كبيرة في رؤوس الاموال من الخارج و انهيار اسواق الاوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الازمات المالية و الذي يتوكل مع الانفتاح الاقتصادي و التجاري و التحرر المالي غير الوقائي و غير الحذر .
- و من بؤادر هذا الاضطراب هو عدم تلائم أصول و خصوم المصاريف حيث يؤدي التوسع في منح القروض الى ظهور مشكلة عدم التلاؤم و المطابقة بين اصول و خصوم المصاريف خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة و العاجلة في فترات تكون اسعار الفائدة العالمية مرتفعة و اكثر جاذبية من اسعار الفائدة المحلية او عندما تكون اسعار الفائدة المحلية عالية و سعر الصرف ثابتا مما يغري المصاريف المحلية بالاقتراض من الخارج ، و قد يتعرض زبائن المصاريف كذلك الى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الاجنبية و عدم التلاؤم ايضا بالنسبة لفترات الاستحقاق.
- يقود النظام المالي العالمي و نظام الاسواق المالية على نظام المشتقات المالية التي تعتمد اعتمادا اساسيا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات و لا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع و الخدمات ، فهي عينها المقامرات و المراهنات التي تقوم على الحظ و القدر و الادهي ان معظمها يقوم على ائتمانات من البنوك على شكل قروض ، و عندما تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن ينهار كل شيء و تحت الازمة المالية .
- يعد التوسع و الافراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب المكشوف) و التي تحمل صاحبها تكاليف عالية و هذا من اسباب الازمة ، و عندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية يزيد له في سعر الفائدة ، و هكذا حتى يتم حجز عليه او رهن سيارته او منزله و

1- أحمد محمد أحمد أبو طه مرجع سابق ص 23

هذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات و قادت الى خلل في ميزانية البيت و كانت سببا في ازمة بعض البنوك.

- خلل في تطبيق السياسات النقدية و المالية الكلية (Macro- Economic Policies) الملائمة كسعر الفائدة ، و سعر الصرف و غيرها ، و قد يرافق ذلك انعدام الشفافية و الفساد و التلاعب في البيانات و القوائم المالية في إدارة المنشآت او المؤسسات التي تكون المبعث الاولي للاضطراب .
- طغيان العمليات و المنتجات مثل المشتقات المالية التي لا تخضع للرقابة من قبل الأجهزة المختصة مما جعل ممارسات كثيرة تتعثر و تسبب كوارث من غير ان تكون هناك نذر او مؤشرات تساهم في النقاط شررها قبل تفاقم و وضعها.
- الزيادة المفرطة في منح الائتمان و خلق النقود من لاشيء و استحداث وسائل كثيرة للدفع مثل بطاقات الائتمان ، مما ساهم في ازدياد الفجوة بين الجانب المالي و القطاع الحقيقي في الاقتصاد مما جعل القطاع المالي هو المهمين و المتحكم بل المسير كما هو الشأن في تكرار هذه الازمات
- اسواق المال كذلك أضحت بؤرة في قلب هذه الاضطرابات و خاصة في تسعينات القرن الماضي الذي وصف بعشرية المضاربة (المجازفة او القمار) على اسواق المال و العملات¹

المطلب الثالث : مظاهر الازمات المالية و النظريات المفسرة لها

الفرع الاول : مظاهر الازمات

تمثلت مظاهر الازمات فيما يلي :

- التوسع في الاقتراض من اجل شراء مختلف المواد الاستهلاكية و الأجهزة فزاد ذلك من حدة الديون .
- الافراط في انتاج السلع ، تأثرا بالاقتصاد الكلاسيكي الذي كان يرى الا مشكلة في الطلب ان المشكلة في العرض .
- انصبت المضاربة على سوق الاوراق المالية و ارتفعت اسعار الاوراق المالية و ادت هذه السلوكيات الى ارتفاع اسعار اسهم الشركات و اصبحت البنوك تضارب بأموال زبائنهم و زاد عدد

¹-روحي وجدي عبد الفتاح عواد ، " محاسبة القيمة العادلة و اثرها على الازمة المالية العالمية" ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ،

المتدخلين في السوق المالي الى اعداد ضخمة من افراد مضاربين شركات سمسرة و اسر امريكية

- هبوط اسعار الاوراق المالية هبوطا حادا ، و اخذت اسعار السلع في السوق العالمية تجنح الى الهبوط السريع¹ .
- الاسراع في سحب الايداعات من البنوك ، و هذا ما تناولته وكالات الاعلام المختلفة
- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات و الافراد خوفا من صعوبة استردادها
- نقص السيولة المتداولة لدى الافراد و الشركات و المؤسسات المالية ، و هو ما يؤدي الى انكماش في النشاط الاقتصادي بانخفاض مستوى تداولات في اسواق النقد و المال
- انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة و تجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية الاب اسعار فائدة عالية جدا و ضمانات مغلطة .
- انخفاض المبيعات و لاسيما في قطاع العقارات و السيارات و غيرها ، بسبب ضعف السيولة
- ارتفاع معدل البطالة بسبب التوقف الافلاس و التصفية
- زيادة الطلب على الاعانات الاجتماعية من الحكومات
- انخفاض معدلات الاستهلاك ، الانفاق ، الادخار و الاستثمار و هو ما يؤدي الى مزيد من الكساد و البطالة و التعثر و الافلاس²

الفرع الثاني : النظريات المفسرة للازمات المالية

1- الازمة عند الكلاسيك

لم يتمكن "آدم سميث وديفيد ريكاردو" من كشف تناقضات الاقتصاد الرأسمالي العميقة وفهمها والتي تظهر في أوضح صورها بالأزمات الاقتصادية الدورية العامة ، فقد أكد ريكاردو "أن الإنتاج الرأسمالي يتمتع بمقدرة على التوسع لا حد لها ، مادامت زيادة الإنتاج تؤدي آلياً إلى زيادة الاستهلاك ، ولهذا فلا مكان لفائض الإنتاج العام ، وبناء على هذه النظرية لا يمكن حدوث إلا توقف عفوي في تصريف بعض

¹ - احمد محمد احمد ابو طه مرجع سابق ص 80-81

² - شطبيبي امال الازمات الاقتصادية دراسة مقارنة بين أزمتي اكتوبر 1929 و اكتوبر 2008 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص

تحليل و استشراف اقتصادي المركز الجامعي عباس لغرور خنشلة 2010/2009 ص 23

السلع ناشئ عن عدم تناسق جزئي في توزيع العمل الاجتماعي بين فروع الإنتاج ، وأن القضاء على عدم التناسق هذا حتمي بفعل ميكانيكية المزاحمة ، ولكن سيسموندي الذي جاء بعد ريكاردو توصل إلى كشف بعض التناقضات التي تعترض الاقتصاد الرأسمالي ، وإن لم يتمكن من تقويم طبيعتها تقويماً دقيقاً ، حيث وضع سيسموندي نظرية حول الأزمات الاقتصادية أوضحت فيما بعد أساساً قامت عليه مجموعة من النظريات الأخرى ، فهو يُرجع الأزمة إلى الاستهلاك الضعيف أو إلى عدم إشباعه ، وقد استند سيسموندي إلى بعض أفكار آدم سميث الأساسية ، واستنتج أن على الإنتاج أن يتوافق مع الاستهلاك ، وأن الإنتاج يتحدد بالدخل ورأى أن الأزمة نتيجة لاختلال هذا التناسب ، وأكد أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى إفلاس المنتج الصغير ، وإلى تفاقم أوضاع العمال المأجورين ، وقد أكد أيضاً أن توسيع الإنتاج يصطدم بحدود لا يستطيع التغلب عليها ، لأن تضاول استهلاك الجماهير ، سيقلل من إمكان تصريف الإنتاج ويقلل من إمكان تحقيق أرباح أصحاب رأس المال ، وقد حاولت هذه النظرية فيما يبدو أن تعطي تفسيراً ظاهرياً صحيحاً للأزمة ، ولكنها لم تبحث في أسباب تدني الأجور ولا في أسباب سوء توزيع الدخل الذي يقود إلى نقص الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى حدوث الأزمة¹

2- النظرية الماركسية لتفسير الازمات

يري ماركس ان الازمات الاقتصادية ترافق الرأسمالية ، و هي مرتبطة بها و تنجم عليها و هو راجع الى طبيعتها التي تقوم على اساس الملكية الخاصة للنشاطات الاقتصادية ، و الطبيعة الاجتماعية التي يتم من خلالها القيام بهذه النشاطات ، و يري ماركس ان حدوث الازمات المالية يعود نتيجة للعوامل التالية :

- عائد العملية الانتاجية و عائد النشاطات الاقتصادية الذي يحصل عليه مالكي النشاطات عموماً ، و الذي يطلق عليه قيمة ناتج العمل و التي تحدد بقيمة العمل اللازم لإنتاجها أي أن الأجر مساوي لقيمة السلعة المنتجة ، لكن الواقع هو أن أرباب العمل يقومون بتشغيل العامل مدة تفوق الأجرة التي يدفعها له و هكذا تكون قيمة السلعة المنتجة أكبر من الأجر المدفوع ، وهو ما يخلق ما يسمى بفائض القيمة أي الربح الذي يعتبر جوهر النظام الرأسمالي ، حيث يرى بأن العمال لن يتمكنوا من شراء جميع السلع التي أنتجوها لأن أجورهم في الواقع أقل من القيمة الفعلية لعملهم أي للسلع ، وزيادة الاستثمار و الانتاج الذي لا يجد من يشتريه ، و يحصل فائض في

¹ - بوحيل عز الدين مرجع سابق ص 70

الانتاج و بذلك تتحقق الازمة الاقتصادية الناجمة عن افراط وزيادة الاستثمار و الانتاج و انخفاض و قلة الاستهلاك¹ .

3- النظرية الكينزية لتفسير الازمات :

يفسر " كينز " الازمات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب ، ويؤكد أن سبب الأزمة يكمن في نوع القوانين النفسية الخالدة التي لا تتبدل ومنها القانون النفسي قانون ميل الناس إلى التوفير. وبذلك نلاحظ أن " كينز " يجعل السبب الرئيس للأزمة يرتبط بخصائص طبيعة الإنسان التي لا تتبدل ، وفوضى الروح الإنسانية بدال من ربطها بخصائص الاقتصاد الرأسمالي النوعية .ويوضح كينز أن مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائما عن نمو مجموع الدخل الحقيقي ، نتيجة خصائص الأفراد النفسية ، ويطالب الدولة بالتدخل لحل قضية تأمين استخدام أكبر عدد ممكن من الناس نظرية الاستخدام الكامل. وهو يعتقد أن معالجة الازمات الاقتصادية لا يتم إلا بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تدخلا فعالا ، وذلك بتنظيم مقدار الاستهلاك العام و التوظيف ، باستعمال عدد من الأدوات من بينها السياسة الضريبية ورفع معدل الحسم .. وغير ذلك² .

4- النظرية النقدية لتفسير الازمات :

تعتبر النظرية النقدية من بين أهم النظريات التي فسرت الازمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع و الانكماش في النقود و الائتمان بل إن الجميع تقريبا يتفقون على إن الجانب النقدي هو السبب المباشر في وقوع الازمات الاقتصادية وأن التغيرات في كمية النقود يتأثر هو الآخر بتحركات المتغيرات غير نقدية كالإنتاج و الدخل و الاستخدام ومستوى الأسعار و الفائدة وتوزيع الدخل و الثروة ، إذ يلاحظ و ابتداء من النظرية النقدية الكلاسيكية خلال القرن الرابع عشر وحتى العقد الثالث من القرن العشرين ومفكرها

ابتداء J. podin ، lock. و Fisher ومن بعدهم الكلاسيك المحدثين فبالرغم من فصلها بين الجانب النقدي و الحقيقي الذي اثبت الواقع عدم صحته فيما بعد إلا أنها أقرب لان التغيرات في كميات النقود وفي سرعة تداول النقود سينعكس تأثيرها في الجانب النقدي (المستوى العام للأسعار) الذي هو

¹ - فليح حسن خلف ، مرجع سابق ص 406-407

² - صطفي العبد الله الكفري ، الازمة المالية العالمية و التحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية ، بدون طبعة كلية الاقتصاد جامعة دمشق

متاح على الموقع https://drive.google.com/file/d/1yRKi0UXWFrOys0YtUrmu-CNslr_woySu/view 2011 ص 42

متوسط أسعار السلع والمنتجات (الحقيقي الجانب) من الاقتصاد وعليه يفترض من وجهة نظر ريكاردو أن يكون الإصدار النقدي خاضعاً لغطاء معدني 100% يعادل من قيمة الإصدار من أجل الحد من الزيادة في عرض النقد ، الذي لا يناسب المطلوب و من المنتجــــــــــــات و من ثم ظهر ما يعرف نظرية الأرصدة النقدية التي كانت امتداداً للتحليل الكلاسيكي و روادها أمثال مارشال إذ أكدت هذه النظرية إن التقلبات في مستوى العام للأسعار يعود إلى تغير العناصر النقدية (الطلب و عرض النقود) وفيما بعد ظهرت (النظرية النقدية الكينزية) كرد فعل على الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 1929 التي أثبتت عدم صحة دور النقود المحايد على النشاط الاقتصادي الذي افترضه الكلاسيك و أن بإمكان التغيرات في المعروض النقدي وفق ما تصدره البنوك المركزية من عملة وما تخلقه المؤسسات المالية الوسيطة المصرفية وغير المصرفية من انتمان وعبر التغيرات في أسعار الفائدة أن تؤثر في متغيرات الجانب الحقيقي كالأستثمار والتشغيل والنتاج الكلي ومن خلال مضاعف الأستثمار فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة الانتعاش تكون الكفاية الحدية لرأس المال مرتفعة ولكن بمجرد الإحساس أن العوائد المتوقعة ستكون منخفضة ستتجه إلى الانخفاض الحاد والسريع حتى مرحلة الركود و الكساد ، و كانت النظرية النقدية الكمية الحديثة التي عرفت بمنهج شيغاغو أو النقديون التي ظهرت منذ نهاية عقد الخمسينات من القرن العشرين بزعامة فريدمان هي آخر نتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزي التقلبات في النشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الأستقرار و الأزمات الاقتصادية¹.

5- التفسيرات الحديثة

في العصر الحديث و مع تكرر الأزمات ظهرت تفسيرات جديدة للأزمات المالية من أبرزها نظرية هيمن مينيكي و النماذج الرياضية :

- نظرية هيمن مينيكي :

اقترح " هيمن فيليب مينيكي " بأن شرح ما بعد الكينزية للأزمات الاقتصادية هي أكثر انطباقاً على اقتصاد مغلوق ، و وضع نظرية مفادها أن الهشاشة المالية (عدم الأستقرار) هي سمة نموذجية لأي اقتصاد رأسمالي ، وهذه الهشاشة العالية تؤدي الى ارتفاع خطر حدوث الأزمات المالية . يرى " مينيكي " أن مستويات الهشاشة المالية تتحرك جنباً الى جنب مع دورة الأعمال و بعد فترة الركود تكون الكثير من

¹ - النظريات المفسرة للأزمات المالية ، مقال متاح على الموقع ، <https://almerja.com/reading.php?idm=119305> تاريخ النشر

الشركات قد فقدت التمويل وتختار مبدأ الحيلة والحذر (الوقاية من الخسارة) لأنه الأكثر أمانا و يعرفه هذا الأسلوب في التمويل بتمويل بالاحتياطي المالي . ومع تطور الاقتصاد والأرباح المتوقعة ارتفاعها ، تميل الشركات إلى الاعتقاد بأن يمكن أن تسمح لنفسها بالاقتراض و يعرف "مينسكي" هذا الأسلوب في التمويل بتمويل المضاربة ، ففي هذه الحالة فأم يعرفون أن الأرباح لن تغطي دائما ، ومع ذلك تعتقد الشركات بأن الأرباح سترتفع وسوف تتمكن كل اهتمامهم من سداد القروض في أية المطاف دون أية متاعب ويؤدي المزيد من القروض الى زيادة في الاستثمارات والتطور بشكل أكبر ، مما يجعل المقرضون يعتقدون بأم سوف يسترجعون كل المال الذي أقرضوه وبالتالي فهم على استعداد لإقراض الشركات الاستثمارية دون ضمانات في نجاح استثماراتهم ، في حين يعرف المقرضون أنه سيكون لهذه الشركات مشاكل في سداد القروض ومع ذلك فأم يعتقدون لشركات ستعيد التمويل من أماكن أخرى مع ارتفاع الأرباح المتوقعة، وهذا الأسلوب من التمويل يعرفه "مينسكي" بتمويل كارلو بونزي . وهذه الطريقة يكون الاقتصاد قد اضطلع بتمويل محفوف بمخاطر أكثر، والآن هو عبارة عن مسألة وقت قبل أن تتخلف كبريات شركات التمويل عن إيفاء الدين، و يفهم المقرضون الخطر الحقيقي في الاقتصاد و يتوقف منح الائتمان بكل سهولة. ويصبح من المستحيل إعادة التمويل للعديد والمزيد من الشركات الاقتراضية ، و اذا لم تدخل أموال جديدة الى الاقتصاد للسماح بعملية إعادة التمويل فسوف تبدأ أزمة اقتصادية جديدة.

- نماذج الرياضية للأزمات المالية :

تم استعمال المناهج الرياضية و القياسية لتفسير الأزمات المالية و يعد نموذج " بول كروغمان" من أول النماذج التي استخدمت لتفسير أزمات العملة المتضمن إصلاح سعر صرف مستقر لفترة طويلة من الزمن ، ولكن سوف تنهار فجأة في سيل من مبيعات العملة ردا على تدهور كاف من تمويل الحكومة أو ظروف اقتصادية كامنة . و بحسب هذا النموذج فالأزمات تحدث نتيجة التفاعل الايجابي بين قرارات المشاركين في السوق وردود فعل الايجابية والذي يعني أنه قد تكون هناك تغييرات جذرية في قيم الأصول في استجابتها للتغيرات الصغيرة في الأسس الاقتصادية و يسمى تفسير الأزمات وفقا لهذا بنماذج الجيل الأول . وهناك من يعتقد أن الأزمات تحدث نتيجة سلوكيات و توقعات المضاربين الذاتية ، و نجد هذا بنموذج "دياموند وديفيغ" لإدارة البنوك الذي يقوم فيه المدخرون بسحب أموالهم من البنك لأم يتوقعون أن يقوم الآخرون بسحبها أيضا ، وبالمثل في نموذج Obstfeld لأزمة العملة حينما تكون الظروف

الاقتصادية ليست هي بالسيئة ولا بالجيدة و يقرر المضاربون أو لا يقررون مهاجمة العملة اعتمادا على ما يتوقع المضاربون الآخريين ، حيث تدعى هذه النماذج بنماذج الجيل الثالث¹59

المطلب الرابع : عرض لبعض اهم الازمات المالية

تعرضت البلدان المتقدمة والنامية إلى أزمات نقدية ومصرفية عديدة ، اختلفت في حدتها ومداهها بحسب الظروف المؤسسية والهيكلية التي واجهت هذه البلدان ، وقد تسارعت الأزمات المالية في نهاية القرن العشرين أكثر من السابق ، في ظل عولمة الأسواق المالية ، و حدوث تدفق مفاجئ لرؤوس الأموال الأجنبية من بلدان الأزمة ، إضافة إلى عوامل الاختلال على صعيد الاقتصاد الكلي والتشوهات في القطاع المالي ، وضعفه وعدم ملائمة نظم الصرف الأجنبي.

الفرع الاول : ازمة الاثنين الاسود 1987

1-نشأتها:

انطلق هذه الازمة يوم الاثنين 19 تشرين الاول 1987 حيث سجل في ذلك اليوم خلا كبيرا في التوازن بين العرض و الطلب في كل الاسواق الحاضرة و اسواق العقود المستقبلية و قد كان هذا الخلل في التوازن بين العرض و الطلب نتيجة وجود اعباء كبيرة جدا في اوامر البيع و بصورة غير مسبوقه ، و منخفضة جدا كما تضمن هذا الخلل جميع الاسهم و ليس سهم واحد او بعض منها
 إن ما حدث يوم الاثنين الاسود في اسواق العقود المستقبلية من خلال العرض و الطلب هو الانخفاض الفوري للأسعار كما ان الخلل الكبير بين العرض و الطلب الذي جرى في هذا اليوم ادى الى تراجع الاسعار في الاسواق و الى ضعف واضح في السيولة مما احدث عدم القدرة على التنفيذ القوي لأي صفقة إلا بتكلفة مرتفعة و التي كانت ناجمة عن الانخفاض في سعر اسهم الصفقة ، كما ادى هذا الانهيار في اسعار الاسهم الى تزايد كبير في اوامر البيع و العرض مما تسبب في انتشار الهلع و الذعر لدى الزبائن نتيجة التراجع في المؤشرات المالية في ظل وجود تراجع كبير و حاد في الاسواق المالية ، كما استمر هذا الانهيار الى غاية تشرين الثاني للازمة حيث تم الغاء التعامل في كثيرا من الاسهم المتداولة

¹- لبل فطيمة ، انعكاسات الازمة المالية العالمية 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية ، شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص

اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016/2017 ص 21-22

في بورصة نيويورك و في اسواق الخيار و اسواق العقود المستقبلية ، كما اتضح ان جميع الاجراءات المتخذة لم تعد بالقادرة على مواجهة و التغلب على هذا الخلل¹

2- أسبابها :

لقد اختلفت الآراء حول تحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى حدوث أزمة الاثنين الاسود 1987 ، فنجد في هذه الحالة أسباب تتعلق بكفاءة السوق و أسباب أخرى ، وسوف نتطرق لهذه الأسباب فيما يلي :

أ - أسباب تتعلق بكفاءة السوق: هناك ثلاث تفسيرات، و هي:

- الانهيار هو انعكاس لردود الأفعال المبالغ فيها، حيث تتابعت موجات المضاربة للشراء اللاعقلاني المبالغ فيه في أوساط المتعاملين في البورصة، و انتقال المدخرين من الاستثمارات الحقيقية إلى الاستثمارات المالية.
- الانهيار عبارة عن تصحيح الأوضاع السابقة ، أي تصحيح ارتفاع أسعار الأسهم إلى قيم تفوق بكثير قيمتها ، لتعود إلى المستويات التي ينبغي ان تكون عليها.
- انتشار المعلومات التي تدل على أزمة قريبة الوقوع بسبب استمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

ب _ أسباب أخرى من بينها:

- استمرار العجز في الموازنة الأمريكية ، و في هذا الصدد فكرت حكومة "ريغان" ، بتخفيض العجز بـ 23 مليار دولار ، و ذلك بتخفيض النفقات و زيادة الضرائب ، و بعد فشل الوعود بإصلاح الأوضاع ، أدى ذلك إلى فقدان الثقة بالحكومة.
- رفع أسعار الفائدة ، بسبب استمرار العجز في الموازنة الأمريكية ، لذلك اضطر البنك الفدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل من أجل بيع الإصدارات الجديدة من سندات الخزينة ، و قد أقدمت كل من اليابان و الدول الأوربية إلى ذلك لمنع خروج رؤوس الأموال ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الطلب على الأسهم و هبوط أسعارها.
- تدهور سعر الدولار الأمريكي أمام العملات الرئيسية ، وذلك منذ سنة 1985 ، بنسب جد عالية ، و قد لعبت تصريحات وزير الخزينة الأمريكي دورا هاما في إقبال قوي على بيع الأسهم ، حيث

¹ - ليلى عشوب ، اليات و استراتيجيات التصدي للازمات المالية العالمية دراسة حالة لزمة الديون السيادية الاوروبية 2010 ، شهادة دكتوراة في

العلوم الاقتصادية تخصص علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2020/2019 ص 60-61

أقر أنه يفضل انخفاض أسعار صرف الدولار على رفع أسعار الفائدة ، مما أدى بالكثير من المستثمرين إلى التخلي عن الأسهم التي بحوزتهم مقابل السندات و الودائع ذات العائد الثابت .

- اعتماد الأسواق المالية على أجهزة الكمبيوتر ، حيث تبرمج هذه الأجهزة على أساس أوامر الشراء و البيع ، كما تحتوي على برامج تعطي مؤشر إنذار مبكر بمجرد هبوط الأسعار إلى حد معين ، فيقوم الكمبيوتر بإصدار أوامر بالبيع ، كما أن التغيرات في أسعار العملات ، و الأسهم ، زادت من عرض الأسهم و انخفاض الطلب عليها مما أحدث فوضى أدت إلى المزيد من الانهيار¹.

3- آثار الأزمة :

انخفضت مؤشرات جميع الأسواق المالية في العالم انخفاضا جوهريا ، حيث سجلت بورصة نيويورك انخفاضا قدره 800 مليار دولار بنسبة 26%، ولندن بنسبة 22%، وطوكيو بنسبة 17%، وفي بورصة فرانكفورت بنسبة 15 %، وفي امستردام بنسبة 12 %، وفي نهاية شهر أكتوبر تسببت الأزمة للأسواق المالية العالمية بانخفاض سوق هونغ كونغ بنسبة 45% واستراليا 42% واسبانيا 42%، أما نيوزيلندا فكانت الخاسر الأكبر بنسبة 60% و دول أخرى عديدة بالإضافة إلى الخسائر الكبيرة في احتياطات الشركات الكبرى ، وفقدان جزء معتبر من الادخارات المحلية التي كان يحتفظ بها الأفراد والشركات ، و إفلاس بعض البنوك جراء فقدان القدرة على تسديد التزامات عملائها².

الفرع الثاني : الأزمة المكسيكية

1- حدوث الأزمة :

لقد حدثت أزمة المكسيك سنة 1994 وكشفت عن ضعف اقتصاديات الدول النامية و الأسواق الناشئة في الصمود و التكيف مع الصدمات التي تحدثها العولمة المالية بسبب التحرير المالي و الاقتصادي و تحول هذه الدول إلى اقتصاد السوق . نجمت هذه الأزمة عن تدفق مذهب لرؤوس الأموال إلى خارج، بشكل سريع مثير للانتباه ، ومهد الانهيار النظام المالي العالمي، فحسب قول "Michel Camdessus" المدير التنفيذي السابق لصندوق النقد الدولي : إن الأزمة المكسيكية عام 1995 كانت الأزمة الكبيرة الأولى في عالمنا الجديد ، عالم الأسواق المعولمة ، التي جرت وراءها أزمات في عدد كبير من الدول

¹- صفري محمد ، تاريخ الازمات المالية - الاقتصادية في العالم 1929-2021 ، مقال متاح على الموقع <https://www.politics-dz.com> تاريخ النشر 2021/03/31 تاريخ الزيارة 2022/05/30 على الساعة 12.00

²- بوحبل عز الدين مرجع سابق ص 78

العالم ، ولاسيما في بلدان جنوب شرق آسيا و غيرها من بلدان أوروبا الشرقية فلقد ازدادت أزمت سعر الصرف في المكسيك تفاقما و بلغت ذروتها عندما انخفضت قيمة (البيزو) بحوالي 40% من قيمتها في منتصف ديسمبر 1994، مما دفع بالأسواق المكسيكية إلى الشعور بالخوف من استمرار العجز الكبير في حساب المعاملات الجارية لميزان المدفوعات أما فيما يتعلق بالتدفقات المالية للمكسيك بعد هذا التاريخ كان لها أثر على الاستهلاك يفوق بكثير أثرها على الاستثمار¹.

2- اسبابها : يمكن ان تلخص اسباب ازمة المكسيك في العاصر التالية² :

- ضعف النظم المالية المتسمة بعدم نهاية الاشراف و اللوائح التنظيمية .
- اختلال الموازين الخارجية و ارتفاع كبير في قيمة العملة نتيجة ارتباطها بسعر صرف ثابت مع الدولار .
- حدوث توسع نقدي و هذا ما ادى الى ارتفاع الضغوط التضخمية.
- ادت تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية الى فائض في السيولة و هذا ما دفع بالبنوك في التوسع في الاغراض للقطاع و خاصة قطاع العقارات.
- ادى ارتفاع في قيمة سعر الصرف الحقيقي و الدين الخارجي القصير الاجل المتنامي ، و حجم العجز في الحساب الجاري.
- اتباع سياسة سعر صرف معوم في 22 ديسمبر 1994 نتيجة العجز الكبير في الميزان التجاري و الخسائر الكبيرة في الاحتياطي النقدي من العملات الاجنبية و المقاربة على عملة البيزو الذي تدهورت قيمته.
- تدفق رؤوس الاموال المفاجئ الى الخارج على نطاق واسع و التوقف المفاجئ الى الخارج على نطاق واسع و التوقف المفاجئ دون تدفق رؤوس الاموال الى الداخل مما ادى الى ازمة عميقة في النظم المالية الداخلية على نحو هدد استقرار القطاعات الانتاجية.

¹ - صحري محمد ، بحث حول اهم الازمات المالية العالمية ، متاح على الموقع <https://www.politics-dz.com> تاريخ النشر 2018/07/13

تاريخ الزيارة 2022/05/31 على الساعة 14.00

² - قادري أحمد ، إدارة الازمات الاقتصادية دراسة تقييمية للتطور الوظيفي لدور الدولة رسالة دكتوراة علوم تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة

جيلالي اليابس سيدي بلعباس 2017/2016 ص 94

3- النتائج المستخلصة من الازمة¹ :

- لقد بدأت الازمة بعجز ضخيم في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات ، ادى الى توقف المكسيك عن سداد ديونها الخارجية ثم انهارت العملة الوطنية ولولا التدخلات من طرف المؤسسات المالية و الولايات المتحدة الامريكية بتقديم قروض استخدمتها المكسيك لخدمة ديونها
- أن فهم مشكلة ازمة سعر الصرف المكسيكية لم تكن صعبة بقدر صعوبة تنفيذ الاجراءات الاقتصادية السليمة لاحتوائها حيث طلت الاموال المتدفقة من الخارج تقوم بتمويل العجز في الحساب الجاري
 - إن الغاء قيود تحويل العملة الوطنية و تطبيق التعويم الكامل ، و فتح اسواق المال على مصراعيه الاستثمار الاجنبي يعتبر اجراء متسرعا قامت به المكسيك
 - أن قرار الحكومة ببيع جزء من احتياطي العملات الاجنبية لديها بهدف الحفاظ على استقرار عملتها لم يكن قرارا صائبا حيث ادى الى انخفاض هذا الاحتياطي
 - ان اعتماد التدفقات الرأسمالية المتقلبة تسبب مشاكل لاقتصاد الدولة المتكفية بسبب فقدان الرقابة المحلية و المغالاة في سعر الصرف الحقيقي
 - في ظل التحرر المالي و ضعف الرقابة و الاستشراف للبنك المركزي على البنوك و السياسة النقدية يعرضها لمخاطر الائتمان و السيولة

الفرع الثالث : الازمة الاسيوية 1997 :

1- حدوث الازمة :

- انطلقت الشرارة الاولى للازمة من اضعف حلقات هذه الدول تايلاند و التي اتسم اقتصادها بمجموعة من نقاط الضعف أهمها :
- تفاقم المديونية الخارجية التي ارتفعت من 8.3 مليار دولار عام 1980 الى 89 مليار دولار عام 1997
 - عجز كبير في الميزان التجاري بلغ مجموعه للفترة 1990 الى 1996 نحو 76 مليار دولار
 - عجز في ميزان الخدمات ايضا بحيث بلغ العجز في الحساب الجاري كله نحو 14.7 مليار دولار

¹ - <https://revues.imist.ma/index.php/DOREG/article/view/15132>

و بسبب نقاط ضعف هذه فقد تعرضت العملة التايلاندية "البات" للضغوط ، فحاول البنك المركزي التايلاندي حمايتها إلا ان توقف عن ذلك في 1997/07/02 بسبب الضغوط الكبيرة مما ادى الى انخفاضه 14% في سوق onshpre و 19% في سوق offshore و كان ذلك الشرارة التي فجرت الازمة المالية الآسيوية¹

تشير الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997 إلى صدمة اقتصادية كلية تعرضت لها العديد من الاقتصاديات الآسيوية بما في ذلك تايلاند والفلبين وماليزيا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا ، وعادة ما شهدت البلدان انخفاضاً سريعاً في قيمة العملة وتدفقات رأس المال إلى الخارج حيث تحولت ثقة المستثمرين من الوفرة المفرطة إلى التشاؤم المعدي حيث أصبحت الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد أكثر وضوحاً.

جاءت أزمة 97-99 بعد عدة سنوات من النمو الاقتصادي السريع وتدفقات رأس المال وتراكم الديون ، مما أدى إلى اقتصاد غير متوازن وفي السنوات التي سبقت الأزمة ارتفع الاقتراض الحكومي ، وأرهقت الشركات نفسها في اندفاعه نحو النمو عندما تغيرت معنويات السوق ، سعى المستثمرون الأجانب إلى تقليل حصصهم في هذه الاقتصاديات الآسيوية مما تسبب في تدفقات رأس المال الخارجة المزعجة للاستقرار ، مما تسبب في انخفاض سريع لقيمة العملة وفقدان المزيد من الثقة.

على عكس أزمة الديون في أمريكا اللاتينية ، نشأت أزمة الديون في شرق آسيا من الاقتراض غير المناسب من قبل القطاع الخاص نظراً لارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والاقتصاد المزدهر ، سعت الشركات والشركات الخاصة إلى تمويل مشاريع استثمارية مضاربة ومع ذلك فقد أرهقت الشركات نفسها وتسببت مجموعة من العوامل في انخفاض سعر الصرف لأنها كانت تكافح من أجل توفاء بالمدفوعات²

2- اسبابها :

ان حدوث هذه الازمة الآسيوية و تطوراتها السريعة لم تكن فجأة بقدر ما تراكمت مجموعة من العوامل التي مهدت لها و يمكن تحديد اهم اسباب الازمة فيما يلي³ :

¹ - قحطان عبد سعيد ، الازمة المالية الآسيوية 1997 .. الازمة المالية العالمية 2008 الاسباب و الآثار و الدروس المستفادة "دراسة مقارنة" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ن عمان العدد 21 2009 ص 11-12

² - دينا محمود ، بحث حول الازمة المالية الآسيوية 1997 متوفر على الموقع <https://www.almrsl.com/post/1123267> تاريخ النشر 2021/09/28 20.55 تاريخ الزيارة 2022/05/31 16.00

³ - سلوة اسماء ، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية و تحقيق الاستقرار المالي ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، المركز الجامعي تامنغتست العدد 05 جانفي 2014 ص 162-163

- ساعدت تدفقات رؤوس الاموال الضخمة الى التداخل من جهة ، وضعف الصادرات من جهة ثانية في تفاقم حدة عجز الحساب الجاري ، حيث ان جزءا كبيرا من تلك التدفقات كان في شكل اقراض قصير الاجل ، مما جعل تلك الدول عرضة للصدمات الخارجية
- ضغط المضاربين الذين عمدوا الى بيع عملات تلك الدول ، مما ادى الى انخفاض قيمتها مقابل العملات العالمية و بخاصة الدولار الذي حرصت حكومات هذه الدول في السابق على تثبيت معدلات تبادله وفقه
- ساد قبل الازمة المالية الاسيوية سوء تنظيم مالي ، و عدم استقرار نقدي متبوعين بتحرير عمليات راس المال نتيجة الغاء اوجه الرقابة و جميع القيود على حركة رؤوس الاموال
- نقص الشفافية و التي يقصد بها عدم كفاية و دقة البيانات و المعلومات عن اداء الكثير من الشركات و المؤسسات العامة و الخاصة
- ضعف الاشراف و الرقابة الحكومية و بالتالي تصاعد الشكوك السياسية حول التزامات المؤسسات و مدى مقدرتها على اجراء الاصلاحات المناسبة لمواجهة الازمة
- التخصيص الغير كافي للموارد المالية الاجنبية الضخمة بسبب ضعف القطاع المالي و قطاع الشركات

الفرع الرابع : الازمة المالية العالمية 2008

1- حدوث الأزمة:

خلال عام 2006 ازدهر العقار الأمريكي و شرعت البنوك الأمريكية في منح القروض الرهنية العقارية المخاطرة بقوة¹ ، لقد كانت خلال السنوات الخمس الماضية أسعار الفائدة على القروض السكنية بشكل عام منخفضة جدا في الولايات المتحدة الأمريكية من شجع الكثير على الاقتراض² ، لقد كان لتوسع المؤسسات المالية الأمريكية في منح قروض سكنية لعدد كبير من الأفراد لتمويل شراء السكنات و التمويل العقاري دون ضمانات كافية ذلك اثر سلبا على قدرتها المالية ، ورغم تدخل البنوك المركزية في تقديم مليارات الدولارات كقروض للبنوك إلا أن رقعة البنوك التي تعاني من عجز في السيولة ضلّت في

¹ - ضياء مجيد الموسوي ، الازمة المالية العالمية الراهنة منذ 2008 ، ديوان المطبوعات الجامعية 2010 ص 07

² - محمد سامر القصار تقديم د محمد راتب النابلسي ، الازمة المالية العالمية دلالات اقتصادية على سطوع المنظومة الاسلامية من بين انقاض

الاتساع هذا عجل في ظهور حالات إفلاس كبيرة قدرت بحوالي 120 مؤسسة مالية أمريكية منها إفلاس مؤسستي "ليمان برذرز، ميرل لينش" و وصلت اكبر شركة تامين أمريكية AIG حافة الإفلاس لولا تدخل الخزانة الأمريكية¹

كما بلغت الخسائر في اهم 20 بنكا عالميا 1300 مليار دولار فقط في 2007 فاضطرت البنوك المركزية للتدخل و ثم ضخ 700 مليار دولار و هذا حسب مخطط وزير الخزانة الامريكي هنري بولسون لخمس السنوات القادمة

2- أسبابها:

لقد كان هناك عاملين رئيسيين يتعلقان بالبنية الاقتصادية يقفان وراء الأزمة المالية العالمية حسب ما جاء به كليفن فليبس في كتابه المال السيئ : أولا توسع الخدمات المالية من 11% من إجمالي الناتج المحلي إلى 21% في الولايات المتحدة مع تراجع قطاع التصنيع من 25% إلى 13% هذا أدى إلى توسع الدين في القطاعين العام و الخاص إلى درجة مؤدية و مدمرة ، و ثانيا الإدارة السيئة لقطاع الخدمات المالية²

يمكن أن نختزل أسباب الأزمة المالية العالمية في المقولة التي تقدم بها الاقتصادي موريس آية الذي قال " إن النظام الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم و القواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج و تصوب تصويبا كاملا و عاجلا " كما تنبأ العديد من رجال الاقتصاد إن " النظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على مبادئ تؤدي إلى إفلاسه"³

كما توجد أسباب أخرى أدت لانفجار أزمة المالية العالمية ونذكر منها :

- التوسع في منح القروض الموجهة لشراء العقارات
- ضعف الرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية وعدم التزامها بتوصيات و قوانين لجنة بازل 1 و 2 ، وهو ما جعل هذه الأخيرة تتوسع في منح القروض⁴.

¹ - أحمد محمد أحمد ابو ظه مرجع سابق ص 95-96

² - ضياء مجيد الموسوي مرجع سابق ص 8-9

³ - خميس خليل ، الأزمات الاقتصادية و المالية و آثارها على مسارات التنمية المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية جامع قاصدي مرباح ورقة العدد 05 ديسمبر 2016 ص 129

⁴ - عمر حجان ، لحسن عقومة ، سفيان بن عبد العزيز ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على حركة التجارة العالمية بعد 10 سنوات من الأزمة 2008- 2018 مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04 العدد 01 ، جوان 2019 ص 195

- التوريق: تعد عملية توريق الديون العقارية من الأسباب الرئيسية الأخرى التي أدت إلى تفاقم الأزمة، وذلك من خلال تجميع الديون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية وتحويلها إلى سندات وتسويقها عن طريق الأسواق المالية العالمية. مما ولد زيادة في عمليات بيع الديون الرديئة ودفع إلى انخفاض قيمة هذه السندات المغطاة بأصول عقارية داخل السوق الأمريكية إلى أكثر من 70% من قيمتها الاسمية¹

3- نتائجها:

و كانت لهذه الأزمة نتيجتان رئيسيتان²:

ركود اقتصادي محتم ، اتساع الفجوة بين الفقراء و الاغنياء ، بالإضافة الى بعض النتائج نذكر منها :

- انهيار مجموعة كبيرة من البنوك التي كانت تعطيها مؤسسات التصنيف تصنيفا عاليا فقد انهار 25 بنكا خلال الربع الاخير من 2008 و 140 بنكا عام 2009 و 30 بنكا منتصف مارس 2010
- انخفاض اسعار الفائدة الى ادنى مستوياتها
- انخفاض اسعار السلع الاستراتيجية كالسكر و الحديد و الارز و النفط حيث انخفض سعر برميل النفط من 147 دولار للبرميل في 2008/09/15 الى قرابة 40 دولار بعد الازمة الخسائر الضخمة التي تكبدتها المؤسسات المالية سواء فيما تعلق بأوراقها المالية او اصولها الاخرى حيث نجد ان بعض المؤسسات فقدت اكثر من 50% من اصولها خاصة بعد انتقال الازمة من القطاع المالي الى القطاع الحقيقي.

المبحث الثاني : دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الازمات الاقتصادية

لقد كان لصندوق النقد الدولي دورا بارزا في إدارة الازمات منذ ظهور بواورها و تجلى ذلك من خلال سعيه الى تقديم جملة من المساعدات المالية و الفنية لأعضائه لمواجهة الازمات كما سعى الى إحداث جملة من الإصلاحات الادارية بإصلاح هيكله وآليات دعمه و ادواته التمويلية لتكييفها مع متطلبات السيولة العالمية و دعمه لخطط الانقاذ المالي التي اعتمدها الكثير من الدول ، في هذا المبحث نطرق الى دور الصندوق في مواجهة بعض الازمات الاقتصادية

¹- لبل فطيمة ،مرجع سابق ص 25

²- محمد راتب النابلسي مرجع سابق ص 25

المطلب الاول : دور الصندوق في مواجهة أزمة المديونية

الفرع الاول : تشخيص الأزمة من طرف الصندوق

تقوم الفكرة الأساسية لرؤية صندوق النقد الدولي عند تشخيصه للأزمة المديونية على أنه إذا كان البلد يواجه عدم توازن خارجي فإن ذلك ينعكس في زيادة عجز الحساب الجاري، الأمر الذي يتطلب زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل هذا الاختلال. وهو يرى أن هذا الاختلال ينشأ نتيجة لعوامل دائمة عوامل داخلية : المغالاة في سعر الصرف ، زيادة حدة الاختلال في الموازنة العامة تزايد التمويل التضخمي ونمو عرض النقود ، غياب الإدارة السعرية السليمة ، سيطرة القطاع العام على تخصيص الموارد كما يرى أن الاختلال في ميزان المدفوعات يعكس إفراطا في مستوى الطلب المحلي واستخدام الاقتراض الخارجي لتمويل الزيادة في الاستهلاك ال لتمويل الاستثمار ، ما يجعل البلد المدين عبر الزمن غير قادر على خدمة أعباء ديونه ، ويفقد ثقة الدائنين فيه ، ويصعب عليه الاقتراض من أسواق النقد الدولية. ويخرج الصندوق من هذه الرؤية بنتيجة مفادها أن الاقتراض الخارجي بمفرده لا يحل مشكلة الاختلال الخارجي بل يؤجلها فقط ، ويؤدي إلى إعاقة نمو الاقتصاد المحلي¹.

الفرع الثاني : علاج الصندوق للأزمة

الحل من وجهة نظر صندوق النقد الدولي يكون من خلال القضاء على الطلب المفرط ، عن طريق تخفيض الاستهلاك والسماح لرأس المال الأجنبي بالدخول لتلك البلدان والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الدولية². وبعد أن أصبح للصندوق دورا قياديا في إدارة هذه الأزمة قام بتصميم لما يعرف بـ " برامج التثبيت " أو التكيف كشرط إعادة جدولة ديون البلدان النامية كما سبق الذكر وتهدف هذه البرامج إلى تحقيق مستوى معين للمدفوعات الخارجية قابل للاستمرار. ويتمثل هذا المستوى من وجهة نظر الصندوق في الحد الذي يمكن عنده تغطية العجز في الحساب الجاري عن طريق تدفقات مالية قصيرة وطويلة الأجل بواسطة كل من الصندوق والبنك الدولي فضلا عن المقترضين الأجانب. وهذا المستوى لا يمكن الوصول إليه إلا بتطبيق برامج صندوق النقد الدولي .

¹ - جعفر صليحة ، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الازمات المالية و الاقتصادية العالمية أزمة 2008 نموذجا ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2020/2019 ص 255

² - رمزي زكي ، التاريخ النقدي المتخلف ، بدون طبعة ، عالم المعرفة ، اكتوبر 1987 متاح على الموقع <https://www.noor-book.com>

الى جانب قيام صندوق النقد الدولي بتطوير سياساته بشأن الشريطة ، قام الصندوق أيضا بإنشاء واستحداث أدوات إقراض جديدة ، إلى جانب اتفاقات الاستعداد الائتماني ، وتسهيل الصندوق الممدد ليوفر من خلالها للبلدان الأعضاء التي تلجأ إليه تمويل مؤقتا ، يساعدها على جذب التمويل من مصادر أخرى. ومن أهم الأدوات التي استخدمها الصندوق إبان أزمة المديونية

- اتفاقات الاستعداد الائتماني:

وهي أداة يمنح من خلالها الصندوق مساعدة مالية لعلاج الصعوبات قصيرة الأجل التي يواجهها الأعضاء في موازين المدفوعات وقد اتفق صندوق النقد الدولي في السنة المالية 1982 في إطار هذه الآلية مع 19 بلدا عضوا، بقيمة إجمالية بلغت 3.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وارتفع العدد سنة 1983 ليصل إلى 27 اتفاقا بقيمة 5.449 مليار وحدة حقوق سحب خاصة وكان أكبر المبالغ التي التزم بها الصندوق .

- تسهيل الصندوق الممدد :

لقد كان تسهيل الصندوق الممدد إضافة مهمة إلى مجموعة أدوات الإقراض خلال أزمة المديونية ، فخلال سنة 1983 تم عقد أربعة ترتيبات جديدة في إطار هذه الآلية بمبلغ 8.67 مليار وحدة حقوق سحب خاصة ، مقارنة بـ خمسة ترتيبات سنة 1982 بمبلغ 7.9 مليار وحدة حقوق سحب خاصة كما قام الصندوق باستحداث آليتين جديدتين لمساعدة البلدان منخفضة الدخل، وهما¹ :

- التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي :

أنشأه في مارس 1986 بهدف مساعدة البلدان الأعضاء ذات المداخل الضعيفة على دعم سياسات التصحيح الهيكلي على المدى المتوسط ، وبشروط ميسرة حيث بلغ سعر الفائدة السنوية التي يحصل عليها الصندوق 0.5% ، أما السداد فيكون في فترة تتراوح بين 5.5 إلى 10 سنوات ، ويمكن للبلدان المؤهلة في إطار هذا التسهيل أن تحصل على تمويل يصل إلى 63.5% من حصة العضوية على ثالث دفعات سنوية .وقد دخلت هذه الآلية حيز التنفيذ في عام 1987 بعد التوقيع على عشر اتفاقات بمبلغ إجمالي 487.69 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ، وارتفع العدد ليصل عام 1988 إلى 15 اتفاقا بقيمة إجمالية بلغت نحو 1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وخلال الفترة 1987-1993 بلغ عدد الترتيبات التي تم

¹ - جعفر صليحة ، مرجع سابق ص 256-259

الموافقة عليها بمقتضى هذا التسهيل 36 ترتيبا ، بلغت قيمتها نحو 2 مليار وحدة حقوق سحب خاصة 2088.31 مليون وبعدها قرر المجلس التنفيذي عدم الدخول في ترتيبات جديدة في إطار هذا التسهيل .

- التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي :

أنشئ في ديسمبر 1987 ، ويقدم الصندوق بموجبه قروض بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل التي تواجه صعوبات في موازين مدفوعاتها ويكون على البلدان المستفيدة أن تضع بمساعدة خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين إطارا للسياسات الإقتصادية التي ستتتبعها في تحقيق برنامج التصحيح الهيكلي الذي يدوم ثالث سنوات ، ويتم متابعة تنفيذ تلك السياسات على فترات نصف سنوية ، كما توضع معايير أداء نصف سنوية لقياس الأهداف الهيكلية والكمية .وبموجب هذا التسهيل فإن مبلغ القرض الذي سيمنح للبلد العضو يتحدد على أساس قوة تدابير التكيف التي سيتخذها هذا البلد ، وحسب مقتضيات ميزان مدفوعاته ، غير أنه لا يمكن تجاوز نسبة 250% من حصة العضوية للبلد المعني كحد أقصى . ماعدا في الظروف الاستثنائية يمكن أن تصل إلى 350% من تلك الحصة .وأولى الترتيبات بمقتضى هذا التسهيل التي تمت الموافقة عليها كانت خلال السنة المالية 1989 مع سبع بلدان أعضاء بقيمة إجمالية بلغت 0.95 مليار وحدة حقوق خاصة ، منها 0.8 مليار وحدة لبلدان أفريقية و 0.1 مليار وحدة لدولة من دول أمريكا اللاتينية .وخلال الفترة 189-1993 وصل عدد الترتيبات التي تم الموافقة عليها 27 ترتيبا ، بقيمة إجمالية وصلت إلى نحو 2.9 مليار وحدة حقوق سحب خاصة .

يتضح مما سبق أن صندوق النقد الدولي قام بتوسيع محفظة قروضه خلال عقد الثمانينيات حيث ارتفع حجم التزامات الإقراض التي تعهد بها صندوق النقد الدولي من حوالي 0.321 مليار وحدة حقوق سحب خاصة عام 1973 إلى نحو 14.121 مليار وحدة حقوق سحب خاصة في عام 1983 ، ان هذه الزيادة الكبيرة في التزامات الصندوق اتجاه أعضائه ، دفعته للبحث عن موارد إضافية ليتمكن من تلبية هذه الالتزامات ، لأجل ذلك قام بإدخال تعديلات على الاتفاقات العامة للإقراض عام 1983 ،حيث وسع مجموع مبالغ القروض إلى 17 مليار وحدة حقوق سحب خاصة بدل 6 مليار ، وذلك عن طريق تعديل مساهمات البلدان المشاركة في الاتفاقات لتعكس التغيرات في أوضاعها الإقتصادية والمالية منذ عام 1962 .

المطلب الثاني : دور الصندوق في مواجهة الازمة الاسيوية

لقد قام صندوق النقد الدولي بجهود كبيرة اتجاه هذه الأزمة نذكرها في مايلي :حيث قام صندوق النقد الدولي بدعم تايلاند في سنة 1997 بـ تقديم قرض بقيمة 17.2 مليار دولار ، تحت شروط تضمنت التزام الدولة بتحقيق احتياطي من النقد الأجنبي قدر بـ 23 مليار دولار عام 1997 و 25 مليار دولار سنة 1998 ، وأن تخفض الدولة العجز في حسابها .الجاري بمقدار 5% من الناتج الإجمالي الوطني سنة 1997 وبمقدار 3% سنة 1998 كما قام صندوق النقد الدولي بتقديم قرض مالي لإندونيسيا والمقدر بـ 36.6 مليار دولار ، شرط إعادة هيكلة بنوكها والإسراع بالخصوصة و إصلاح المؤسسات الحكومية ،أن تخفض المساعدات الممنوحة لدعم الوقود بـ 3% وقدم صندوق النقد الدولي دعماً مالياً لكوريا الجنوبية قدره 57.4 مليار دولار وذلك تحت شروط أهمها¹

- تخفيض العجز في الحساب الجاري بما يعادل 5 مليار دولار ما بين 1999/1998
- تكوّن احتياطات عالمية لأكثر من شهرين من الواردات في نهاية 1997
- إعادة هيكلة النظام الحالي في كوريا بصورة كاملة و دعمه كي يصبح الاقتصاد سليماً وأكثر شفافية و كفاءة.
- كما تجاوب صندوق النقد الدولي مع هذه الأزمة نجد أنه لكي يقدم صندوق النقد الدولي يد المساعدة لهذه الدول ، طرح باعتباره وكيلاً للدول الدائنة والمانحة للقروض ، برنامجاً اقتصادياً محدداً كشرط لتنظيم برنامج الإنقاذ المالي لهذه الدول وتمثل هذا البرنامج فيما يلي²
- اتباع سياسة نقدية متشددة ، أي رفع أسعار الفائدة بقوة كافية لمقاومة التدهور في أسعار العملة المحلية.
- ضرورة توجيه الاهتمام لدعم القطاع المالي الذي كان ضعفه واختلاله هو أساس الأزمة في البلدان الآسيوية المعنية .
- تقليص دور الدولة في الاقتصاد ، وتحسين مستوى الشفافية في الأداء الحكومي ومكافحة الفساد والمحسوبية ومحاربة الأقارب.

¹ - نمديل وحيد ، آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية و المالية الدولية - دراسة حالة صندوق النقد الدولي - رسالة ماجستير في العلوم

الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة سطيف 01 2014/2013 ص 132-133

² - رمضان على الشراح ، الأزمات المالية العالمية أسبابها - آثارها - انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت ، ملتقى الدولي لأفاق الاستثمار ،

- تخفيض الاعتماد على المدخرات الأجنبية .
 - تخفيض الإنفاق العام وإعادة توزيعه من الإنفاق غير المنتج إلى احتياجات تقليل التكلفة الاجتماعية للأزمة وتقوية الأمن الاجتماعى الصافى .
 - فتح الاقتصاد وأسواق المال أمام الأجانب بلا قيود وتحرير التجارة الخارجية وخفض مستويات الرسوم الجمركية لتحقيق هذا الغرض
- لقد قدم الصندوق حزمة من البرامج للدول الاسيوية منها : تطبيق سياسات على مستوى الاقتصاد الكلي تهدف أساسا إلى تخفيض العجز في الميزانية من خلال رفع مستويات الإيرادات العامة ، بصفة خاصة من الضرائب ، وخفض مستويات الإنفاق العام لتحويل العجز إلى فائض ، وتقليل الطلب على الواردات ، كما طلب من هذه الحكومات رفع معدلات الفائدة للدفاع عن عملاتها ، والحد من النمو في عرض النقود للسيطرة على التضخم وإعادة هيكلة القطاع المالى من خلال تقوية النظم والإجراءات الرقابية بواسطة السلطات النقدية وسحب تراخيص عدد من المؤسسات المالية ، بصفة خاصة البنوك ، لترشيد هيكل المؤسسات المالية ، وتحرير حساب رأس المال وتحرير التجارة في صورة تسريع الانفتاح المالى والتحرير الكلي لسوق النقود والسماح بالاستثمار الأجنبي في المؤسسات المالية المحلية ، والحد من القيود على الاستثمار الأجنبي ، وإلغاء كل أشكال الدعم على المعاملات التجارية وتحرير الواردات ، وإصلاح سوق العمل من خلال العمل على رفع درجة مرونته¹.

المطلب الثالث : دور الصندوق في معالجة الازمة المالية العالمية 2008

تعتبر الازمة المالية العالمية 2008 اكبر ازمة يواجهها صندوق النقد الدولي منذ تأسيسه حيث كشف عن نقاط ضعف عديدة في سياسة الصندوق ، حيث لم ينجح هذا الاخير في التنبؤ بوقوع الازمة ، كما اتضح ايضا عدم تماشي وسائل الصندوق الافتراضية مع خصائص هذه الازمة و كذلك فشل نظام الرقابة المتبع على المستوى الدولي و قد حتمت هذه النقائص المسجلة في سياسة صندوق النقد الدولي ضرورة إعادة هذا الاخير فيها .

في 2008/10/10 تم عقد الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي حيث طالب مدير الصندوق الحكومات بضمان الالتزامات المالية لمواجهة ما يمر به الاقتصاد العالمي من ازمة مالية و

¹- محمد ابراهيم السقا " الازمة الاسيوية " مقال متوفر على الموقع www.aleqj.com/2010/08/13/article_429207.html تاريخ الزيارة

اعلن عن تفعيل القروض العاجلة للدول التي تتقدم بطلب للحصول عليها في مواجهة الازمة على ان تكون ضمن برامج تمويل ميسرة تتمحور حول اولوية الرد على الازمة كما قال مدير الصندوق و هذا في مؤتمر صحفي في 2008/10/11 ان الصندوق مستعد لتقديم المساعدة للدول التي تواجه ازمات مالية و كشف عن عملية اعادة تفعيل هيئة الطوارئ و الازمات التابعة للصندوق التي تم انشائها سنة 1995 و قد قدر انه حوالي 40 مليون شخص سيضافون الى اولئك الذين يعانون من سوء التغذية¹.

أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة تدخل الحكومات لمنع التدهور في الاقتصاد العالمي من خلال التدخل على مستوى السياسة الإقتصادية الكلية و ضرورة تحقيق الاستقرار في الاسواق المالية العالمية²، كما أكد على ان خسائر المؤسسات المالية الدولية قد تصل الى 945 مليار دولار بسبب هذه الازمة و طالبيها باتخاذ اجراءات فورية من اجل تحسين آليات الافصاح و استراتيجيات معالجة المخاطر لدى المؤسسات ن كما أكد ان ازمة الائتمان الراهنة جاءت نتيجة عدم كفاية القواعد المنظمة للعمل المالي و الفشل الجماعي في تقدير مدى المخاطر التي اقدمت عليها مجموعة واسعة من المؤسسات المالية³.

لقد قام صندوق النقد الدولي باتخاذ اجراءات جديدة من مساعدة الدول الاعضاء لتجاوز الازمة نلخص منها⁴:

- زيادة طاقة الاقراض و هذا من خلال زيادة اشتراكات العضوية و تأمين اتفاقيات مؤقتة كبيرة للاقتراض من البلدان الاعضاء بغرض تلبية احتياجات التمويل و دعم الاستقرار المالي العالمي
- تبسيط الشروط المصاحبة للاقراض و التركيز على الوقاية من الازمات و تبقي الاصلاحات الهيكلية جزءا من برامج الصندوق لكن مع التركيز على المجالات الضرورية لتحقيق التعافي الإقتصادي
- بغرض مساعدة البلدان الفقيرة قام الصندوق برفع مستوى الاقراض الميسر الى اربعة اضعاف حيث وصلت الى 17 مليار دولار

¹- ضياء مجيد الموسوي ، الازمة المالية العالمية الراهنة منذ 2008 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010 ص 91-92-93

²- نشرية خاصة لصندوق النقد الدولي افاق الاقتصاد العالمي اكتوبر 2008 ص 37-38

³- بوعشة مبارك ، الازمة المالية الجذور الاسباب و الافاق ، الملئقي العالمي الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية و الحوكمة العالمية 21/20 اكتوبر 2009

⁴ منصر كريمة مجلة علوم الاقتصاد و التسبير و التجارة " الاساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الازمات المالية الدولية " العدد 29 المجلد 01 2014 ص 58-59

- في اطار دعم موارد الصندوق لمواجهة الازمة المالية العالمية اقر المجلس التنفيذي في افريل 2010 اقتراحا يتيح الاتفاقيات الجديدة للانقراض تسمح بزيادة الموارد المتاحة بما يقارب 560 مليار دولار
- تعزيز تحليلات الصندوق و مشورته بشأن السياسة الاقتصادية من خلال تعزيز تحليل المخاطر بتحديد الروابط بين الاقتصاد العيني و القطاع المالي و الاستقرار الخارجي .
- اتفق اعضاء الصندوق على اصلاح نظام الحوكمة في اطار تدعيم شرعية الصندوق بحيث يعبر بقوة عن الاهمية المتزايدة لبلدان الاسواق الصاعدة و ضمان احتفاظ البلدان النامية بتأثيرها في الصندوق.

في تصريحات لرئيس الصندوق " من المهم جدا بالنسبة لمن يعملون في الاسواق و للمواطن البسيط ان لا ندع المؤسسات المالية المهمة ن تنهار ، و يجب ان يترك الامر للحكومات المحلية لتقرير كيف تطبق هذا الامر ، و لكن الواقع ان الحكومات ملتزمة بشكل قوي بفعل هذا و اتمني ان تتفهم ذلك " و ابدى بعض القلق حيث قال " ان الخطوات التي اتخذت حتى الان لم تؤدي الى استقرار الاسواق و اعادة الثقة اليها و انه من المرجح ان يكون هناك المزيد من الخطوات الضرورية¹

المبحث الثالث : تقييم دور الصندوق في معالجة الازمات

انطلقت في اعقاب الازمات الاقتصادية و المالية عدة انتقادات لصندوق النقد الدولي تمثلت في ضعف ادائها المهني ، و كذا فشله في اداء دور فعال في نشر و تعميم و توفير المساعدة الفنية المثمرة للدول و حتى في توقع الازمات .

المطلب الاول : تقييم دور الصندوق في ازمة المديونية

في هذا المضمار تجدر الاشارة الى ان الصندوق قد فشل في معالجة ازمة المديونية للدول النامية بل ساهمت البرامج المطبقة في اضطرابات اقتصادية و اجتماعية وخيمة بالإضافة الى انه لم يلجأ ابدا الى الغاء الديون على الدول النامية و انما فقط اعادة جدولتها² ، يمكن تقييم دور الصندوق و هذا بالتطرق الى مدى فعالية برنامج التثبيت التي يدعو اليها ، حيث ان تطبيق هذا البرنامج من قبل مجموعة واسعة من

¹- الازمة المالية العالمية للراهنة ، مرجع سابق ص 94

²- مرجع سابق مجلة علوم الاقتصاد و التسبير و التجارة ص 51

البلدان النامية خلف نتائج تتفاوت من بلد الى اخر طبقا لسرعة و عمق تنفيذ تلك البرامج ، لقد كانت هناك على العموم نتائج ايجابية و سلبية.

الفرع الاول : النتائج الايجابية

لقد تمكنت اغلب البلدان النامية التي طبقت البرنامج من تحقيق نتائج ايجابية على مستوى التوازنات الكلية حيث تمكنت من تقليص عجز ميزانياتها العامة و استطاعت السيطرة على التضخم و احاث تحسن في موازين مدفوعاتها و استعادة قدرتها على سداد ديونها ، لكن تجدر الاشارة ان هذه النجاحات على مستوى التوازنات الكلية كانت نجاحات ظرفية مؤقتة فهي ليست ناتجة عن احداث نمو اقتصادي بقدر ما تعود ال برنامج انكماش صارم على مستوى السياستين المالية و النقدية¹.

الفرع الثاني : النتائج السلبية

حسب دراسة انجزها مانويل باستور حول تأثير البرنامج بين ان نصيب الاجور من الناتج المحلي الصافي قد انخفض في كل الدول التي ارتبطت مع الصندوق ، و نظرا لطابع الانكماش لهذا البرنامج و الذي هو مصمم لتخفيض الطلب الاستهلاكي و الاستثماري فانه تسبب في² :

- تزايد البطالة بين صفوف العامل و تسريح العمالة و تزداد في البلاد ذات النمو السكاني المرتفع بسبب السياسات الاقتصادية الكلية التي فرضت عليهم
- انخفاض الاجور الحقيقية للعمال و كذا العمال الذين يتقاضون الحد الادنى للأجور
- زيادة تكاليف الانتاج و بنسب هائلة راجع الى زيادة اسعار الفائدة و كذلك اسعار المواد الاولية الخام و زيادة رسوم و اسعار الخدمات الحكومية ، و الضرائب المباشرة التي فرضت على المنتجات الصناعية المحلية
- انخفاض الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم و الصحة و الرعاية الاجتماعية

¹ - نمديل وحيد مرجع سابق ص 260-261

² - رمزي زكي ، الليبرالية المستبدة ، الطبعة الاولى ، سينا للنشر ، مصر 1993 ص 102-103-120 122

ام في ما يخص تحرير التجارة الخارجية و هذا من خلال الغاء القيود على الاستيراد ادى الى تعريض الصناعة المحلية للمنافسة الاجنبية و هذا من خلال منع الحظر و الرقابة الكمية على الواردات و اللجوء الى سلاح التعريفات الجمركية من اجل حماية الصناعات المحلية

المطلب الثاني : تقييم دور الصندوق في الازمة الاسيوية

الفرع الاول : صندوق النقد الدولي هو من زرع بذور الازمة :

يرى بعض الاقتصاديين ان التدخلات و الضغوطات التي مورست على بلدان جنوب شرق اسيا في بداية التسعينات من القرن العشرين من جانب صندوق النقد الدولي و التي تمحورت حول تقليص دور الدولة و العمل على تحرير الاسواق المالية و الغاء انظمة الرقابة الحكومية على هذه الاسواق ، ادت الى تهيئة البنية الاقتصادية المساعدة في ظهور الازمة¹

لقد جاءت برامج صندوق النقد الدولي لتصب مزيدا من الوقود على النار المشتعلة في الاقتصاديات الاسيوية ، حيث نظر الصندوق الى المشكلة على انها مشكلة عدم توازن ميزان المدفوعات وقام بتطبيق برامجه كما فعل في دول امريكا اللاتينية ، بينما المشكلة الاساسية هي عدم قدرتها على سداد ديونها أي انها مشكلة سيولة بالدرجة الاولى و عدم قدرتها على سداد ديونها بالنقد الاجنبي ، لم يفهم الصندوق طبيعة المشكلة و لم يراع استخدام استراتيجيات مختلفة للتعامل مع حالة كل دولة على حدى و بدلا من ذلك قام باستخدام استراتيجية واحدة تنصب على تضيق السياسة النقدية و المالية

الفرع الثاني : فشل برامج الصندوق في علاج الازمة :

برغم من برامج السياسة المالية العامة التي تفاوتت من دولة الى اخرى وفقا لمتطلبات تكاليف اعادة الهيكلة² ، الى ان الصندوق تعرض الى موجة من الانتقادات من عدة جهات على اسلوب معالجته للازمة ، لقد ساهم صندوق النقد الدولي في تعميق الازمة المالية الاسيوية بدلا من التخفيف منها كونه ادى دور الملجأ الاخير للإقراض حيث ادت الى تراجع في الاوضاع الاقتصادية و المالية في المدى الطويل فمثلا في كوريا الجنوبية ادت توصية للصندوق برفع اسعار الفائدة الى المزيد من الافلاسات و البطالة حيث

¹ - صليحة جعفر ، مرجع سابق ص 261-262

² - the egyptan center for economic studnes wp 30 ui haque july 1998 p 10

ازداد عدد الفقراء في المكسيك الى 50% و تراجع الاجور بنسبة 20% بعد تطبيق برنامج الصندوق¹ وهذا رغم التحذيرات التي لاحت في الافق من المخاطر المحتملة إلا ان الصندوق ساند التطور ففي نشرية خاصة لصندوق النقد الدولي في 21 سبتمبر 1997 ورد حرفيا " ان تدفق رؤوس الاموال الخاصة امسى عظيم الشأن بالنسبة الى النظام النقدي الدولي وان النظام الليبرالي المشرع للأبواب بنحو متصاعد اثبت انه النظام الافضل بالنسبة للاقتصاد العالمي"² وذلك لكونه لم يستحدث آليات تتماشى مع خصائص الازمة و طريقته لإدارة الازمة و من اهمها³ :

- التردد و التراجع عن تطبيق السياسات المزمعة عند بداية البرنامج مثل الالغاء السابق لأوانه لسياسة تشديد السياسة النقدية ، وان الصندوق يتسم بالجمود في تحديد منهجه إزاء السياسة المالية العامة⁴
- الضغوط التي مورست من قبل الصندوق على بلدان جنوب شرق اسيا و التي تمحورت حول تقليص دور الدولة و العمل على تحرير الاسواق المالية و الغاء انظمة الرقابة ادت الى تهيأت البنية الاقتصادية المساعدة لظهور الازمة⁵
- عمل الصندوق على رفع معدلات الفائدة اكثر من اللازم هذا من شأنه تعرض الشركات ذات المديونية المرتفعة بالعملة الاجنبية لمعاناة نتيجة للانخفاض في عملتها المحلية⁶
- تجاهل الصندوق لحقيقة الازمة و التي كانت ازمة ندرة سيولة و عدم توفر العملات الاجنبية في الامد القصير و ليست ازمة انعدام القدرة على الوفاء بالدين عن طريق الفوائض التجارية في الامد الطويل
- عدم تطابق العلاج المقدم من طرف الصندوق مع طبيعة الازمة حيث مست بعض السياسات المقترحة الكثير من القضايا الحساسة اجتماعيا و سياسيا و لم تكن لها علاقة مباشرة بعلاج الازمة

¹- فؤاد حمدي بيسو ، اصلاح النظام النقدي و المالي الدولي ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، المؤتمر العالمي العاشر " عمان 2009 ص 10

²- ارنست فولف ترجمة عدنان عباس علي ، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية ، عالم المعرفة ، الكويت 2016 ص 102 متاح على الموقع <https://www.noor-book.com>

³- مرجع سابق مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ص 53-55

⁴- مرجع نفسه ص 10

⁵- صليحة جعفر ، مرجع سابق ص 270-271

⁶- نديم الحق ، الازمة الاسيوية ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل جويلية 1998 ، ص 10

- لم يعط الصندوق أهمية كبيرة لإعادة الثقة في الاسواق في الاجل القصير بل عمل على توسيع و تخيم حالة الذعر المالي ، عندما اعلن ان الازمة تعود ضعف و سوء الادارة الاقتصادية و اتباعه سلوك صارم بشأن اعادة هيكلة القطاع المالي

المطلب الثالث : تقييم دور الصندوق في الازمة المالية العالمية 2008

عقب بداية الازمة المالية العالمية 2008 و ما ترتب عليها من تداعيات على مختلف النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية كان صندوق النقد الدولي عرضة لوابل من الانتقادات حيث كشفت الازمة على قصور في جوانب عديدة من مهام الصندوق و سياساته ، و المتمثلة اساسا في الحفاظ على الاستقرار المالي العلمي و التنبؤ بالأزمات¹ ، و عدم القدرة على رصد الخطر و بيانات الافصاح غير كافية لتحديد المخاطر و ضعف في ادارة الازمات و اطر تسوية الاوضاع المصرفية² ، كما اثبت ان صندوق النقد الدولي لا يزال مقصرا في تحليل المؤشرات الاقتصادية للدول الاعضاء حيث وقف عاجزا عن اداء دوره الرقابي و الاشرافي

لقد فشل صندوق النقد الدولي في التنبؤ الفعال بالازمة المالية العالمية او التوصية باتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لها وفق مؤشرات الانذار المبكر التي قام بالعمل على ابتكارها و تدريب الدول على العمل بها³.

الفرع الاول : الاخفاق بالتنبؤ بالازمة المالية العالمية :

رغم الدور الرقابي الذي يقوم به الصندوق خاصة في اطار ما يعرف بمشاورات المادة الرابعة ، فانه فشل بالتنبؤ بها ، ففي تقرير المراجعة لاقتصاد الولايات المتحدة الامريكية عام 2006 لم يذكر المخاطر المترتبة على تراخي القيود المفروضة على المعايير الخاصة بالإقراض في سوق الرهن العقاري

¹ - مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة مرجع سابق ص 59

² - حسن العالي : صندوق النقد الدولي 3 اخفاقات ادت الى الازمة المالية و 5 مناطق ضعف يجب معالجتها على الرباط

³ - فؤاد حمدي بيسو ، مرجع سابق 2009 ص 06 www.aleqt.com/2009/07/04_article_247691 تاريخ الزيارة 2022/04/30 على الساعة 16:10

و ذكر التقرير ان المقترضين المعرضين للخطر هم اقلية ضئيلة يتمركزون في الغالب بين الاسر الامريكية ذات الدخل المرتفعة¹ ، و يعود اخفاق الصندوق في التنبؤ بالأزمة الى :

- عجز منهج للمسة الخفيفة و الذي يقوم على افتراض ان الانضباط في الاسواق المالية كفيل بالقضاء على السلوكيات المتهورة و يعود هذا العجز في رصد الخطر الى اخفاقات في ثلاثة مستويات مختلفة : لم تكن هيئات التنظيم المالي المجهزة بما يتيح لها اكتشاف المخاطر و الحوافز المعيبة وراء طفرة المبتكرات المالية و الرفع المالي ، لم يوجه صانعو السياسات الاهتمام الكافي للاختلالات الاقتصادية الكلية المتنامية التي اسهمت في تراكم المخاطر النظامية في نظام المالي و اسواق السكن ، و كانت اجهزة الرقابة المالية منشغلة بالقطاع المصرفي بدلا من الانشغال بالمخاطر المتزايدة في النظام المالي ، لم تتجح المؤسسات المالية الدولية في ارساء روابط تعاونية وثيقة على مستوى الدولي².
- طبيعة البنية الحاكمة لصندوق النقد الدولي : ف نموذج المال مقابل النفوذ هو الغالب في ادارة الصندوق هذا يعيقه على انتقاد النظام الاقتصادي لدول مثل الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا
- قصور مناهج التحليل المستعملة و عدم تركيز التحذيرات الذي لم يواكب التطورات المتسارعة على صعيد الابتكارات المالية و نقص الخبرة ، و عدم تعاون بين دول الاعضاء في مجال توفير المعلومات

الفرع الثاني : التمسك بالشروط التقليدية في تقديمه للمساعدات :

من بين الخيارات المتاحة للدول التي تعاني من عجز مالي هي اللجوء الى صندوق النقد الدولي الذي يقدم مساعدات و هذا بشروط تلتزم بها الدولة المعنية تسعى الى اجراء تصحيح هيكلية يضمن التحول نحو السوق الحر و تشمل عادة³ :- خلق بيئة نقدية و مالية مستقرة متكيفة مع الاقتصاد الدولي بالحد من التضخم و تحرير سعر الصرف من خلا الترشيح المالي و تخفيض القيمة الخارجية لعملة المحلية لتحسين وضع ميزان المدفوعات - تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف - تطبيق برنامج الخصخصة

¹- هيكتور ر تورس ، المدير التنفيذي للصندوق ، مقال متاح على الرابط www.alghad.com 2011/07/25

²- مرجع سابق حسن العالي

³- فلاح خلف الربيعي برامج صندوق النقد الدولي و ازمة التنمية في الدول النامية مجلة الحوار المتمدن 2306 لبنان 2008/06/08 متاح على

الموقع <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137119>

من خلال بيع اجزاء كبيرة من القطاع العام الى القطاع الخاص و تقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي - تحرير الاسعار من خلال الغاء القيود المفروضة عليها بحيث تكون خاضعة لقانون العرض و الطلب - تحرير التجارة الخارجية و التوجه نحو التصدير

الفرع الثالث : محدودية الموارد المالية للصندوق :

في نهاية 2008 كانت موارد الصندوق المتاحة للإقراض تقدر ب 250 مليار دولار ، و هو غير كاف لتأمين الاحتياجات المالية للأعضاء ، كما كان الصندوق يعاني من عجز في موازنته بداية من سنة 2007 حيث دعا تقرير كروكيت حول مراجعة الحسابات المالية للصندوق الى ضرورة تخفيض النفقات الجارية و عرض كمية من الذهب لسد عجز النفقات الشهرية ، و مع اول ازمان السيولة في نهاية سنة 2008 عرف الطلب على قروض الصندوق زيادة معتبرة حيث تم تسجيل تسع طلبات بين اكتوبر 2008 و جانفي 2009 بمبلغ 48.673 مليار ، و فيما يتوقع تسجيل المزيد من هذه الطلبات مع توسع دائرة الدول التي تطالها الازمة تبين عجز صندوق في تلبية هذه الطلبات و هو ما جعل القائمين عليه يتحركون في اتجاه الحصول على موارد مالية اضافية قدرها مديره العام ب 500 مليار دولار¹

خلاصة الفصل :

مرت اقتصاديات العديد من دول العالم إلى سلاسل من الأزمات المالية التي كان لها أثر سلبي كبير علي اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء، مما أستدعي القيام بعدة إجراءات للحد من هذه الأزمات، ويعتبر صندوق النقد الدولي من المؤسسات الدولية التي أنشئت لهذا الغرض لضمان استقرار النظام النقدي العالمي رغم ذلك فقد كانت له العديد من الإخفاقات وهذا ما يستدعي من الدول وخاصة النامية والناشئة منها العمل علي تبني إصلاحات حقيقية للنظام النقدي والعمل علي تحسين برامج ومخططات وسياسات المنتهجة لتفادي المزيد من الأزمات المفاجئة.

¹- فارس بن رقرق مواحه الازمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي و خطة الانقاذ الامريكية شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الاعمال و التجارة الدولية سطيف 2013 ص 95-96

الفصل الثالث

صندوق النقد الدولي

ودوره في مواجهة

التداعيات الاقتصادية

لجائحة كورونا

تمهيد

يعيش العالم اليوم وضعاً غير مألوف ، فمعظم سكان المعمورة لم يشهدوا أحداثاً مماثلة لما يقع اليوم جراء الوباء المعروف بـ كورونا أو كوفيد 19 إذ يعد هذا الوضع استثنائياً من مختلف الجوانب وسيشكل لا محالة منعطفاً كبيراً في تاريخ الإنسانية جمعاء ، ليس لخطورته فحسب بل لأنثاره الوخيمة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كذلك جائحة كورونا باعتبارها وباء عالمي ، أثر بشكل مباشر على المعاملات الدولية البشرية والتجارية والسياسية

في ظل هذه الجائحة والتي اترت على اقتصاديات الدول دون استثناء تدخلت المنظمات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الذي استجاب بسرعة من أجل مساعدة البلدان على حماية ارواح الناس وممتلكاتهم وتسخير كامل طاقته الاقراضية

و هذا ما سنوضحه في هذا الفصل عم مدى تأثير جائحة كورونا و دور الصندوق في مواجهتها

المبحث الأول : عموميات حول جائحة كورونا

منذ ظهور الفيروس التاجي المستجد في نهاية ديسمبر من سنة 2019 بمدينة ووهان الصينية و العلم يشهد ذعرا و إربتاك علي جميع الأصعدة ، نتيجة انتشاره و اجتياح الكثير من الدول بشكل فائق السرعة و تحول إلى جائحة عالمية حصد الكثير من الأرواح ، ووقفت أمامها أعظم الدول عاجزة رغم توفرها على منظومة صحية متطورة ، كما استطاع هذا الفيروس الجائحة الذي أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية اسم فيروس كورونا كوفيد-19 أن يحدث أكبر إغلاق عالمي على كثيرا من الدول و أن يشل حركة النقل

المطلب الأول : مفهوم فيروس كورونا كوفيد-19

فيروس كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد حدة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة سارس ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض فيروس كورونا المستجد ويطلق عليه كوفيد-19

تتمثل أعراض فيروس كوفيد-19 في الأعراض التنفسية والحمى والسعال وضيق النفس وصعوبات التنفس، وفي الحالات الأشد وطأة قد تسبب العدوى الالتهاب الرئوي والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة والفشل الكلوي وحتى الوفاة وتزداد احتمالات إصابة المسنين والأشخاص الذين يعانون من مشكلات طبية أساسية مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب أو داء السكري، وقد توفي نحو 2% من الأشخاص الذين أصيبوا بالمرض، وينبغي للأشخاص الذين يعانون من الحمى والسعال وصعوبة التنفس التماس الرعاية الطبية¹

¹ - حريد رامي ، تامين عبد الكريم ، دراسة تحليلية لتداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي ، الأفاق للدراسات الاقتصادية ،

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله ، العدد 01 ، المجلد 06 لسنة 2011 ص 56

المطلب الثاني: مراحل انتشار المرض

انتشر فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 في البداية كما يلي :

- في 13 جانفي 2020 أين أبلغت وزارة الصحة العامة في تايلاند عن أول حالة مؤكدة مختبريا للإصابة بفيروس كورونا المستجد كوفيد 19 لشخص وافد مم مدينة ووهان بإقليم هوباي الصين ، والحالة تخص امرأة صينية تبلغ من العمر 61 عاما وهي من سكان مدينة ووهان الصيني
- في 5 جانفي 2020 ظهرت على هاته المرأة أعراض تمثلت في الحمى مصحوبة بالرعشة والالتهاب الحلق الصداع
- في 8 جانفي 2020 سافرت المرأة على رحلة مباشرة من مدينة ووهان إلى تايلاند برفقة خمسة من أفراد أسرتها في جولة سياحية ضمت 16 شخصا ، وفي اليوم ذاته تعرف جهاز الحراري في مطار سوفار نابومي في تايلاند على أعراض الحمى لدى المسافرة ، وبعد اخذ حرارتها وأجراء تقييم أولي نقلت المريضة إلى المستشفى لمزيد من النقص والعلاج ، مما اثبت تعرض المريضة للفيروس ،وقد أفادت بزيارتها سوق الأغذية الطازجة المحلية في ووهان بشكل منتظم قبل بدء ظهور أعراض المرض عليها في 5 جانفي 2020 غير إنها نفت زيارتها لسوق الأكلات البحرية في هونان جنوب الصين ، وهو المكان الذي اكتشف فيه معظم الحالات المؤكدة الأخرى
- في 12 جانفي 2020 اظهر الفحص المختبري للعينات بواسطة المنتسخة العكسية للتفاعل التسلسل للبوليمراز نتيجة ايجابية تؤكد الإصابة بفيروس كورونا ، وأكد تحليل التسلسل الجينومي الذي أجراه مركز العلوم الصحية لأمراض المعدية الناشئة التابع لجمعة الصليب الأحمر التايلاندية ومعهد الصحة التايلاندي التابع لقسم العلوم إن المريضة مصابة فعلا بفيروس كورونا المستجد الذي تم عزله في مدينة ووهان الصينية¹ .

ومنذ بداية الجائحة في ووهان أخذت في الانتشار عبر مختلف دول العالم واستمرت في الزيادة يوم بعد يوم ، فبعد الصين انتقل الفيروس إلى قارة أوروبا وبالتحديد إلى إسبانيا حيث بلغ فيها عدد الإصابات بتاريخ الرابع عشر من شهر جانفي 278 حالة ،لتنقل بعدها إلى فرنسا ، وبعدها أمريكا الشمالية لتسجل أول الإصابات في هذه القارة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، لتصل في نهاية شهر جانفي من نفس السنة إلى أستراليا ، وهكذا أخذ الفيروس في الانتشار بسرعة في عدة مناطق من المعمورة ، وقد

¹- كرامة مروة ، رحال فاطمة ، خبيزة انفال حدة ، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي ، تأثير فيروس كورونا كوفيد- 19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا ، مجلة التمكين الاجتماعي المجلد 02 العدد 02 جوان 2020 ص 315-316

بلغ إجمالي الإصابات في العالم مع نهاية الربع الأول من عام 2020 حوالي 1046108 إصابة ، لتأخذ بعدها الإصابات في الزيادة بمعدل متزايد خلال الربع الثاني من عام 2020 حيث بلغ عدد الإصابات في نهاية النصف الأول من عام 2020 حوالي 11140959 إصابة ، ومع نهاية العام قفز العدد الإجمالي للإصابات في العالم إلى 83897895 لتصل بعدها في نهاية شهر جويلية 2021 إلى 198655599 عبر العالم¹

تصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة البلدان الأكثر تضررا وتسجيلا للحالات وكذا الوفيات نظرا لعدد السكان الكبرى وعدم التقييد في بداية الجائحة بالإجراءات الوقائية واستخفت الحكومة الأمريكية في بداية الأمر بخطورة الفيروس

المطلب الثالث: فيروس كورونا من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية.

على الرغم مما واجهه العالم من أوبئة وجوائح عبر التاريخ استمرت جل الدول في التعامل مع جائحة كورونا وفقا لنظرية السيطرة ، ولم تتمكن من تكريس موارد ضخمة لمواجهة الوباء وهذا من اجل مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية نظرا لعوامل عدة ولاسيما منها العولمة كما أن الأنظمة الصحية القائمة في الدول الغنية أثبتت عدم قدرتها على التعامل القوي و احتواء الجائحة والحقيقة التي بدأت تنكشف هي:

المطالبات بوضع صحي امن على أولويات الدول يكون بنفس مستوى التكنولوجيا والأمن والدفاع ، وسببت جائحة كورونا أضرار اجتماعية واقتصادية عالمية بالغة ،تتضمن أضخم ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الأعظم بالإضافة إلى تأجيل الأحداث الرياضية والسياسية والثقافية وإغائها ،ونقص كبير في الإمدادات والمعدات الذي تفاقم نتيجة حدوث حالة من هلع الشراء ،كما أغلقت المدارس والجامعات والمعاهد في أكثر من 190 دولة ما اثر على 73,5 % من الطلاب في العالم كما انتشرت المعلومات الخاطئة للفيروس على الانترنت وظهرت حالات من التمييز العنصري ضد الصينيين و أولئك الذين ينظر إليهم على أنهم صينيون أو ينتمون إلى مناطق ذات معدلات أصاب عالية ، وفي تقرير نشره مكتب الدراسات الإستراتيجية و الدولية الأمريكي أكد على اعتراف متزايد بالحاجة إلى مقاربة أقوى و أكثر

¹ - اليمين سعادة ، تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي الاثار على اهم القطاعات الاقتصادية و سبل مواجهتها، مجلة نماء للاقتصاد و

تماسكا لأمن الصحي ودعا الإدارة الأمريكية إلى استبدال المقاربة القائمة للالتزامات بعقيدة قائمة على سياسة وقائية ضد الأوبئة والحماية منها و الصمود والمرونة

لقد ضربت جائحة كورونا من ظهورها في 2019 الاقتصاد العالمي في الصميم وانتقلت بؤرة الفيروس من الصين إلى أوروبا ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، وأمام غياب أي لقاح فعال لم تجد غالبية البلدان من حل إلى فرض الحجر الصحي الشامل على مواطنيها ، وما نتج من توقف شبه كلي للاقتصاد مما طرح الأول مرة معادلة معقدة على صانعي القرار الصحة مقابل الاقتصاد

وعرفت جل دول العالم عدم يقين شديد يحيط بتنبؤات النمو العالمي ، أن التداعيات الاقتصادية تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها بما في ذلك مسار الجائحة كثافة جهود الاحتواء درجة فعاليتها تداعيات التشديد الحاد لأوضاع الأسواق المالية العالمية ،التحولات في أنماط الإنفاق التغيرات السلوكية (كان يتجنب الناس مراكز التسوق والمواصلات العامة) الآثار على الثقة وأسعار السلع الأولية ، ويواجه كثير من البلدان أزمة متعددة الأبعاد تتألف من صدمة صحية و اضطرابات اقتصادية محلية وهبوط حاد في الطلب الخارجي وتحولات في وجهة تدفقات رؤوس الأموال وانهيار في أسعار السلع الأولية ، أدت إلى وقوع أضرار عميقة في الإمدادات المحتملة بسبب الأزمة التي أصابت النشاط بدرجة تجاوزت في فترة الإغلاق العام وبالنسبة للاقتصاديات التي تجد صعوبة في السيطرة على معدلات الإصابة وبسبب الإغلاق العام إلى إلحاق الضرر إضافي بالنشاط الاقتصادي .

تؤثر الجوائح بشكل واسع النطاق في مختلف القطاعات الاقتصادية ، ويرجع ذلك إلى سببين : لان الإصابة بالمرض تكون واسعة الانتشار في حد ذاتها وتصيب العنصر البشري هذا الأخير يعبر عن رأس املل البشري الذي يعتبر العنصر الفاعل في النشاط الاقتصادي .لان الإجراءات الوقائية كحظر السفر وإقفال الأسواق والأماكن العامة ، بالإضافة إلى التوقف المؤقت في نشاط بعض المؤسسات وما ينجر عنه من تسريح اليد العاملة ، والتراجع الحاد في كل من الطلب الكلي و الاستهلاك والإنفاق العام، تؤدي بشكل عام إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي ويلعب تكامل التجارة والأسواق بالإضافة إلى تنقل الأشخاص بين مختلف الدول إما للعمل أو السياحة دورا هاما في انتشار الصدمة الاقتصادية على الصعيد الدولي، وفي هذا السياق توجد عدة قنوات يؤثر من خلالها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، وهي :

- الترابط المالي :

طال تأثيره المادي والمعنوي على أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008 ، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمي ويعتبر أداء السوق المالية وثقة المستهلك مرتبطين بقوة ، حيث يبدو أن جائحة كورونا قد وجهت ضربة مباشرة وقوية لمستوى الثقة لدى المستهلك ، مما يبقي المستهلكين في المنزل متخوفين من الإنفاق مستقبلا وربما متشائمين على المدى الطويل

- التبادل التجاري :

تؤثر الجائحة من خلال عرقلة الإمداد وتعطيل سلاسل التوريد ، بالإضافة إلى إعاقة الإنتاج وإضعاف كل من الطلب والعرض العالميين ، ما يؤدي بدوره إلى تقلص الطلب على الطاقة

- السياحة والنقل :

تؤثر الجائحة على كل من الطلب والعرض العالميين من خلال خفض معدلات الرحلات بسبب غلق حدود العديد من الدول، وغلق العديد من المطارات حول العالم¹

المبحث الثاني : المخلفات الاقتصادية لفيروس كورونا .

أحدثت جائحة كورونا موجات من الصدمات التي اجتاحت الاقتصاد العالمي ، و تسببت في اكبر ازمة اقتصادية مالية فيما يزيد على قرن من الزمان ، و ادت هذه الازمة الى زيادة حادة في عدم المساواة داخل البلدان و فيما بينها ، و تشير الشواهد الاولية الى ان التعافي من هذه الازمة سيكون متفاوتا بقدر تفاوت اثارها الاقتصادية الاولية .

المطلب الاول : واقع الاقتصاد العالمي قبل فيروس كورونا

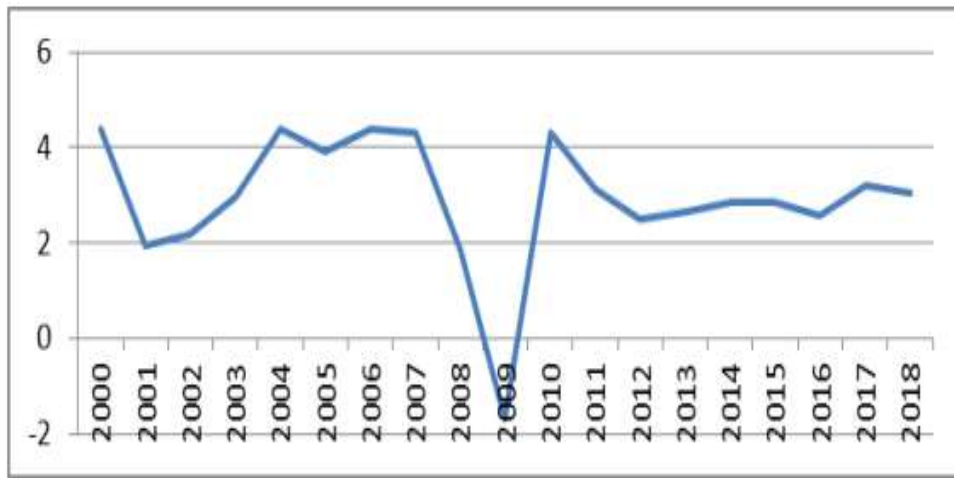
نحاول تبيان الواقع الاقتصادي العالمي قبل ظهور فيروس كورونا من خلال التعرف على عدة مؤشرات اقتصادية، مالية وحتى اجتماعية.

¹ - حريد رامي ، تامين عبد الكريم ، دراسة تحليلية لتداعيات ازمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي ، الافاق للدراسات الاقتصادية ، المجلد 06 العدد 01 السنة 2021 ، ص 57-58

الفرع الاول : المؤشرات الاقتصادية:

أ - الناتج المحلي الاجمالي : يعتبر الناتج الداخلي الخام أفضل مؤشر لتقدير نمو وتطور النشاط الإنتاجي ، فهو يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو ثلاثة أشهر في العالم تحتل المرتبة الأولى عالميا في مساهمة معدل النمو الاقتصادي العالمي في معدل الاقتصادي العالمي خلال العقد الأخير حيث قدرت نسبة هذه المساهمة ب 34.5%¹

الشكل رقم 02 : تطور نمو الناتج المحلي



المصدر : رقيقة صباغ ، جائحة فيروس كورونا المستجد و آثارها على الاقتصاد العالمي ، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الانسانية

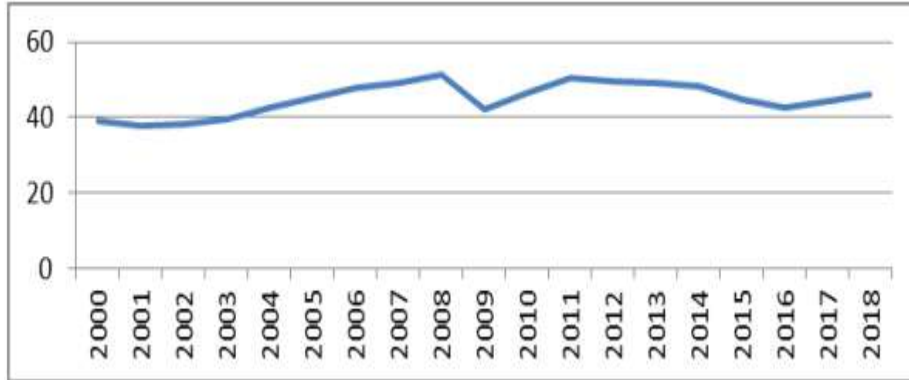
المجلد 19 العدد 04 سنة 2020 ص 158

بعد الانخفاض الكبير لإجمالي الناتج المحلي العلمي في عام 2009 كنتيجة لأزمة الرهن العقاري العالمية شهد معدل الناتج المحلي العالمي انتعاشا خلال السنوات 2017 و 2018 مسجلا معدلا في حدود 3%

ب- التجارة الخارجية: أما فيما يخص التجارة الدولية فقد تطورت بشكل ملحوظ خاصة مع بداية القرن الواحد و العشرين، فبعدها كانت تمثل نسبة 37,78% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنة 2001 أصبحت تمثل نسبة 46,13% سنة 2018 .

¹- رقيقة صباغ ، جائحة فيروس كورونا المستجد و آثارها على الاقتصاد العالمي ، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الانسانية ، المجلد 19 العدد

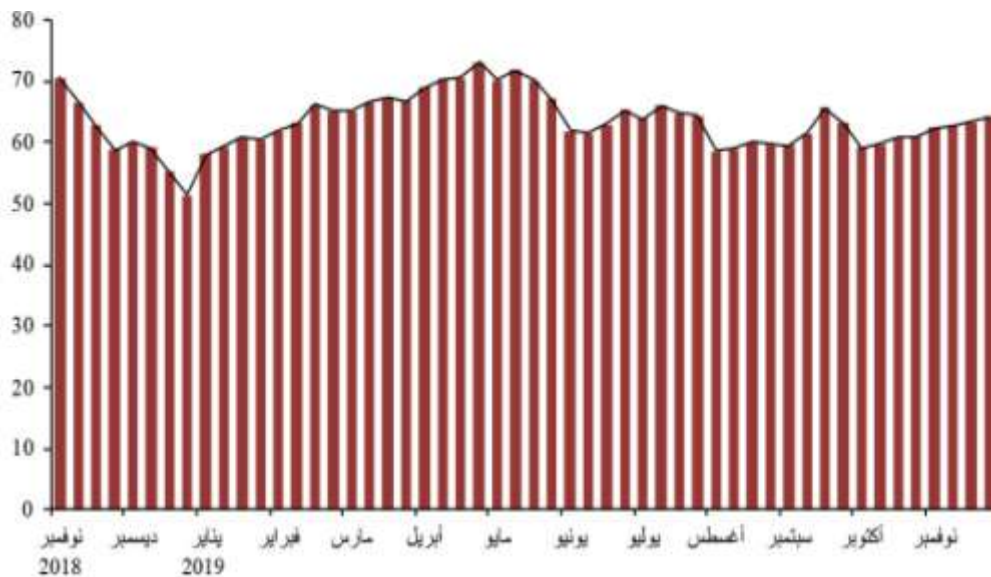
الشكل رقم 03 : تطور التجارة الخارجية



المصدر: رقيقة صباغ ، جائحة فيروس كورونا المستجد و آثارها على الاقتصاد العالمي ، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الانسانية ، المجلد 19 العدد 04 سنة 2020 ص 158

ج- سوق النفط العالمي¹ : ارتفع المعدل الشهري لأسعار سلة أوبك بنسبة 5.1% 3.0 دولار للبرميل مقارنة بشهر أكتوبر ليصل إلى 62.9 دولار للبرميل خلال شهر نوفمبر 2019 وقد كان لكل من الطلب الموسمي القوي على النفط وبخاصة من آسيا وارتفاع معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية لتلبية الطلب على المنتجات النفطية الشتوية ، دورا رئيسيا في ارتفاع الأسعار خلال شهر نوفمبر 2019 بأعلى نسبة زيادة شهرية منذ شهر افريل 2019.

الشكل رقم 04 : المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2018-2019 دولار/ برميل



¹- لطيفة قعيد ، أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد ، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2 عدد 2 خاص 2020 ، ص 139 - 140

المصدر : لطيفة قعيد ، أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد ، مجلة بحوث الإدارة و الاقتصاد ، مجلد 2 عدد 2 خاص 2020 ، ص 140

شهد سوق النفط العالمي قبل اجتياح فيروس كورونا ارتفاع في مستوى الطلب والعرض وسنوضح ذلك من خلال عرض كمية الطلب والعرض لشهر نوفمبر 2019 :

- ارتفع الطلب العالمي على النفط خلال شهر نوفمبر 2019 بمقدار 300 ألف برميل يوميا أي بنسبة 0.3% ليصل إلى حوالي 102.1 مليون برميل يوميا، حيث ارتفع طلب مجموعة الدول الصناعية بنسبة 0.2% مقارنة بمستويات الشهر السابق ليصل إلى 53.9 مليون برميل يوميا

-ارتفعت الإمدادات المعروضة من النفط خلال شهر نوفمبر 2019 بمقدار 300 ألف برميل يوميا، أي بنسبة 0.3% ليصل إلى حوالي 101.5 مليون برميل يوميا، حيث ارتفع إجمالي إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك بنسبة 0.6% مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 66.8 مليون برميل يوميا ، بينما انخفضت إمدادات الدول الأعضاء في أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي بنسبة 0.3% مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 34.7 مليون برميل يوميا .

الفرع الثاني : المؤشرات الاجتماعية:

أما فيما يخص المؤشرات الاجتماعية فإننا نركز على معدل البطالة الذي يعتبر من المؤشرات الاقتصادية المهمة و التي تعكس المستوى الاجتماعي لاقتصاديات الدول ، حيث شهد معدل البطالة تراجعا حوالي 6% سنة 2003 إلى 5% سنة 2019 فتخفيض معدلات البطالة هو الشغل الشاغل لمختلف السياسات الاقتصادية لمختلف الدول المتقدمة منها و النامية

و كذلك نجد مؤشر آخر و هو نصيب الفرد من الدخل الوطني حيث تسعى العديد من الدول في الاقتصاد العالمي و من خلال أهداف الألفية الإنمائية إلى مضاعفة دخل الفرد من سكان المناطق الحضرية و الريفية لبناء المجتمع ، فنجد أن نصيب الفرد من الدخل ارتفع في السنوات الأخيرة من 7803.50 دولار سنة 2006 إلى 10479.57 دولار سنة 2010 إلى غاية 11317.27 دولار سنة 2018 ، كما شهد معدل الفقر في الاقتصاد العالمي انخفاضا بشكل ملحوظ تقريبا من 28% إلى حوالي

13% سنة 2011 وصولا إلى 10% سنة 2015 و هذا نتيجة الاستراتيجيات الاقتصادية العالمية التي أصبحت تهتم بالجانب الاجتماعي بشكل كبير نظرا لأهمية هذا الجانب في تطوير اقتصاديات الدول¹.

المطلب الثاني: آثار فيروس كورونا الاجتماعية و الاقتصادية

الفرع الاول : الآثار الاجتماعية

أثر الفيروس بشكل كبير على جميع جوانب وقطاعات الحياة ، إذ أغلقت مدنا ودولا كاملة و أوقفت حركة الملاحة الجوية و اغلقت المطارات ومنعت التجمعات الاجتماعية و غير الاجتماعية بكافة اشكالها و أغلقت دور التجزئة و المحال التجارية و فعلت معظم مؤسسات العمل عن بعد. ويتوقع ان تؤثر الجائحة الوبائية كوفيد-19 بشكل كبير على أسواق العمل في العالم حيث تتوقع منظمة العمل الدولية فقدان 305 مليون شخص لوظائفهم على الأقل غالبيتهم في القطاع الخاص ، ونتيجة لتفشي المرض ظهرت آثارا سلبية مباشرة على النظام الصحي العالمي كان أبرزها : الضغط على الخدمات الطبية المقدمة من المؤسسات والمراكز الصحية²

إن أكبر أثر اجتماعي تسببت به الجائحة هو البطالة حول العالم حيث سجلت مستويات قياسية نتيجة لتسريح العمال من القطاعات التجارية والصناعية الكبرى لعجز بعض الشركات عن دفع أجورهم ناهيك عن السياسات المخفضة للتكلفة العمالة كالعطل الممنوحة و خفض ساعات العمل و المطالبات بتخفيض الأجور³ ، تشير الاحصائيات ان معدلات البطالة قبل جائحة كورونا تقدر بحوالي 190 مليون شخص عاطل عن العمل – لكن مع الجائحة من الواضح ان عالم التوظيف يعاني بسبب تأثيراتها ، و التدابير المتخذة للتعامل معها و بحكم الامر الواقع على سوق العمل و نتيجة لهذا الوباء فقد ملايين العمال وظائفهم بسبب التسريح و إغلاق العديد من الوحدات الصناعية و الخدمائية ، و موظفو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هم الاكثر تضررا ، و وفقا لمنظمة العمل الدولية يمكن ان يصل العدد الى 25 مليون شخص عاطل عن العمل و من المتوقع ان ينخفض دخل العمال الى 3.4 تريليون دولار و ان التداعيات الجائحة

¹ - رقيقة صباغ ، مرجع سابق ، ص 159 – 160

² - نافذ فايز الهرش ، أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي ، مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة ، المجلد 03 ، العدد 03 ، 2020 ص 6

³ - طيب أسامة ، تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ، الآثار و الإجراءات ، مجلة الحكمة المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة

المجلد 04 العدد 01 2022 ص 81-82

على القطاع الاقتصادي تفوق أزمة 2008 و من المتوقع ان يشهد العالم تقليص للوظائف لنحو 200 مليون شخص بدوام كامل بسبب فرض اجراءات العلق في العديد من الدول

و نجد ان العمالة في اربعة قطاعات هي الاكثر تأثيرا بسبب الجائحة : و هي تراجع الانتاج في قطاع الغذاء و الفنادق 144 مليون عامل ، قطاع البيع بالجملة و التجزئة 582 مليون ، قطاع خدمات الاعمال و الادارة 157 مليون ، و قطاع التصنيع 463 مليون ، و يشير مدير منظمة العمل الى ان جميع هذه القطاعات تشكل ما نسبته 37.5% من التوظيف العالمي¹

الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا:

1- اثر فيروس كورونا على الناتج العالمي²:

تمخضت عن الأزمة الصحية العالمية جائحة فيروس كورونا كوفيد -19 انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي. فنتيجة لهذه الجائحة من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً بواقع 2% في نهاية سنة 2020 وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008-2009 ، وقد تصور صندوق النقد الدولي تداعيات جائحة فيروس كورونا كوفيد -19 على الناتج العالمي في ثلاث سيناريوهات يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم 05 : سيناريوهات الناتج العالمي



المصدر: صندوق النقد الدولي 2020

¹ قباني فطيمة الزهرة ، سفيان امنة ، علوني عمار ، اثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 201-2021 ، مجلة وحدة البحث في

تتمية الموارد البشرية المجلد 16 العدد 03 الخاص الجزء 02 نوفمبر 2021 ص 170-171

² سفيان خلوفي ، كمال شريط ، أثار جائحة كورونا كوفيد -19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة

إلى حالة الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية لام البواقي ، المجلد 8 ، العدد 03 ، ديسمبر 2021 ، ص 1659-1660

وفي أحد السيناريوهات الأساسية، الذي يفترض انحسار الجائحة في النصف الثاني من سنة 2020 و إمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 8% في 2009 مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، بمساعدة الدعم المقدم من السياسات. وهذا السيناريو هو الأقرب اليوم لما نعيشه ولما سنؤول إليه الأوضاع المستقبلية ، في هذا السيناريو الأساسي الذي يفترض أن الجائحة ستحصر خلال الربع الثاني والثالث والرابع من سنة 3.3 وأن جهود الاحتواء يمكن أن تتلاشى تدريجياً، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5.8% في نهاية سنة 2009 مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته بمساعدة دعم السياسات. ومع ذلك فإن مخاطر حدوث نتائج أكثر خطورة كبيرة. والسياسات الفعالة ضرورية لتفادي إمكانية حدوث نتائج أسوأ والتدابير الضرورية للحد من العدوى وحماية الأرواح هي استثمار مهم في الصحة البشرية والاقتصادية على المدى الطويل. لأن التداعيات الاقتصادية حادة في قطاعات محددة، وسيحتاج صانعو السياسات إلى تنفيذ تدابير مالية ونقدية ومالية مستهدفة كبيرة لدعم الأسر والشركات المتضررة محلياً. وعلى الصعيد الدولي، ويعد التعاون القوي متعدد الأطراف ضرورياً للتغلب على آثار الوباء، بما في ذلك مساعدة البلدان المقيدة مالياً التي تواجه صدمات صحية.

2- قطاع السياحة و النقل :

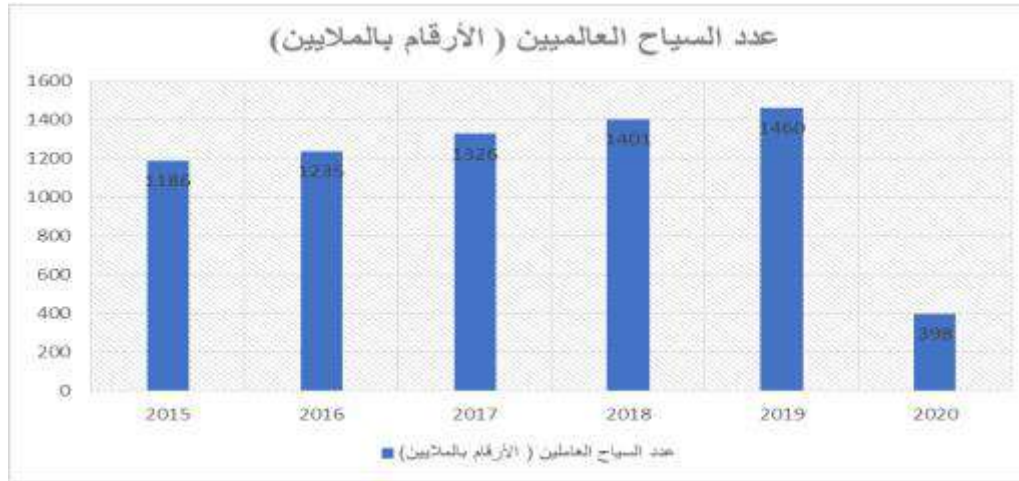
تعددت نواحي تأثيرات جائحة كورونا على قطاع السياحة العالمي ويمكن ذكرها كما يلي :

- تراجع عدد السياح العالميون:

عرفت السياحة العالمية تراجعاً كبيراً في عدد السياح الوافدين على مختلف الوجهات السياحية العالمية مقارنة بعدده سنة 2019 أين حققت السياحة رقماً قياسياً خلال نفس السنة مقارنة بثلاثون سنة مضت، حيث انتقل عدد السياح من 1460 مليون سائح سنة 2019 إلى 398 مليون سائح سنة 2020 ، وهو ما يمثل نسبة تراجع تقدر ب 74% أي تراجع عدد السياح بحوالي مليار سائح للفترة الممتدة من شهر مارس إلى شهر ديسمبر 2021 وقد اختلفت أعداد التراجع للسياح بين مختلف الوجهات السياحية العالمية حيث تراجع عدد السياح العالميون سنة 2020 بعد تسجيل التطور المستمر للفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2020 وقد اختلفت نسب التراجع في عدد السياح العالميين من دولة إلى أخرى حيث وصلت نسبة التراجع لبعض الدول 90% وتعتبر الصين ومنغوليا من أكثر الدول تأثراً بهذا التراجع، حيث كانت الصين في السنة 2019 تحتل المركز الرابع عالمياً من حيث عدد السياح الوافدين ب 60 مليون سائح

لتحتفي من قائمة الدول العشر عالميا الأكثر استقبالا للسياح، كما اختفت معها كذلك تايلاند التي كانت تحتل المركز الثامن ب 40 مليون سائح¹

الشكل رقم 06 : عدد السياح على مستوى العالم



المصدر : قويدر الويزة ، تداعيات فيروس كورونا على قطاع السياحة و الإسفار العالمي ، مجلة إبداع ، المجلد 12 العدد 01 ، 2022 ،

ص 249

- التأثير على عائدات السياحة² :

تسببت جائحة كورونا في انخفاض حاد في عدد المسافرين بسبب القيود المفروضة على حركة التنقل، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة سترجم القيود المرتبطة بكوفيد 19 في الأشهر المقبلة إلى خسائر ضخمة لقطاع السياحة والقطاعات ذات الصلة وحسب الدراسة التي أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن قطاع السياحة هو أحد القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة وفر قطاع السياحة حوالي 300 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم خلال سنة 2019، ويتوقع أن ينخفض الطلب على السفر الدولي من 850 مليون إلى 1.1 مليار سائح دولي، وحجم خسائر يتراوح بين 1200 و3300 مليار دولار للسياحة والقطاعات ذات الصلة مثل الفنادق والمطاعم كما تكبدت شركات الطيران خسائر معتبرة وستراجع عائدات السياحة بنسب كبيرة، والشكل الموالي يبين تأثيرات جائحة كورونا على حركة النقل الجوي الدولية :

¹- قويدر الويزة ، تداعيات فيروس كورونا على قطاع السياحة و الإسفار العالمي ، مجلة إبداع ، المجلد 12 العدد 01 ، 2022 ، ص 246 – 247

²- حريد رامي ، تامين عبد الكريم ، مرجع سابق ص 64-65-66

الشكل رقم 07 : خسائر شركات الطيران



المصدر: الأفاق للدراسات الاقتصادية

نلاحظ من خلال الشكل أن شركات الطيران المدني قد منيت بخسائر معتبرة بسبب وقف مختلف رحلات طيران الركاب حول العالم، وتتوقع منظمة الطيران المدني الدولي ما يلي:

- توقعات سنة 2020 جانفي - ديسمبر: انخفاض إجمالي بنسبة 51% من المقاعد التي تقدمها شركات الطيران انخفاض إجمالي بين 2874 إلى 2886 مليون مسافر، انخفاض بحوالي 389 إلى 391 مليار دولار أمريكي في إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران.

- توقعات النصف الأول من عام 2021: انخفاض إجمالي يتراوح بين 30% إلى 37% من المقاعد التي تقدمها شركات الطيران، انخفاض إجمالي بين 903 إلى 1264 مليون مسافر، تكبد خسارة في إجمالي الإيرادات التشغيلية لشركات الطيران بحوالي 135 إلى 183 مليار دولار أمريكي

3-قطاع التجارة¹:

قدرت التحليل التي أجراها فريق من الخبراء الاقتصاديين المتخصصين في قطاع التجارة والتابع للمفوضية الأوروبية انخفاضا بنسبة 9.7% في التجارة العالمية سنة 2020 وبالنسبة للاتحاد الأوروبي ينتج عن الانكماش الاقتصادي المتوقع والمتعلق بالجائحة انخفاضا بنسبتي 9.2% و 8.8% في كل من صادراته و وارداته من سلع وخدمات من ونحو خارج الاتحاد الأوروبي سنة 2020 أي ما يعادل انخفاضا

¹- غبولي احمد ، توابنية الطاهر ، دراسة تحليلية و فق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي الأزمة الاقتصادية

العالمية 2020 ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، المجلد 20 سبتمبر 2020 ص 136-137

في الصادرات بحوالي 285 مليار يورو و 240 مليار يورو في الواردات خارج الاتحاد الأوروبي (السلع و الخدمات مجتمعة). وقد توصلت تقديرات هذا الفريق إلى أن صادرات القطاعات الأولية (بخلاف الطاقة) وتجارة الخدمات كانت أقل تأثرا من نشاطات قطاع التصنيع والتي يشهد معظمها انكماش الصادرات بأزيد من 10% وأن معدات النقل والآلات الكهربائية تتأثر بشدة.

كما قامت أمانة منظمة التجارة العالمية مؤخرا بمحاكاة الآثار الاقتصادية المحتملة لجائحة كورونا على التجارة الدولية متوقعة أن تنخفض التجارة العالمية للبضائع بنسبة تتراوح بين 13% و 32% سنة 2020 ومقارنة بتقديرات المفوضية الأوروبية تتوقع أن تنخفض الصادرات الأوروبية بنسبة تتراوح من 12% إلى 33% و وارداتها بنسبة تتراوح بين 10% إلى 25% حسب الافتراضات حول طول وخطورة أزمة الجائحة ووفقا لسيناريوهات الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حيث تعتمد توقعات المنظمة وبشكل كبير على تقديرات الناتج المحلي الإجمالي والتي عادة ما تكون مستمدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مناطق مختلفة كمدخلات في نموذج توقعات التجارة، وتستند تقديرات منظمة التجارة العالمية إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة للناتج المحلي الإجمالي العالمي وبصدمات أكبر من نظيرتها المعتمدة في دراسات أخرى تتراوح من -4.8% إلى -11%.

ووفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فإن قيمة التجارة العالمية للسلع وبالرغم من تسجيلها تراجعاً بنسبة 3% فقط خلال الربع الأول من سنة 2020 ستعرف تدهورا كبيرا خلال الربع الثاني وبنسبة تصل إلى 26.9% تزامنا مع تزايد انتشار الجائحة وتبعاتها من إجراءات وتدابير المواجهة. ومن جهة أخرى انخفضت أسعار السلع بمعدل متسارع، حيث فقد مؤشر أسعار السلع الأساسية المعتمد من قبل الأونكتاد 1.2% من قيمته شهر جانفي من سنة 2020 و 8.5% شهر فيفري و 0.4% شهر مارس انخفاض لم يشهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وكانت أسعار النفط السبب الرئيسي وراء هذا التطور، حيث سجل انخفاضا في الأسعار بنسبة 33.2% خلال شهر مارس، في حين شهدت المعادن والخامات والمواد الغذائية والمواد الزراعية انخفاضا في الأسعار بنسبة لم تتجاوز 4% .

وتجد الإشارة إلى أن معظم الدول التي انتشر فيها الفيروس قد شهدت ظاهرة استهلاك و إقبال غير عقلاني على السلع و المنتجات الغذائية ومنتجات التنظيف والتطهير خلال الأشهر الأولى من أجل ادخارها تحسبا لاستمرار الأزمة، وفي المقابل تكدست العديد من باقي أنواع المنتجات الملابس، السيارات، المنتجات الالكترونية والكهرومنزلية، ومنتجات الإعلام والاتصال. في حين أن الطلب على

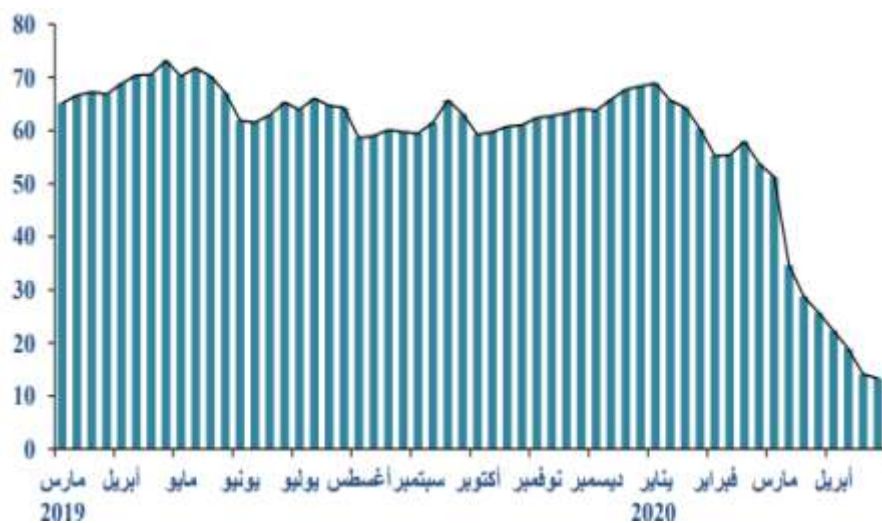
المنتجات الطبية والصيدلانية " الكمادات، وبعض أنواع الأدوية كالمسكنات ومضادات الآلام وخفض الحرارة...." قد شهد ارتفاعا كبيرا على المستويات المحلية للدول لتنتعش تجارتها على المستوى العالمي فقد ارتفع طلب الدول عليها وبالخصوص على تجهيزات الانعاش ، أجهزة التنفس الاصطناعي، وقصاصات اختبار والكشف على المرض أو الإصابة بالفيروس

إن تجارة السلع والمنتجات الطبية والتي تمثل 5% من إجمالي التجارة العالمية للسلع خلال سنة 2019 تتوزع بنسب متفاوتة بين مختلف الأنواع، تتصدرها الأدوية، ويُتوقع أن ترتفع هذه النسبة خلال سنة 2020 خصوصا إذا تم التوصل إلى علاجات فعالة أو لقاحات مع نهاية السنة

4- قطاع المحروقات:

انخفض معدل أسعار سلة خامات أوبك خلال شهر مارس 2020 بنسبة 21.6% 38.9 دولار للبرميل مقارنة بشهر فيفري و هو أكبر انخفاض شهري له منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ليصل إلى 33.9 دولار للبرميل، وقد كان للصدمة غير المسبوقة في الطلب العالمي بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد التي دفعت جميع دول العالم تقريبا إلى اتخاذ تدابير عزل وقيود على السفر، وسط فائض كبير من إمدادات النفط الخام، دورا رئيسيا في انهيار الأسعار خلال شهر مارس 2020 إلى أدنى مستوى لها منذ شهر سبتمبر¹

الشكل رقم 08 : المعدل الأسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2019- 2020 دولار/ برميل



¹ - لطيفة تعيد ، مرجع سابق ص 141

المصدر : نظيفة قعيد ، أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد ، مجلة بحوث الإدارة و الاقتصاد ،

مجلد 2 عدد 2 خاص 2020 ص 141

تراجعت أسعار النفط العالمي بشكل ملحوظ حيث أشارت منظمة اوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي تأثرا سلبا بتفشي الوباء و يرجع ذلك إلى تراجع الطلب على المنتجات النفطية لاسيما وقود الطائرات الذي انخفض نتيجة الاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقييد الحركة العالمية ، كما تأثر أيضا صافي إيرادات مصافي تكرار النفط في العديد من مناطق العالم، خاصة آسيا بالإضافة إلى تأثر قطاع النقل النفطي ، سلبا بالتطورات المرتبطة بجائحة كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي ، وجدير بالذكر أن نشير إلى التدني الذي وصلت إليه أسعار النفط على غرار ما تم تداوله لبعض الخامات القياسية عن مساويات سلبية على غرار خام تكساس جنوب الولايات المتحدة الأمريكية بسالب 37 كما توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يخفض الطلب العالمي على النفط بمعدل قياسي قدره 8.6 مليون برميل يوميا¹ .

اثر جائحة كورونا على الأسواق المالية² :

لقد كانت الأسواق المالية هي الأخرى الأكثر تضررا نتيجة الإغلاق الذي فرضته جائحة كورونا نظرا لما يتسم به هذا القطاع من حساسية تجاه الأحداث السياسية والاقتصادية والصحية، فمع بداية انتشار الوباء واتساع رقعته الجغرافية أخذت معظم أسواق الأسهم الرئيسية العالمية في التراجع حيث سجلت أدنى مستوى لها في شهر مارس 2020 ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية انتابت الأسواق المالية حالة من الهلع خاصة مع إعلان الاحتياطي الفدرالي قراره المفاجئ بخفض أسعار الفائدة بمقدار 0.5% لحماية الاقتصاد الأمريكي، وقد سجل مؤشر داو جونز لصناعة النقل أسوأ انخفاض يومي له منذ 12 فيفري 2020 أين سجل هذا المؤشر 29551.42 نقطة ليصل في 23 مارس 2020 إلى مستوى 18591.93 في حين انخفض مؤشر نسدك 100 إلى 6994.29 نقطة في 20 مارس 2020 مقابل 9718.73 نقطة في 19 فيفري 2020، ونفس الشيء بالنسبة للأسواق المالية الآسيوية فقد شهدت مؤشراتنا تراجعا لم

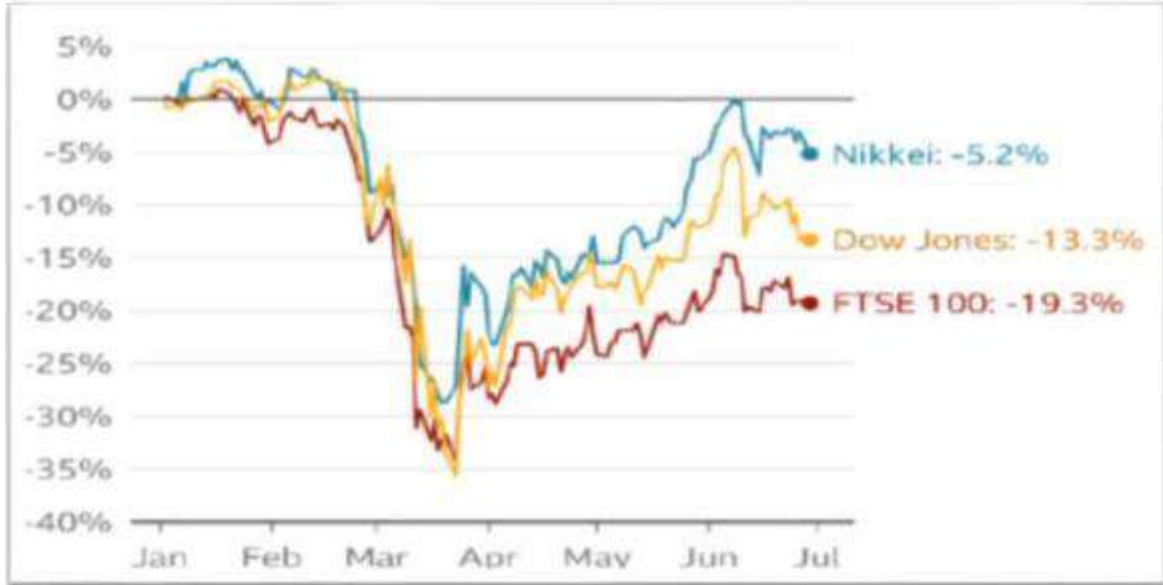
¹ - لعمري خديجة ، طلحة بوخاتم ، هواري نور الدين ، اثر جائحة كوفيد-19 على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي -دراسة تحليلية -مجلة دفاقر اقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 02 2021 ، ص 106
² - اليمين سعادة ، مرجع سابق ، ص 215-216

تشهده الأسواق منذ الأزمة المالية لسنة 2008 نتيجة سيطرة المخاوف على الأسواق الآسيوية بشكل كبير مع كون الصين منشأ الوباء ومركز بداية ظهوره. فقد انخفضت أسعار الأسهم أكثر من 5% في طوكيو و 7.2% في سيدني مما أدى إلى فقدان مئات المليارات من الدولارات من قيمة الشركات مع تضاعف الخسائر على مدى الأسابيع الأولى من مارس، وعلى الرغم من ارتفاع أعداد حالات الإصابة بالفيروس في الصين وغيرها من الدول الآسيوية، فقد استعادت أسواق الأسهم المحلية عافيتها سريعا عقب إعلان الصين السيطرة النسبية على الوباء.

استعاد مؤشر Nikkei الياباني خسارته المسجلة في شهر مارس والتي تقدر بحوالي 28% من قيمته مقارنة عما كان عليه في شهر جانفي 2020 ليعود بعد فترة قصيرة في شهر جوان من نفس السنة إلى نفس المستوى الذي كان عليه في بداية العام. ونتيجة لحالات الشك وعدم اليقين الذي تركته الجائحة والموجات المتكررة في نفوس المستثمرين اتجه المؤشر مرة أخرى نحو الانخفاض محققا خسارة بـ 5.2% عما كان عليه في جانفي من نفس العام.

وبالنسبة للأسواق المالية الأوروبية فالوضع لا يختلف عن الأسواق الآسيوية والأمريكية حيث عرفت معظم المؤشرات الرئيسية لها تراجعات حادة وصلت إلى أدنى مستوياتها في شهر مارس، ومن هذه المؤشرات مؤشر CAC الذي يعد أهم مؤشر في بورصة باريس ومؤشر FTSE100 الذي يعد واحد من أكبر مؤشرات الأسهم البريطانية، وكذا المؤشر الرئيسي لبورصة فرانكفورت الألمانية. وفيما يلي شكل يبين تأثير جائحة كورونا على أهم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية.

شكل رقم 09 : أثر فيروس كورونا على أهم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية لنصف الأول من 2020



المصدر: اليمين سعادة ، تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي الاثار على اهم القطاعات الاقتصادية و سبل مواجهتها،

مجلة نماء للاقتصاد و التجارة المجلد 05 العدد 02 ديسمبر 2021 ص 216

من خلال ما سبق يتضح لنا التراجع الكبير الذي عرفته أهم مؤشرات أسواق الأسهم العالمية نتيجة انتشار الوباء خاصة في نهاية الربع الأول من عام 2020 وهذا راجعا لأسباب التالية:

- عدم اليقين المستمر الذي ينعكس على الفور في ثقة المستثمر بالسوق مما يؤثر بشكل مباشر في أسواق الأسهم

- الأداء الضعيف لبعض الشركات المقيدة بالأسواق المالية فمع بدء العديد من الدول فترات الحجر الصحي بدأت الشركات في تسجيل خسائر كبيرة في الأرباح هذا الأداء الضعيف هو سبب لتراجع أسهم تلك الشركات

- وفرة المعلومات على الرغم من معاناة المجتمع الدولي من العديد من الأوبئة على مر التاريخ، إلا أن تأثير الأسواق المالية بتلك الأوبئة لم يكن بالسرعة والتقلب الكبير الملحوظ في الوقت الراهن

- ارتباط الاقتصاد العالمي وانتقال تأثير الصدمات الاقتصادية. حيث أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ارتباطا مما مضى وأدى الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية إلى أن العالم أصبح بالفعل قرية صغيرة وسرعان ما تنتقل آثار الأزمة من دولة إلى أخرى تحت مسمى خطر انتقال العدوى

المطلب الثالث : الإجراءات المتخذة لمواجهة فيروس كورونا

الفرع الاول : الإجراءات المتخذة للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة¹ :

منذ بداية جائحة كوفيد-19 وإعلان منظمة الصحة العالمية في الحادي عشر من شهر مارس 2020 تصنيف فيروس كوفيد 19 جائحة عالمية، سارعت العديد من الحكومات والمنظمات الاقتصادية إلى إقرار جملة من التدابير قصد التخفيف من الآثار الاقتصادية الوخيمة للجائحة.

حيث أعلنت الحكومات تقديم حزم حوافز مالية تبلغ نحو 9.6 تريليون دولار، وقد كانت معظم الحوافز المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال وهي على شكل قروض ميسرة ودعم ائتماني، ففي المنطقة العربية بلغت قيمة التحفيز المالي الحكومية مجتمعة حوالي 102 مليار دولار أي ما يقارب 1% من مجموع الحوافز المالية العالمية. وكانت 11% من الحوافز المالية المعلنة موجهة إلى الأفراد من خلال تدابير حماية اجتماعية وصحية وقد كانت التحويلات النقدية وتدابير دعم الدخل تتصدر قائمة تدابير سياسة الحماية الاجتماعية وحوالي 40% موجهة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والأعمال أما على مستوى الاتحاد الأوروبي فقد أقر وزراء مالية منطقة اليورو خلال شهر أبريل 2020 اتفاق بشأن خطة إنقاذ بقيمة 540 مليار يورو لدعم الاقتصاديات الأوروبية، أما على المستوى الفردي لدول الاتحاد الأوروبي ففي ألمانيا مثلاً أقر البرلمان حزمة تحفيز بقيمة تقارب تريليون يورو سيتم توجيه جانب منها بواقع 100 مليار يورو لصندوق الاستقرار الاقتصادي علاوة على 825 مليار يورو في صورة ضمانات لقروض الشركات المتأثرة بتداعيات الأزمة و 50 مليار يورو لدعم الأشخاص العاملين لحسابهم والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما أتاحت الحكومة البريطانية حزمة مالية قدرها 30 مليار جنيه إسترليني بالإضافة إلى ضمان 80% من أجور العمال في القطاعات المتضررة من انتشار الفيروس. في حين قدمت الحكومة الأمريكية حزمة تحفيزية بقيمة 2 تريليون دولار وهو ما يعادل 10% من الناتج المحلي الإجمالي منها 343 مليار دولار لدعم تقديم القروض إلى الشركات الكبيرة و 349 مليار دولار لدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة و 250 مليار دولار لدعم تأميمات البطالة بالإضافة إلى تقديم إعانات مباشرة للأسر الأمريكية بقيمة 301 مليار دولار، بينما في الصين تركزت السياسة المالية في المرحلة الأولى من الوباء على

¹- اليمين سعادة ، مرجع سابق ،ص 218

الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة وتقديم تسهيلات للحصول على القروض لشركات مكافحة الأوبئة، كما أعلن رئيس مجلس الدولة عن حزمة تحفيز مالي تقدر قيمتها بـ 3.75 تريليون يوان لدعم الإنعاش الاقتصادي، كما تم زيادة حصة إعادة الإقراض والخصم بمقدار 1 تريليون يوان لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى ما سبق تبنت البنوك المركزية في أنحاء العالم تدابير لتعزيز السيولة بلغ قيمتها 4.9 تريليون دولار معظمها من البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا وتتضح السيولة بشكل رئيسي من خلال تدابير مثل خفض أسعار الفائدة، وشراء الأصول وإدراج خطوط مبادلة العملات الأجنبية، وقد وسعت البنوك المركزية في المنطقة العربية دعم السيولة بنحو 140 مليار دولار أي ما يعادل 3% من الدعم العالمي للسيولة.

كما دعت العديد من البنوك المركزية إلى تأخير مدفوعات القروض من الشركات المتضررة لتصل إلى ستة أشهر، وقد عمدت بعض البنوك المركزية وبالأخص في الدول الخليجية إلى تخصيص حزم مالية لدعم القطاع الخاص، على غرار مؤسسة النقد العربي السعودي التي خصصت حزمة بقيمة 50 مليار ريال سعودي، كما خصص المصرف المركزي للإمارات حزمة بقيمة 100 مليار درهم إماراتي، كما قام مصرف قطر المركزي بوضع آليات لتشجيع البنوك على تأجيل أقساط والتزامات القروض للقطاع الخاص، كما تم توجيه الأموال الحكومية لزيادة الاستثمارات في سوق الأسهم بمقدار 2.75 مليار دولار

الفرع الثاني : إجراءات منظمة الصحة العالمية و الحكومات للحد من الجائحة

أ - إجراءات منظمة الصحة العالمية¹ :

دأبت منظمة الصحة العالمية منذ بداية انتشار الفيروس على اتخاذ الكثير من الإجراءات والتدابير للتصدي لتلك الأزمة العالمية و أعلنت منظمة الصحة العالمية في افريل 2020 عن خمسة تدابير منظمة لمواجهة الجائحة:

1- مساعدة الدول على الاستعداد والاستجابة:

أعلنت منظمة الصحة العالمية عن خطة التأهب والاستجابة والإستراتيجية التي تعمل عبرها على وضع الإجراءات الأساسية التي يلزم على الدول العمل بها ، وتقوم الخطة بالأساس على العمل من خلال بيانات يتم تحديثها بشكل مستمر وذلك من اجل فهم طبيعة الفيروس واهم المستجدات الخاصة به حيث تعتبر البيانات دليل للخطط المتعلقة بالبلدان المختلفة وخاصة الفقيرة منها، كما تعمل المكاتب الإقليمية المختلفة التابعة للمنظمة بجانب المكاتب القطرية بالتعاون مع الدول ممتثلة في الحكومات من اجل تجهيز القطاع الصحي للتصدي للفيروس ومحاولة السيطرة على الفيروس وخاصة في المراحل الأولى لانتشاره. و يعتبر صندوق الاستجابة للتضامن من أهم الخطوات التي اتخذتها منظمة الصحة العالمية بهدف توفير الرعاية للمرضى بفيروس كوفيد والتعجيل بعملية تطوير اللقاح وحتى ابريل 2020 بلغ حجم التبرع للصندوق نحو 800 مليون دولار.

2- تقديم المعلومات الصحيحة:

من المعروف أن الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يوجد بها الكثير من المصادر الغير دقيقة في تناول الأخبار والمعلومات وهو ما يؤثر بالسلب في كثير من الأحيان وتقوم المنظمة بوضع اشرادات دقيقة وهادفة تساعد في تقليل معدلات الإصابة بالمرض، مع قامت المنظمة بنشر أكثر من 50 نصيحة للجمهور والعاملين في القطاع الصحي كما قامت وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الاجتماعية على

¹ - محمد شعبان عبد العزيز ، دور منظمة الصحة العالمية في مواجهة انتشار جائحة كورونا ، المركز الديمقراطي العربي ، مقال

متاح على الرابط <https://democraticac.de/?p=71532> تاريخ النشر 09 ديسمبر 2020 ، تاريخ الزيارة 2022/06/03

شبكة الانترنت بنشر كافة البيانات والمعلومات الخاصة والتي من شأنها ان تؤدي إلى التوعية المجتمعية وتفعيل الضوابط القانونية الخاصة بالحماية من الفيروس.

3- ضمان وصول الإمدادات الحيوية إلى العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية:

قامت المنظمة بإرسال أكثر من مليوني قطعة من معدات الحماية الشخصية الى أكثر من 133 دولة حيث تم ارسال أكثر من مليون اختبار تشخيصي إلى 126 دولة.

4- تدريب وتعبئة العاملين الصحيين:

سعت منظمة الصحة العالمية إلى تدريب ملايين العاملين في القطاعات الصحية حول العالم، يشارك المستخدمون في شبكة التعلم الاجتماعي العالمي من خلال دورات تفاعلية على شبكة الانترنت وتم التحاق أكثر من 1.2 مليون شخص بلغات متعددة.

5- البحث عن لقاح :

بدأت الكثير من المختبرات حول العالم بإجراء اختبارات في محاولة للسعي للبحث عن لقاح وتوحيد الجهود العالمية حيث جمعت منظمة الصحة العالمية أكثر من 400 من الخبراء والمتخصصين حول العالم في المجال الطبي لتحديد أولويات المنظمة في مكافحة الفيروس

ب- إجراءات الحكومات والدول للحد من الفيروس :

بناء على انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 اتخذت جميع الدول سواء كانت متقدمة أو غير ذلك مجموعة من الإجراءات الاحترازية للحد منه كانت بدايتها حصر الوباء في المنطقة التي ظهر فيها وهذا بعزلها ، ليتطور بعد ذلك إلى اعتماد الدول سياسة الحجر الصحي بقطع جميع وسائل النقل عموماً ومن جملة التدابير المتخذة¹ :

- التباعد الاجتماعي وفرض هجر جزئي او كلي حسب الوضعية الصحية للبلد
- تعطل حركة النقل بكل أنواعها
- توزيع المسؤولية بين الشعب و الدولة للحد من الأزمة
- حظر التجوال بإصدار مراسيم تنفيذية وحتى قوانين
- منع تصدير الأدوية الكمادات الكحول الطبي الأقمعة و غيرها بهدف توفير الاحتياجات الداخلية للدولة
- سعي الدولة لتوفير الاحتياجات الاستهلاكية لمواطنيها

¹ - طبيب اسامة ، مرجع سابق ، ص 80-81

- حظر التجمعات والمسيرات
 - غلق المتاحف و الحدائق العامة
 - تعطيل التدريس على كل المستويات والتوجه نحو التعليم عن بعد
- أما في الجزائر فقد قامت السلطات باتخاذ بعض الإجراءات القانونية نذكر منها¹ :
- تخفيف إجراءات جمركة التجهيزات الطبية و المنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا من خلال تخصيص رواق خضر
 - قامت الجزائر بتطبيق إجراء تسريع 50% من العمال وإعطائهم عطلة استثنائية مدفوعة الأجر لاسيما ما تعلق بالهياكل ، ذات المنفعة العامة باستثناء مستخدمي قطاعات الصحة و الأمن الوطني الحماية المدنية الجمارك إدارة السجون المديرية العامة للمواصلات السلكية و اللاسلكية الوطنية و مخابر مراقبة الجودة و قمع الغش و السلطة البيطرية و سلطة الصحة النباتية و المستخدمون المكون مهام المراقبة و الحراسة.
 - تكليف وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية بالتنسيق مع وزارتي التجارة والفلاحة و التنمية الريفية بتعقب المضاربين و اتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم بما فيها تسميع مستودعاتهم و متاجرهم و التشهير بهم في وسائل الإعلام و تقديمهم للعدالة، الإضارة إلى قيامها بضبط السوق لمحاربة الندرة بتوفير جميع المواد الغذائية الضرورية.
 - تكليف وزارة المالية بتسهيل إجراءات جمركة المواد الغذائية المستوردة، مع تسريع الإجراءات المصرفية المرتبطة بها تمشيا مع الحالة الاستثنائية التي تعيشها البلاد.

¹- كرامة مروة ، رحال فاطمة ، خبيزة انفال حدة ، مرجع سابق ص327

المبحث الثالث: صندوق النقد الدولي و مكافحة فيروس كورونا

أصبحت مراقبة اثار فيروس كورونا و احتوائها و تخفيف حدتها على راس الاولويات حيث ساعدت الاجراءات النى اتخذتها السلطات الصحية و البنوك المركزية و الهيئات التنظيمية و الرقابية على احتواء تفشي فيروس كورونا كوفيد-19 و موازنة الاثر الاقتصادي لقد تدخل صندوق النقد الدولي من خلال اسداء المشورة بشأن السياسات و الاقراض و تنمية القدرات و تقديم المساعدات المالية و الفنية للدول الاعضاء من اجل التغلب على الجائحة حيث كانت لتوجيهاته و دوره الاشرافي عاملين لتحقيق الاستقرار المالي و النمو على مستوى العالمي.

المطلب الأول : مقترحات و خطوات صندوق النقد الدولي للحد من الازمة

الفرع الاول : انتهاء الازمة الصحية من اجل انتهاء الازمة الاقتصادية¹

من المفهوم جيدا ان الازمة الاقتصادية لن تنتهي بشكل دائم دون انتهاء الازمة الصحية و التي هي مطلب حيوي لتحقيق الاستقرار المالي و الاقتصادي الكلي على مستوى العالم ، في هذا الشأن عرض خبراء صندوق النقد الدولي خطة عمل بغايات واضحة و اجراءات عملية تساهم في تسريع وثيرة انتهاء الجائحة و الحد من الازمات بالعدوى و فقدان الارواح و تسريع التعافي الاقتصادي علما ان المكاسب المحققة يستفيد منها دول الاسواق الناشئة و الاقتصاديات النامية بحوالي 60% و نسبة 40% يستفيد منها الدول المتقدمة ناهيك على ما يعود على صحة الناس و حياتهم و تنطوى الخطة على :

- 1- تحقيق مستويات التلقيح المستهدفة: و هذا من خلال ما يلي
- تقديم منح مسبقة إضافية لآلية كوفاكس بقيمة لا تقل عن 4 مليارات دولار. و سيساعد هذا التمويل في الانتهاء من تغطية طلباتها الحالية ، و تفعيل الطاقة المعطلة لإنتاج اللقاحات.
- ضمان حرية تدفق المواد الخام و اللقاحات المصنعة عبر الحدود : فمثل هذه القيود تهدد حصول مليارات البشر على اللقاحات في العالم النامي.

¹- مقترح للقضاء على جائحة كوفيد-19 مدونات صندوق النقد الدولي بتاريخ 2021/05/21 على الموقع

- التبرع الفوري باللقاحات الزائدة عن الحاجة : نتوقع إمكانية التبرع بعدد لا يقل عن خمسمائة مليون جرعة كاملة من اللقاحات (ما يعادل حوالي مليار جرعة مفردة) في عام 2021 ، حتى إذا أعطت البلدان المتبرعة أولوية لسكانها. وينبغي القيام بالتبرع ، بما في ذلك التبرع بتكاليف التوصيل ، من خلال آلية كوفاكس لضمان التكافؤ في توزيع اللقاحات واستناده إلى مبادئ الصحة العامة.

2- الوقاية من مخاطر التطورات السلبية

القيام باستثمارات معرضة للخسارة من أجل تنويع طاقة إنتاج اللقاحات وزيادتها بمقدار مليار جرعة في أوائل عام 2022، بغية لتصدي للمخاطر المعاكسة ، بما في ذلك مخاطر سلالات الفيروس الجديدة التي تتطلب جرعات معززة. التوسع في عمليات الترخيص الجينومي والرقابة على سلسلة الإمداد مع وضع خطط ملموسة للطوارئ بغية التعامل مع سيناريوهات تحور الفيروس أو الصدمات في سلسلة الإمداد. وينبغي أن يتم إعداد ذلك بمشاركة الهيئات متعددة الجنسيات، والجهات القائمة بتطوير اللقاحات والقائمين بتصنيعها ، والحكومات الوطنية الأساسية.

3- إدارة الفترة البينية التي تتسم بمحدودية إمدادات اللقاح

و من بين مقترحات الصندوق كذلك : ضمان إجراء الاختبارات على نطاق واسع ، وكفاية الأدوية ، واتخاذ تدابير الصحة العامة الملائمة ، والاستعداد لنشر اللقاحات التحرك بصورة عاجلة في تقييم استراتيجيات المبادعة بين جرعتي اللقاح وتنفيذها (حال الموافقة عليها) للتوسع في إتاحة الإمدادات الفعلية. وفي الجدول المبين ادناه العناصر الأساسية في مقترح القضاء على كوفيد-19 في الوقت نفسه فإن التفاوت في خطط نشر اللقاحات بين الدول من شأنه إطالة الأزمة و أو تحقيق تعافي غير متوازن وعلى هذا فان فرص الحصول على اللقاح المضاد للفيروس كوفيد-19 اهمية بالغة من اجل التعافي ، و التعاون الدولي و الاقليمي عاملا اساسيا لتحقيق تعافي اقتصادي متوازن بين من يملكون اللقاح و بين من لا يملكونه و سيضمن تعزيز الشفافية بشأن عقود اللقاحات إمكانية الحصول عليها على نحو متكافئ ، ضمان عدالة توفير اللقاحات للبلدان الفقيرة و التي تعاني من الهشاشة و الصراع فضلا على تعزيز التمويل لآلية كوفاكس¹

¹ - التعاون عامل أساسي للحد من التباين في مسارات التعافي في الشرق الأوسط و آسيا الوسطى بقلم د/ جهاد ازعور بتاريخ

الفرع الثاني : إجراء إختبارات التباعد و مواجهة الازمة

1- اجراء الاختبارات

لقد خالص بحثنا اجراء خبراء الصندوق حول اجراء اختبارات سريعة للكشف عن الفيروس على نطاق واسع من شأنه توفير معلومات حيوية لاحتواء الفيروس بشكل أفضل، بما يعود بالنفع على الجميع، وخاصة الفقراء. ويذهب بحثنا إلى أبعد مما تذهب إليه معظم النماذج الوبائية عن طريق النظر في سلوك الفرد وخياراته تبعاً لمستوى الدخل، بدلاً من التركيز فقط على العمر ونوع الجنس والخصائص الديموغرافية الأخرى. وهناك إجراءان مهمان على مستوى السياسات يمكن أن يساعدا على تخفيف الأثر الكبير للوباء على الفقراء إلى أن تتاح لقاحات وعلاجات فعالة على نطاق واسع ويتم تقديمها لكل من يحتاج إليها.

- دعم الدخل الموجه للأسر الفقيرة سيساعد بشكل مباشر على حماية استهلاك هذه الأسر من الصدمة الاقتصادية الكبيرة المعاكسة.

- يؤدي تحسين المعلومات المتعلقة بانتشار الوباء واحتوائه مع إجراء اختبارات واسعة النطاق

للكشف عن الفيروس إلى تعزيز القدرة على تحديد الحالات الجديدة وعزلها

إن المعلومات الأفضل التي يتم الحصول عليها من خلال الاختبارات واسعة النطاق للكشف عن الفيروس تحقق دعماً مؤكداً للاقتصاد عن طريق الحد من مخاطر العدوى أثناء التفاعل مع الآخرين. فحين لا يخضع المصابون بالفيروس دون أعراض لاختبارات الكشف عنه و ينتشر الفيروس دون أن يُكتشف ، ينخفض إجمالي الناتج المحلي انخفاضاً حاداً بنسبة 15% في السنة الأولى في الاقتصاديات الممتلئة. وحين تكون مخاطر الإصابات بالفيروس أعلى يختار الناس الانسحاب وتخفيض النشاط الاقتصادي قدر إمكانهم. وتقلص الخسارة إلى 3,3% فقط من إجمالي الناتج المحلي إذا تم اكتشاف 50% من المصابين بالفيروس دون أعراض عن طريق الاختبارات وخضعوا للعزل بغية الحد من العدوى. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اختبار يحقق معدلاً إيجابياً صادفاً (حساسية تشخيصية) بنسبة 80% إذا كان من الممكن إخضاع 60% من مجموع السكان للاختبار أسبوعياً¹

أما فيما يخص فعالية الإغلاق العام في تخفيض عدد الإصابات و الذي قد يلحق ضرراً جسيماً بالنشاط الاقتصادي بسبب التباعد الاجتماعي الطوعي فإن الإجراءات التي اتخذت بهذا الشأن في فترة

¹ - كوفيد-19 يلحق أضراراً أكبر بالفقراء ، لكن المساعدة ممكنة عبر التوسع في الاختبارات راي و تعليق بتاريخ 2020/12/04 على الموقع

مبكرة قد تكون اسرع في تحقيق التعافي الاقتصادي مما يؤدي الى احتواء الفيروس و تقليل التباعد الطوعي بل قد تؤدي الى اثار ايجابية على الاقتصاد¹

2-مواجهة الازمة :

لا يزال هبوط النشاط الاقتصادي باعثا للقلق في الدول المتقدمة رغم التدابير المتخذة لاحتواء الازمة و استئناف الأنشطة الاقتصادية اما في الاسواق الصاعدة و البلدان المنخفضة الدخل و الدول الهشة فإنها تواجه وضعاً محفوفا بالمخاطر فنظمتها الصحية اضعف و هي معرضة بدرجة كبيرة للمخاطر خاصة في بعض القطاعات ذات الاهمية كالسياحة و صادرات السلع الاولية ، كما تسببت الازمة في تفاقم عدم المساواة بسبب تأثيرها غير متوازن على العمالة و النساء و الشباب و من اجل مواجهة هذه الازمة يرى الصندوق ان المسار في هذه المرحلة يرتكز على اربعة اولويات هي :

- الدفاع عن صحة البشر: فالإنفاق على العلاج والاختبارات و رصد المخالطين يمثل ضرورة حتمية. وهو ما يسري كذلك على التعاون الدولي الأكثر قوة لتنسيق تصنيع اللقاحات وتوزيعها، خاصة في أشد البلدان فقرا.
- تجنب سحب الدعم الذي تنتجه السياسات قبل الأوان: مع استمرار الجائحة سيكون من الضروري الإبقاء على الإمدادات الحيوية في مختلف قطاعات الاقتصاد ، وإتاحتها للشركات والعمال مثل التأجيلات الضريبية ، وضمانات الائتمان ، والتحويلات النقدية وإعانات دعم الأجور. ومما يحمل الأهمية نفسها مواصلة العمل بالسياسة النقدية التيسيرية وتنفيذ إجراءات السيولة لضمان تدفق الائتمان ، وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم دعم الوظائف والاستقرار المالي. أما إذا قطعنا هذه الإمدادات قبل الأوان ، فإن الصعود الطويل سيصبح هبوطا حادا.
- ستكون مرونة سياسة المالية العامة وجرأتها من الأهمية بمكان حتى تترسخ أقدام التعافي : فقد أحدثت هذه الأزمة تحولات هيكلية عميقة الأثر ولا بد أن تؤدي الحكومات دورها في إعادة توزيع رأس المال والعمالة لدعم هذا التحول. وسيقتضي هذا توفير دفعات تنشيطية لخلق فرص العمل، لاسيما في مجال الاستثمارات الخضراء، والتخفيف من حدة التأثير على العمالة ، بدءا من إعادة

¹- تأثير جائحة كورونا في الوقت الحقيقي : إيجاد التوازن في خضم الأزمة رأي و تعليق بتاريخ 2020/10/07

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/10/08/>

تدريبهم وتأهيلهم لاكتساب مهارات جديدة إلى توسيع نطاق تأمينات البطالة وإطالة مدتها. وستكون حماية الإنفاق الاجتماعي مطلباً حيوياً من أجل الانتقال العادل إلى وظائف جديدة.

- معالجة المديونية لاسيما في البلدان منخفضة الدخل : فقد دخلت هذه البلدان مرحلة الأزمة بمستويات مديونية مرتفعة بالفعل ، وهي أعباء لم تزد الأوضاع إلا ثقلاً. فإذا كان لها أن تكافح الأزمة وتواصل تقديم الدعم الحيوي من السياسات ؛ وإذا كان لها أن تحول دون ضياع مكاسب التنمية التي حققتها على مدار عقود ، فإنها ستحتاج لمزيد من العون وعلى وجه السرعة. وهذا يعني إمكانية الحصول على المزيد من المنح ، والقروض بشروط ميسرة وتخفيف أعباء الديون ، على أن يقترن ذلك بتحسين إدارة الديون وزيادة الشفافية. وفي بعض الحالات ، سيتعين التنسيق على المستوى العالمي لإعادة هيكلة الديون السيادية ، بمشاركة كاملة من الدائنين من القطاعين العام والخاص¹.

المطلب الثاني : المساعدات المالية و الفنية للصندوق

الفرع الاول: المساعدات المالية:

لقد تحرك الصندوق على وجه السرعة لتقديم المساعدة المالية لعدد غير مسبق من البلدان التي تواجه احتياجات ملحة لتمويل موازين مدفوعاتها في أعقاب تفشي الجائحة. ولتلبية هذا الطلب ، زاد الصندوق حدود استخدام موارد التمويل الطارئ وتسهيلاته الاقراضية بصفة مؤقتة حتى نهاية عام 2021 . وفي الاجمال ، تمت الموافقة على قروض الى 86 بلدا بأكثر من 110مليارات دولار منذ بداية الأزمة ، فبلغ مجموع التزامات الصندوق بتقديم القروض أكثر من 285 مليار دولار ، مع صدور الموافقة بالفعل على أكثر من ثلث هذا المبلغ منذ شهر مارس 2020 ، ولتعزيز دعم التعافي ، تمت إحالة اقتراح بتوزيع عام لمخصصات حقوق السحب الخاصة بقيمة 650 مليار دولار ، حوالي 453 مليار وحدة حقوق سحب خاصة إلى المجلس التنفيذي للصندوق للنظر فيه. وسيكون هذا التوزيع هو الأكبر في تاريخ الصندوق ،

¹ - مسار الصعود الطويل: التغلب على الأزمة وبناء اقتصاد أكثر صلابة خطاب مدير صندوق النقد الدولي بتاريخ 2020/10/06

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/10/06/sp100620>

بحيث يتيح دفعة كبيرة من السيولة للبلدان الأعضاء ، دون زيادة أعباء الديون ، عن طريق تكملة الأصول الاحتياطية القائمة¹.

لقد تلقى الصندوق بالفعل طلبات للتمويل، وتساؤلات مما يزيد على عشرين بلدا. ومن المتوقع ورود مزيد من الطلبات والصندوق على استعداد لاستخدام المجموعة الكاملة من الأدوات المتاحة لديه²:

- كخط أول للدفاع ، يستطيع الصندوق استخدام مجموعة أدواته المرنة المخصصة لمواجهة الطوارئ فليده أداة التمويل السريع والتسهيل الائتماني السريع لمساعدة البلدان التي تواجه احتياجات ملحة في موازين مدفوعاتها ، تتيح "أداة التمويل السريع" لجميع البلدان الأعضاء ، بينما يقدم التسهيل الائتماني السريع قروضا بشروط ميسرة تتمثل في سعر فائدة صفري للبلدان المؤهلة للاستفادة من موارد "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر وذلك دون الحاجة إلى الدخول في برنامج كامل مع الصندوق في أي من الحالتين. و من خلال هذين التسهيلين ، يمكن تقديم دعم في حدود 50 مليار دولار لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية

- التمويل الطارئ من خلال "التسهيل الائتماني السريع و"أداة التمويل السريع يمكن أن يمهد الطريق أمام برامج جديدة يدعمها الصندوق وتتيح قروضا أكبر ، بالاعتماد على طاقة الإقراض المتاحة له والبالغة تريليون دولار

- لدي الصندوق أربعون اتفاقا في الوقت الجاري إما لصرف الموارد أو على أساس وقائي تصل الالتزامات في ظلها مجتمعة إلى حوالي 200 مليار دولار. وفي كثير من الحالات، يمكن أن توفر هذه الاتفاقات وسيلة أخرى لصرف الموارد على أساس عاجل بغرض تمويل الاستجابة للأزمة

- الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون يمكن أن يقدم منحا لأفقر البلدان وأشدها تضررا لكي تسدد خدمة الديون المستحقة عليها للصندوق ، مما يحرر موارد ضرورية لاحتواء الجائحة وتخفيف وطأتها. وبعد أن تعهدت المملكة المتحدة مؤخرا بتقديم ما يصل إلى 195 مليون دولار ، وصلت الموارد المتوافرة في "الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" إلى حوالي 400 مليون دولار لتخفيف أعباء الديون. ونحن نعمل عن كثب مع مانحين آخرين لتعزيز الموارد المتوافرة حتى تصل إلى مليار دولار .

¹- بناء مستقبل أفضل التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021 ص 08

²- خطوات معالجة أزمة كورونا منة خلال السياسات مدونة صندوق النقد الدولي وثائق السياسات 2020/03/16

- سيواصل الصندوق القيام بدوره في صدارة "شبكة الامان المالي العالمية" ، لتسهيل وتنسيق الدعم من المؤسسات المالية الدولية الأخرى واتفاقات التمويل الإقليمية ، والعمل مع المانحين الثنائيين ، وكذلك التنسيق بين البلدان الأعضاء التي لديها بالفعل خطوط ثنائية لتبادل العمالة
- لقد تركزت استجابة الصندوق للجائحة في مجالات عمله وركز جهوده على عدة مسارات¹
- 1- التمويل الطارئ² : يستجيب الصندوق حاليا لعدد غير مسبوق من طلبات التمويل الطارئ من 102 بلد حتى الان فقد قام الصندوق بمضاعفة حدود الاستفادة من تسهلاته التي تتيح التمويل الطارئ مما يسمح له بتلبية الطلب المتوقع على التمويل بحوالي 100 مليار دولار
- 2- تعزيز ترتيبات الإقراض القائمة : عمل صندوق النقد الدولي كذلك على زيادة الترتيبات القائمة لاستيعاب الاحتياجات الجديدة الملحة الناتجة عن الجائحة في سياق الحوار الجاري بشأن السياسات. وخلال الفترة من 1 ماي 2020 إلى 30 افريل 2021 ،وافق المجلس التنفيذي على طلبات الزيادة التي تقدمت بها تسعة بلدان
- 3- اتفاقات جديدة للإقراض بما فيها الاتفاقات الوقائية :خلال الفترة من 1 ماي 2020 إلى 30 افريل 2021 ،وافق المجلس التنفيذي على ثمانية ترتيبات جديدة غير وقائية يدعمها الصندوق مع سبعة بلدان. فضا عن ذلك أتيحت أربعة ترتيبات وقائية لعدد من البلدان الأعضاء ثلاثة خطوط ائتمان مرن وخط واحد للوقاية والسيولة .
- 4- تخفيف أعباء خدمة الدين: يتيح الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون لصندوق النقد الدولي أن يقدم منحاً لتخفيف أعباء ديون البلدان الأفقر والأكثر ضعفا التي تصيبها كوارث طبيعية حادة أو كوارث تتعلق بالصحة العامة. ويف مارس 2020 ،تم تعزيز موارد الصندوق الاستثماري لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون بغرض التخفيف من أعباء خدمة الدين من خلال تقديم منح الفقر للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي

¹- مرجع سابق بناء افضل مستقبل ص 28

²- صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19 اسئلة و اجوبة تاريخ 2020/04/16

المتضررة من جائحة كوفيد-19. ووافق المجلس التنفيذي على تخفيف أعباء ديون 29 بلدا مؤهلا بقيمة 520 مليون وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا على ثلاث شرائح ، وذلك بتاريخ 13 افريل 2020 و 2 اكتوبر 2020 و 1 افريل 2021

5- تخفيف أعباء الديون من خلال مبادرة "هيبيك" بتاريخ 25 مارس 2020 ، وعقب تسوية الصومال للمتأخرات المستحقة عليه تجاه صندوق النقد الدولي ، قرر المجلس التنفيذي أهلية الصومال لتخفيف أعباء الديون المستحقة عليه من خلال مبادرة هيبيك المعززة وبلوغه نقطة اتخاذ القرار بموجب المبادرة. ومع نهاية شهر ابريل 2021 ، كان المجلس التنفيذي قد وافق على صرف دفعتين من المساعدات المرحلية للصومال بقيمة 791,1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتغطية التزاماته المالية المستحقة خلال الفترة من 25 مارس 2020 إلى 24 مارس 2021 والفترة من 25 مارس 2021 إلى 24 مارس 2022 .وبتاريخ 26 مارس 2021

جدول رقم 01: المساعدات المالية التي تمت الموافقة عليها سنة 2021

الدول	وحدات حقوق السحب الخاصة (بالملايين)
آسيا و المحيط الهادي	1.570
أوروبا	3.661
منطقة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى	7.469
إفريقيا جنوب الصحراء	7.990
نصف الكرة الغربي	48.335

المصدر: من إعداد الطالبين، حسب إدارة المالية لصندوق النقد الدولي

1- الإقراض و دعم البلدان الضعيفة:

و من بين الإجراءات المتخذة من طرف الصندوق الإقراض حيث يقدم الصندوق نوعين من الإقراض القروض بأسعار فائدة غير ميسرة والقروض التي تُقدّم للبلدان منخفضة

الدخل بشروط ميسرة. ويف الوقت الراهن ، لا تُحْمَل القروض الميسرة بأي فائدة منذ بداية جائحة كوفيد-19، جاءت استجابة صندوق النقد الدولي على نحو غير مسبوق من حيث السرعة والحجم ، مستخدما طاقته الاقراضية الحالية البالغة 1 تريليون واستتبع هذه الاستجابة تقديم مساعدة دولار أمريكي تقريبا .مالية للبلدان التي لديها احتياجات ملحة أو محتملة لتمويل ميزان المدفوعات بهدف مساعدتها على حماية أرواح الناس ولأرزاقهم ولاسيما أكثر الفئات تعرضا للمخاطر. كذلك وافق المجلس التنفيذي على تبسيط العمليات الداخلية مؤقتا يف وقت مبكر من الأزمة بما يتيح للصندوق الاستجابة بوتيرة أسرع لطلبات البلدان الأعضاء بالحصول على مساعدة طارئة و في الكثير من هذه الحالات ، وفر الصندوق التمويل في غضون 3 أسابيع وعلاوة على ذلك ، من تلقي طلب الحصول على تمويل طارئ ، علاوة على ذلك و لتلبية الطلب الكبير على اقراض الصندوق نتيجة الازمة وافق المجلس التنفيذي مؤقتا على زيادة حدود الاستفادة السنوية من حساب الموارد العامة بالصندوق مما يترتب عليه تطبيق إطار الاستفادة الاستثنائية حدود الاستفادة السنوية و التراكمية من الاقراض الميسر من خلال الصندوق الاستئماني للنمو الحد من الفقر.

وجهت جائحة كوفيد-19 ضربة عنيفة في هذا الخصوص للبلدان منخفضة الدخل ، مما دفع عددا آخر من السكان يقدر بحوالي 95 مليون نسمة إلى هوة الفقر المدقع ، في عام 2020 مقارنة بتوقعات ما قبل حقبة كوفيد-19. و لا يزال تكثيف جهود إنتاج اللقاحات وتوزيعها بأسعار في المتناول يمثلان أولوية رئيسية. ولكن هناك حاجة أيضا لدعم خارجي كبير .وتشير تقديرات الصندوق إلا أن البلدان منخفضة الدخل ستحتاج إلى 200 مليار دولار بين العام الحالي و عام 2025 للاستجابة للجائحة ومبلغ آخر قدره 250 مليار دولار للعودة إلى مسارها قبل الأزمة نحو التقارب مع الاقتصاديات المتقدمة .علما بأن تحقق سيناريو التطورات السلبية حيث يتباطأ التعافي العالمي قد يؤدي إلى إضافة 100 مليار دولار إلى هذه الاحتياجات التمويلية. وتتطلب تلبية هذه الاحتياجات الإضافية اتباع منهج متعدد الأوجه.

وسوف تكون هناك أهمية بالغة لتنفيذ الصالحات الداخلية الرامية إلى زيادة الإيرادات وتحسين الحوكمة وكفاءة الإنفاق والإدارة المالية العامة بغية المساعدة في تسوية جوانب النقص الهيكلي في فرص الحصول على التمويل العام الكافية. وسوف تساعد

هذه الاصلاحات كذلك في تعزيز التمويل المقدم من القطاع الخاص لاسيما في مشروعات البنية التحتية. ولكن هذا لن يغطي إلا جزء من الاحتياجات العاجلة للبلدان منخفضة الدخل. ولا بد من توفير المنح والقروض الميسرة لسد هذه الفجوة. ويواصل الصندوق الاضلاع بدوره في هذا الخصوص ، حيث ارتفعت قروضه للبلدان منخفضة الدخل إلى حوالي 12 مليار دولار في 2020 إلى جانب تقديم الدعم المالي إلى 50 بلدا من البلدان منخفضة الدخل ، غالبا من خال أدوات التمويل الطارئ. ومع انتقال البلدان إلى الترتيبات متعددة السنوات المستوفية لمعايير الشريحة الائتمانية العليا ، يعكف الصندوق حاليا على مراجعة إطاره الاقراضي للبلدان منخفضة الدخل ويستكشف الخيارات المتاحة لزيادة قدرته على تقديم القروض الميسرة من خال صندوقه الاستثماري للنمو والحد من الفقر. كذلك ينظر الصندوق حاليا في خيارات تقديم المزيد من الدعم للبلدان متوسطة الدخل الضعيفة، بهدف مساعدة هذه البلدان لكي تصبح باقتصادياتها أكثر صلابة¹

2- إنشاء خط سيولة جديد

في إطار تحركه لمواجهة جائحة كوفيد-19 و وسط ازدياد عدم اليقين وتنامي الطلب على السيولة عالميا في بداية الجائحة. قام صندوق النقد الدولي بإنشاء خط السيولة قصيرة الأجل في مارس 2020 ، وتشكل آلية دعم السيولة هذه عنصرا مكملا لأدوات الإقراض التي يتيحها الصندوق وغيرها من العناصر التي تتألف منها شبكة الأمان المالي العالمية. وهي تهدف إلى الحد من مخاطر تحول الصدمات إلى أزمات أعمق والحيلولة دون انتشارها إلى البلدان الأخرى ، صُمم "خط السيولة قصيرة الأجل" (SLL) ليكون آلية داعمة للسيولة في البلدان الأعضاء التي تتسم أطر سياساتها وأساسياتها الاقتصادية بدرجة كبيرة من القوة وتواجه احتياجات احتمالية متوسطة الحجم من السيولة قصيرة الأجل بسبب الصدمات الخارجية التي تخلق صعوبات في ميزان المدفوعات

أنشئ "خط السيولة قصيرة الأجل باعتباره تسهيلاتا خاصا ضمن "حساب الموارد العامة" (GRA) في صندوق النقد الدولي. وهو مصمم لتقديم سيولة مساندة "على غرار خط تبادل العملات"، وله عدة خصائص مبتكرة، منها الاستفادة المتجددة من موارده، وكذلك ما يلي:

¹ - مرجع سابق التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي

- خط السيولة قصيرة الأجل مصمّم لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات الاحتمالية ذات الحجم المتوسط والأجل القصير التي تتعلق بظغوط على الحساب الرأسمالي ويمكن أن تنشأ بسبب التطورات الخارجية والحد الأقصى للاستفادة من هذا التسهيل هو 145% من حصة العضوية
- تتم الموافقة على كل اتفاقات الاستفادة من "خط السيولة قصيرة الأجل" لفترة 12 شهراً. ويمكن الموافقة على اتفاقات لاحقة ما دام البلد العضو لا يزال مؤهلاً لها ولديه احتياج خاص متعلق بميزان المدفوعات.
- يتميز خط السيولة قصيرة الأجل بإمكانية الاستفادة المتجددة من موارده، مما يتيح تكرار عمليات الشراء وإعادة الشراء داخل كل اتفاق وعبر اتفاقات متعددة. وتؤدي عمليات إعادة الشراء إلى إعادة إنشاء حق البلد العضو في شراء الموارد حتى بلوغ الحد الأقصى الموافق عليه للاستفادة من موارد الخط¹.
- ويتميز "خط السيولة قصيرة الأجل" بهيكل رسوم فريد يدعم طبيعته المتجددة - 8 نقاط أساس، أي 800 ألف دولار أمريكي لخط الائتمان البالغ مليار دولار أمريكي. ولتوضيح هذا الهيكل في سياق، إذا كان الدين العام على البلد العضو المؤهل 20 مليار دولار أمريكي، وباستطاعة هذا البلد تخفيض تكاليف الاقتراض بنقطة أساس واحدة عن طريق الاستفادة من "خط السيولة قصيرة الأجل"، فإنه يحقق وفراً بمقدار 2 مليون دولار، ويمكنه استخدام هذا المبلغ بشكل أفضل في الأزمنة الحالية من خلال توجيهه إلى الاحتياجات الحيوية للرعاية الصحية وشبكة الأمان الاجتماعي بدلاً من خدمة الديون².

الفرع الثاني: المساعدة الفنية:

1- تنمية القدرات:

يقدم الصندوق أنشطة تنمية القدرات ، كالمساعدة الفنية العملية، والتدريب الذي يركز على السياسات، وفرص التعلّم من النظراء ، حتى تتمكن البلدان من بناء

¹ - صحيفة وقائع ، صندوق النقد الدولي ، تاريخ النشر 2022/05/20 تاريخ الزيارة 2022/06/03 على الساعة 20:42 متاح على الموقع

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2020/04/17>

² - جيفري اوكاموتو ، خط سيولة قصيرة الأجل ، أداة الصندوق الجديدة للمساعدة وقت الأزمة ، رأي وتعليق ، صندوق النقد الدولي ، متاح على الموقع تاريخ النشر 2020/04/22 تاريخ الزيارة 2022/05/30 على الساعة 22:00

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/22>

مؤسسات مستدامة تتمتع بالصلابة. وتمثل هذه الجهود مساهمة مهمة في تقدم البلدان نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ويعمل الصندوق مع عدد من شركاء التنمية الذين يغطي الدعم المقدم منهم ما يزيد على نصف أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات، بما في ذلك المساعدة في تمويل المرحلة الأولى من مبادرة تنمية القدرات لمواجهة جائحة كوفيد-19 التي أطلقها الصندوق للبناء قدما من أجل عامل أفضل¹

تركز أنشطة تنمية القدرات على المجالات الرئيسية التي يتمتع الصندوق بخبرة كبيرة فيها، مثل الموارد المالية العامة واستقرار القطاع المالي والإحصاءات الاقتصادية، كما تستهدف عددا من القضايا التي تدخل في نطاق خبرة الصندوق، كعدم المساواة في الدخل والمساواة بين الجنسين والفساد وتغير المناخ. ويتبوأ الصندوق مكانة متميزة تمكنه من دعم بلدانه الأعضاء بفضل اتساع نطاق عمله في مختلف أنحاء العالم، وتجاربه المؤسسية، وخبراته على المستوى العالمي. وتستفيد جميع البلدان من أنشطة الصندوق في مجال تنمية القدرات، مع توجيه الدعم خصوصا إلى الدول الهشة بما يتناسب مع احتياجاتها².

وفي سياق التصدي لجائحة كوفيد-19، قدم الصندوق كذلك مشورة آنية بشأن السياسات ودعمًا لتنمية القدرات لما يزيد على 175 بلدا. ونشر الصندوق ما يزيد على 80 مذكرة فنية حول مختلف قضايا السياسات ذات الصلة بجائحة كوفيد-19 في المراحل الأولى من الأزمة. وساعد البلدان أيضا على تعزيز جهودها في مجال جمع البيانات الاقتصادية ونشرها لتحسين قدرتها على صنع القرارات الاقتصادية وزيادة الشفافية.

¹ - بناء أفضل للمستقبل، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021، متاح على الرابط <https://www.imf.org/ar> تاريخ الزيارة

2022/06/04 على الساعة 08:00 ص 37

² - صحيفة وقائع، أنشطة صندوق النقد الدولي في مجال تنمية القدرات، يصدرها صندوق النقد الدولي، تاريخ النشر 2017/04/30 تاريخ الزيارة 2022/06/04 على الساعة 09:00 متاح على الموقع <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/imf-capacity-development>

ومع زيادة الإنفاق الطارئ على مستوى البلدان، ساعد الصندوق في تعزيز أطر الحوكمة الوطنية بما يضمن على نحو أفضل سرعة وصول الأموال إلى الفئات المعوزة ومساءلة الحكومات فيما يتعلق بأوجه إنفاق الأموال. وسرعان ما نجح صندوق النقد الدولي في تكييف أدواته مع الواقع المستجد الذي يقتضي تنفيذ أنشطة تنمية القدرات من بعد بسبب الجائحة. واستمر في مساعدة البلدان الأعضاء على التصدي للتحديات الجديدة، بما في ذلك إيجاد حلول رقمية لتنفيذ التحويلات النقدية المباشرة والامتثال الضريبي وجمع الإيرادات، وحماية الإنفاق على قطاع الصحة وأوجه الإنفاق الاجتماعي الأخرى، والاستعداد لمواجهة التحديات الناجمة عن تغير المناخ.¹

2- برامج الصندوق للتعليم عبر الإنترنت² :

كان لبرنامج التعلم عبر الإنترنت المقدم من صندوق النقد الدولي دور مهم في تلبية احتياجات البلدان الأعضاء خلال أزمة كوفيد-19. حيث شهد البرنامج زيادة كبيرة في عدد المشاركين، واجتاز ما يزيد على 7000 مسؤول حكومي الدورات التدريبية المقدمة من الصندوق. وفي أبريل 2020، أطلق معهد صندوق النقد الدولي قناة التعلم عبر موقع يوتيوب لتقديم مقاطع مصورة قصيرة في شتى مجالات خبرة الصندوق. ومنذ إطلاق القناة، جنحت وسيلة التعلم الجديدة والذكية تلك في اجتذاب أكثر من 4400 مشترك وتحقيق 233 ألف مشاهدة. ويتم تطوير المنهج التعليمي باستمرار في أهم المجالات ذات الاهتمام العالمي. وفي عام 2020، تم إطلاق سلسلة جديدة مكونة من خمس دورات تدريبية عن تحليل الدين العام وإدارته واستدامة القدرة على تحمله، بما في ذلك دورة تدريبية تم تصميمها بالاشتراك مع البنك الدولي حول الإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلق بالقدرة على استدامة تحمل الدين في البلدان منخفضة الدخل و دورات تدريبية جديدة عن الإحصاءات الاقتصادية الكلية، فضا عن ترجمة الدورات التدريبية المتاحة عبر الإنترنت إلى ست لغات مؤخرًا. وخلال الفترة

¹ - بناء أفضل للمستقبل، مرجع سابق، ص 38

² - بناء أفضل للمستقبل، مرجع سابق، ص 39

من افريل إلى جويلية 2021، تم إطلاق دورة تدريبية عن النمو الشامل، إلى جانب مجموعة من الدورات عن التنبؤ بالإيرادات و الإدارة الضريبية ، مما يجعل البرنامج سلعة عامة عالمية تهدف إلى دعم المعرفة والمهارات من أجل اقتصاد عاملي أكثر استدامة وشمولا.

3- تعزيز الشفافية و المساءلة أثناء الجائحة

في أعقاب جائحة كوفيد-19، يظل الصندوق ملتزما بمعالجة مواطن الضعف المتعلقة بالحوكمة والفساد لدى البلدان الأعضاء. ويعمل الصندوق على تحقيق التوازن بين الحاجة إلى تمويل فوري لمواجهة الجائحة ووجود المستوى الملائم من المساءلة والشفافية للتأكد، على أفضل وجه ممكن، من وصول المساعدة المالية إلى من يحتاجونها. ويقدم الصندوق تمويله الطارئ مقدما في صورة مدفوعات تُصَرَّف مباشرة. ، و يعمل الصندوق على الإجراءات التالية لتشجيع الشفافية والمساءلة و ضمان استخدام موارده في الغرض المقصود:

- طلب قيام السلطات في البلدان الأعضاء التزامها ب ضمان استخدام المساعدة الطارئة للغرض العاجل المتمثل في حل الأزمة الجارية وعدم تحويلها لأغراض أخرى: تقييم أي إجراءات يمكن أن يُطلَب إلى البلدان الأعضاء تطبيقها فيما يتعلق بإدارة المالية العامة، ومكافحة الفساد، ومكافحة غسل الأموال، دون اقتران ذلك بتأخير لا داعي له في صرف المبالغ العاجلة المطلوبة: فعلى سبيل المثال.

- طلب الصندوق إلى البلدان الأعضاء التي طلبت مساعدة عاجلة أن تلتزم بالأمور التالية:

تعزيز عملية إعداد التقارير عن الإنفاق المتعلق بالأزمة، إجراء عمليات تدقيق مستقلة لاحقة للإنفاق المرتبط بالأزمة ونشر التقارير ذات الصلة ، ضمان شفافية المشتريات

- التأكد من خضوع الموارد الطارئة لسياسة تقييم الضمانات الوقائية: ومن خلال هذه التقييمات، يحصل الصندوق على ضمان معقول لوجود إطار للحوكمة وإعداد التقارير والضوابط لدى البنك المركزي يكفي لإدارة الموارد بكفاءة ومنها المبالغ المنصرفة من الصندوق. وحيثما وُجِدَت مواطن القصور، يقدم خبراء الصندوق توصيات محددة التوقيت ويتابعون تنفيذها عن كثب. ونظرا لأن التمويل الطارئ يُصَرَّف مقدماً، فستتم هذه التقييمات بعد صرف الموارد للبلد المعني، ولكن قبل الموافقة على أي تمويل لاحق بموجب أي اتفاق تمويلي متعدد السنوات من الاتفاقات الأكثر تقليدية.

- مواصلة إدراج إجراءات الحوكمة ومكافحة الفساد في هذه البرامج كجزء من تنفيذنا الجاري لإطار الحوكمة المعزز لعام 2018، وكثير من البلدان التي تتلقى مساعدات طارئة حاليا إما لديها بالفعل اتفاقات تمويلية متعددة السنوات مع الصندوق أو تسعى للاتفاق معها في وقت قريب. وتعتبر هذه الاتفاقات متعددة السنوات أنسب من التمويل الطارئ لمعالجة القضايا الهيكلية الأطول أجلا المسؤولة عن ضعف الحوكمة والفساد¹.

المطلب الثالث : تحديات الاقتصاد العالمي بعد الجائحة و الاستعداد للتعافي

الفرع الاول : تحديات الاقتصاد العالمي بعد الجائحة

يستهل الاقتصاد العالمي عام 2022 وهو في وضع أضعف مما ورد في التوقعات السابقة. فمع انتشار سلالة "أوميكرون" الجديدة المتحورة من فيروس كوفيد-19، عادت البلدان إلى فرض قيود على الحركة. وأدى تصاعد أسعار الطاقة والانقطاع في سلاسل الإمداد إلى ارتفاع التضخم واتساع نطاقه عن المستويات المنتظرة، ولاسيما في الولايات المتحدة وكثير من اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية. وباتت آفاق النمو محدودة أيضا في الصين من جراء الانكماش الجاري في قطاع العقارات وبطء تعافي الاستهلاك الخاص مقارنة بالتوقعات².

يبدو أن اللافت هو تراجع حركة الانتعاش في النصف الثاني من العام و لاسيما بعد اكتشاف متحور أوميكرون والمخاوف من الموجة الجديدة لتفشي الوباء. كذلك تضاف إلى ذلك أزمات سلاسل التوريد ونقص العمالة والتباطؤ في حملات التطعيم خاصة في الدول الفقيرة و النامية و أيضا ذات الدخل المنخفض³ ، وفيما يلي ابرز التهديدات التي تواجه الاقتصاد العالمي

- استمرار قبضة الجائحة على العالم⁴:

¹ - صحيفة وقائع ، كيف يشجع الصندوق الشفافية والمساءلة في استخدام المساعدات المالية لمواجهة جائحة كورونا كوفيد -19 ، مدونات صندوق النقد الدولي ، تاريخ النشر 2020/05/07 تاريخ الزيارة 2022/05/28 على الساعة 15:00 متاح على الموقع

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2020/04/30>

² - مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ، إصابات متزايدة و تعافي معطل و معدلات تضخم أعلى ، صندوق النقد الدولي ، جانفي 2022 ص 01

³ - سياسة و اقتصاد ، تحديات كبيرة تهدد تعافي ونمو الاقتصاد العالمي عام 2022 ، <http://www.dw.com/ar> تاريخ النشر

2022/01/04 على الساعة 09:29 تاريخ الزيارة 2022/06/01 على الساعة 16:10

⁴ - مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي ، مرجع سابق ، ص 02

ظل متوسط الوفيات الناجمة عن كوفيد19 حوالي 7 آلاف وفاة يوميا على مستوى العالم، نزولا من نحو عشرة آلاف وفاة يوميا . وقد أدى نشر اللقاحات وإن كان لا يزال متفاوتا بدور رئيسي في هذا الخصوص، حيث تلقى أكثر من 55% من مجموع الأفراد جرعة لقاح واحدة على الأقل. غير أن ظهور سلالة أوميكرون المتحورة في نهاية نوفمبر يهدد بانتكاس هذا المسار المبدئي نحو التعافي. واعتبارا من منتصف جاتفي، بدت أوميكرون أكثر قابلية للانتشار مقارنة بدلتا، ولكن الأعراض ربما تكون أقل حدة. ولا يزال الأثر الصافي على دخول المستشفيات والوفيات غير معلوم ، ويفترض هذا أن تحقق معظم البلدان معدلات تطعيم تتسق مع مقترح الصندوق للتعامل مع الجائحة الأولى بنهاية عام 2022 ، وإتاحة العلاجات اللازمة على نطاق واسع، وإثبات هذا المزيج فعاليته في الوقاية من أوميكرون وأي تحورات تظهر. ومن المنتظر ألا تحقق بعض اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية معدلات التطعيم المستهدفة في عام 2022 وألا تحقق تغطية واسعة بالقدر الكافي إلا في عام 2023

- مشاكل سلاسل التوريدي¹ :

أثرت الاضطرابات التي عصفت بسلاسل التوريدي سلبا على الاقتصاد ولعبت دورا رئيسيا في إبطاء الانتعاش العالمي خلال عام 2021 إذ أدى التأخر في عمليات الشحن بالإضافة إلى عوامل أخرى منها نقص الحاويات والانتعاش الحاد في الطلب مع تخفيف قيود كورونا، إلى عرقلة حصول المنتجين على المكونات الأساسية والمواد الخام.

وكان قطاع السيارات من بين القطاعات الأكثر تضررا جراء تراجع حركة الإنتاج في منطقة اليورو، بما يشمل ألمانيا خلال الشهور الماضية في ظل تباطؤ وتيرة الإنتاج ، ما أدى إلى نقص المعروض في المكونات الهامة لاسيما رقائق أشباه الموصلات .وقد تسبب هذا في إرباك سوق السيارات العالمي، فيما يتوقع الخبراء أن تستمر هذه المشاكل في التأثير على نمو هذا القطاع بشكل جيد العام المقبل.

و حسب فرانك سوبوتكا، مدير شركة IDSV Air & Sea للأمانوية المتخصصة في النقل والخدمات اللوجستية، 'تتوقع ألا يتحسن الوضع العام المقبل حتى يتم نشر قدرات النقل البحري الجديدة ذات الصلة عام 2023 أو تكيف سلاسل التوريد مع المتغيرات الحالية واللجوء إلى عمليات النقل والشحن في أماكن قريبة

¹- سياسة و اقتصاد ، مرجع سابق

- ارتفاع معدلات التضخم:

واصل التضخم الارتفاع على مدار النصف الثاني من عام 2021، مدفوعاً بعدة عوامل متباينة الأهمية عبر المناطق المختلفة، وزادت أسعار الوقود الأحفوري إلى قرابة الضعف في العام الماضي، مما رفع تكاليف الطاقة وتسبب في ارتفاع التضخم، وعلى الأخص في أوروبا. وساهم تصاعد أسعار الغذاء في زيادة التضخم، كما حدث في إفريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال. وفي الوقت ذاته، اتسع نطاق الضغوط السعرية، وخاصة في الولايات المتحدة، جراء استمرار الانقطاع في سلاسل الإمداد، واختناقات الموانئ، والقيود أمام إنجاز العمليات الأرضية، والطلب المرتفع على السلع. وساهم ارتفاع أسعار السلع المستوردة في التضخم، كما هو الحال في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي على سبيل المثال.

الفرع الثاني : الاستعداد للتعافي من الجائحة :

يعتمد تحقيق تعافٍ اقتصادي قوي و هذا بعد انحصار جائحة كورونا ، على تحسين شبكات الأمان الاجتماعي وتقديم دعم واسع النطاق من المالية العامة. ويتضمن هذا الاستثمار العام في الرعاية الصحية، و البنية التحتية، ومواجهة تغير المناخ وسيكون على البلدان ذات المديونية العالية أن توازن بدقة بين الدعم المالي قصير الأجل لمرحلة التعافي وإبقاء الدين في حدود يمكن تحملها على المدى الطويل ، إن تلبية احتياجات التمويل المرتبطة بالجائحة، بتقديم مساهمة مؤقتة للتعافي من كوفيد-19 من طرف صناع السياسات، بشرط إن تطبق هذه المساهمة على الدخل المرتفعة أو الثروة. ولتكوين الموارد اللازمة لتحسين فرص الحصول على الخدمات السياسية، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، وإحياء الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الضروري إجراء إصلاحات ضريبية محلية ودولية، وخاصة مع اكتساب التعافي زخماً متزايداً.

1- تعزيز شبكات الامان الاجتماعي للأفراد :

أوضحت الجائحة مدى تعرض الناس للخطر ، واستجابة لها ، قامت البلدان بتمديد إعانات البطالة وتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي مؤقتاً وبدرجات متفاوتة ، وفي حين أن بعض هذه الإمدادات

1- فيكتور غاسبار، ووايكي رافاييل لام، ومهدي رئيسي ، سياسات المالية العامة الداعمة للتعافي من جائحة كوفيد-19 ، رأي و تعليق مدونات

صندوق النقد الدولي ، تاريخ النشر 2020/05/05 ، تاريخ الزيارة 2022/06/05 على الساعة 11:06

<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/05/05>

الحيوية المؤقتة سينتهي أجله بمرور الوقت فإن تحويل أجزاء من هذه الأحكام إلى ترتيبات دائمة ، والنهوض بأنظمة الضرائب والمزايا ، يمكن أن يؤدي أيضا إلى تثبيت دخول الأفراد تلقائيا في فترات الأوبئة والأزمات القادمة.

لقد اقترح خبراء صندوق النقد الدولي ثلاثة خصائص جديدة لتعزيز شبكة الامان الاجتماعي وهي :

- تقديم تغطية واسعة ومزايا كافية للمجموعات الهشة على أساس تصاعدي، أي تقديم مزايا أكثر سخاء للشرائح الأفقر.

- الحفاظ على حوافز العمل ومساعدة المستفيدين في العثور على وظائف ، والحصول على الرعاية الصحية والاستفادة من التعليم والتدريب.

- السعي لتجنب وجود شبكة مجزأة ومعقدة من برامج الحماية الاجتماعية التي ينتهي بها الحال إلى فرض تكلفة أكبر لإدارتها وعدم إفادة الناس منها بصورة عادلة ومتسقة.

وفي ضوء هذه المعايير، تستطيع الحكومات في الاقتصاديات المتقدمة تحسين شبكات الأمان الاجتماعي بتغطية عدد أكبر من الأفراد ضمن البرامج القائمة، وتحسين أثر الإعانات على حياة الناس.

وفي بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية، تستطيع الحكومات سد ثغرات التغطية بتوسيع نطاق البرامج القائمة واستخدام أدوات أخرى لتوصيل الإعانات. ويشمل هذا شبكات الهاتف النقال وتقديم السلع والخدمات العينية - وخاصة في مجالات الصحة والغذاء والنقل - لكي تصل إلى الشرائح الأشد احتياجا أو المحرومين منها حاليا.

ويمكن أن تؤدي شبكات الأمان الاجتماعي إلى تحسين إعادة التوزيع إذا زادت نسبة الحاصلين على الإعانات بين أفقر 20% من السكان مقارنة بما يحصل عليه أغنى 20% من السكان.

2- تعزيز الإيرادات العامة:

تستطيع الاقتصاديات المتقدمة زيادة تصاعدي في ضرائب الدخل وزيادة الاعتماد على ضرائب الشركات الهبات و الضرائب العقارية و ضرائب ارباح الشركات و ضرائب الثروة اما اقتصاديات الاسواق الصاعدة و الاقتصاديات النامية ، فينبغي على تعزيز طاقتها الضريبية لتمويل المزيد من الانفاق الاجتماعي

3- العمل على أساس من الشفافية :

التركيز على الإصلاحات على اطار متوسط الاجل للمالية العامة في اقرب و قت ممكن ستؤدي تقوية الادارة المالية العامة و تعزيز الشفافية و المساءلة لاسيما اجراءات التصدي للجائحة الى تقوية الثقة للحكومة.

4- دعم البلدان الأقل دخلا التي تواجه تحديات بالغة الصعوبة :

تحقيق أهداف التنمية المستدامة هي مقياس واسع النطاق لمدى امكانية الحصول على الخدمات الاساسية ، فبحلول عام 2030 يتطلب توفير 3 تريليون دولار لدعم 121 من اقتصاديات الاسواق الصاعدة و البلدان المنخفضة الدخل 2.6% من اجمالي الناتج الاجمالي لسنة 2030¹

كما توجد مقترحات جديدة يتم إعدادها خصيصاً لما بعد انتهاء جائحة كورونا. و تغطي هذه المقترحات : الاحتياجات قصيرة الأجل لزيادة الوظائف ومستويات الدخل والطلب الاقتصادي قدر الإمكان وبأسرع وقت ممكن ، والاحتياجات الأطول أجلا لتحقيق النمو المستدام والرخاء. حيث انه على المدى القصير، هناك ثلاثة اعتبارات رئيسية:

- خلق الوظائف ، بالنظر في عدد الوظائف التي يجري توفيرها مقابل كل دولار يتم استثماره ، وكذلك أنواع الوظائف والمستفيدين منها ، والتوافق بين المهارات المطلوبة وتلك التي تمتلكها القوى العاملة المحلية.
 - تعزيز النشاط الاقتصادي، بالتركيز على مضاعف النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يحققه كل إجراء تدخلي ، وقدرة المشروع على تعويض الطلب المفقود بشكل مباشر وتأثيره على مستويات الاستيراد أو الميزان التجاري الوطني.
 - حسن التوقيت والمخاطر ، بتقييم ما إذا كان المشروع يحقق منافع تحفيزية أو توظيفية على المدى القصير جداً وما إذا كانت هذه المنافع مستدامة حتى عند إمكانية إعادة فرض تدابير الحجر الصحي المحلية.
- على المدى الأطول، يجب أن يدعم المشروع البلدان على ثلاثة أبعاد مختلفة:

¹- تقرير الرائد المالي ، صندوق النقد الدولي ، 2021/04/07 ص 1- 2 متاح على الموقع <https://www.imf.org/ar/Publications/FM>

- إمكانية تحقيق النمو طويل الأجل، بدراسة تأثير المشروع على رأس المال البشري والطبيعي والمادي. فعلى سبيل المثال، تسهم بعض المشروعات بشكل أفضل في تحسين رأس المال البشري من خلال بناء المهارات المطلوبة للمستقبل وتحسين صحة السكان لاسيما إذا أمكن الحد من تلوث الهواء والمياه، أو زيادة توفير مصادر محسنة لمياه الشرب. وقد تعزز مشروعات أخرى استخدام التكنولوجيات الأكثر كفاءة أو توفر منافع عامة مهمة مثل الطاقة الحديثة أو خدمات الصرف الصحي، أو تعالج أوجه القصور في السوق مثل الدعم المشوّه الذي يعوق تحقيق النمو طويل الأجل.
- القدرة على مجابهة الصدمات في المستقبل ، باتخاذ إجراءات تدخليه لبناء قدرة المجتمعات والاقتصاديات على مواجهة الصدمات الخارجية والتعافي من أثارها ، مثل الجائحة الحالية لفيروس كورونا ، وكذلك الأشكال الأخرى للكوارث الطبيعية والآثار المستقبلية لتغير المناخ.
- الحد من الانبعاثات الكربونية ومسار النمو المستدام بالعمل على دعم ونشر التكنولوجيات الخضراء مثل الاستثمار في شبكات الكهرباء لتسهيل استخدام الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية ، أو الخيارات قليلة الاعتماد على التكنولوجيا مثل التشجير واستعادة وإدارة البيئة الطبيعية ومستجمعات المياه. وسيكون ذلك مهماً بشكل خاص لضمان ألا تفرص الاستثمارات المنبثقة عن حزم التحفيز تكاليف كبيرة على الاقتصاد في شكل أصول معدومة خلال العقود المقبلة وذلك لاعتمادها على سبيل المثال ، على تكنولوجيات غير متطورة أو إقامة المشروعات في مناطق معرضة لمخاطر الفيضانات بدرجة عالية¹.

خلاصة الفصل :

لقد كانت آثار جائحة كوفيد-19 وخيمة على الاقتصاد العالمي ، حيث شهدت معظم القطاعات الاقتصادية الأساسية تراجعاً حاداً نتيجة الإغلاق الكبير الذي فرضته الجائحة وما زاد الوضع تعقيداً

¹ - ستيفن هامير ، ستيفان هاليجاتي ، التخطيط للتعافي الاقتصادي من آثار جائحة كورونا: قائمة مرجعية للاستدامة ليسترشد بها واضعو السياسات ، مدونات البنك الدولي ، تاريخ النشر 2020/04/14 ، تاريخ الزيارة 2022/06/05 على الساعة 15:05 على الموقع

<https://blogs.worldbank.org/ar>

حالات عدم اليقين والموجات المتكررة من الوباء وظهور سلالات جديدة متحورة من الفيروس والتي أودت بحياة الملايين من البشر .

هذه الأزمة الصحية التي شهدتها العالم منذ نهاية عام 2019 م والتي لم تنتهي بعد أدت إلى حدوث أزمة اقتصادية خانقة أطلقها عليها الاقتصاديون اسم أزمة الإغلاق الكبير. لقد اتخذت المنظمات المالية الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي عدة إجراءات من أجل انقاذ الاقتصاد العالمي من الانهيار و قد ساهمت هذه التدابير المتخذة في الحدة من جائحة كورونا كوفيد-19 رغم ذلك تبقى الآثار الاقتصادية للجائحة تؤثر على اقتصاديات الدول الى غاية سنوات عديدة.

خاتمة

خاتمة :

يعد فيروس كورونا كوفيد 19 المستجد الذي تم اعلانه كجائحة عالمية من قبل منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 سلالة جديدة من الفيروسات التاجية، ويسبب هذا الفيروس امراض في الجهاز التنفسي التي تتراوح بين نزلات البرد الشائعة الى أمراض أكثر شدة قد تؤدي إلى الوفاة

وقد سبب هذا الفيروس هلعا وارتباكا كبيرا في جل دول العالم مما استدعى تطبيق حزمة من الإجراءات الاحترازية السريعة للحد من تفشي الوباء كسياسات الاغلاق والحجر والتباعد الجسدي

وعليه اصبح العالم يمر بأزمة عالمية منقطعة النظير. فالاقتصاد العالمي شهد انكماشاً حاداً ، بسبب اتخاذ التدابير الصحية الضرورية لاحتواء الفيروس، والاضطرابات على جانبي العرض والطلب الاقتصادي، وتشديد الأوضاع المالية. وتعمل بلدان كثيرة على مواكبة التحديات الجسام بما فيها نقص الإمدادات والإمكانات الطبية. وعلى وجه التحديد، يواجه العديد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية تراجعاً حاداً في الطلب على الصادرات وفي أسعار السلع الأولية، وزيادة كبيرة في التدفقات الرأسمالية الخارجة، ونقص في النقد الأجنبي، وتزايد أعباء الديون وبالتالي زادت الأزمة من مواضع الانكشاف للمخاطر الخارجية وخفضت هوامش الأمان الخارجية بدرجة كبيرة. ووسط توقعات طول أمد فترة التعافي في أهم مصادر الدخل للبلدان النامية (كالنفط والسياحة وتحويلات العاملين)، فإن الاحتياطات الدولية قد تنكمش بدرجة كبيرة في مختلف هذه البلدان.

وقد لعب صندوق النقد الدولي دوراً فعالاً في مساعدة الدول على مجابهة الازمة سواء من خلال إتاحة التمويل أو توفير اللقاح وكذلك بشأن السياسات العامة والمشورة والرقابة القطرية وغيرها وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن التنظيم الإداري لصندوق النقد الدولي واليات اتخاذ القرار تعكس هيمنة واضحة وساحقة للدول الغربية الكبرى.
- ان السياسات التمويلية لصندوق النقد الدولي تقتزن بالمشروعية وهو مايزيد من تكلف الدول المأزومة التي لجأت لطلب مساعدات الصندوق خاصة وانها تتعلق بتطبيق برامج اصلاح تحد من جانب الطلب ولا تعمل على تشجيع جانب العرض وهو ما يعقد من الازمة في المدى المتوسط

خاتمة

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى

- تتعدد أوجه رقابة صندوق النقد الدولي للمشهد الاقتصادي العالمي ورصد ثغراته ونقاط ضعفه التي يمكن أن تشكل مدخلا لوقوع أزمات مالية أخرى.
- تتشابه برامج وسياسات الصندوق في مواجهة الازمات، فرغم اختلاف هيكل الاقتصاديات المأزومة إلا أن الوصفة واحدة لجميع البلدان
- تتنوع البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي التي تستهدف التنبؤ بالازمات المالية واستشعار امكانية حدوثها بهدف التكيف معها مسبقا، وبالتالي فالتنبؤ لا يقتصر فقط على رقابة النظام المالي فقط وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية
- ان جائحة كورونا أدت الى تدهور كبير في مؤشرات الاقتصاد العالمي حيث ادت الى نمو ناتج محلي سالب خلال سنتي 2020 و 2021 وهذا بسبب التباعد والحجر والاعلاق .
- تركزت الاستجابة العاجلة على مستوى السياسات لمواجهة الجائحة في البلدان النامية على الانفاق على الصحة ودعم الفئات الاكثر عرضة للتأثر اقتصاديا، وضمان توفير السيولة ويعمل الصندوق بفاعلية في دعم البلدان النامية، حيث قدم مساعدات بمبلغ يقارب 50 مليار دولار كما يساعد في تحفيز تعبئة خمسة مليارات دولار أخرى من الدائنين الرسميين. وسيظل الصندوق وشبكة الأمان المالي العالمية شريكين ملتزمين خلال التحديات المقبلة بينما تعمل البلدان على إنقاذ الأرواح وإعادة بناء الاقتصادات.
- كان لصندوق النقد الدولي دور كبير في مساعدته البلدان الأعضاء من خلال الدعم المالي، والمشورة بشأن السياسات، وتنمية القدرات، وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى والمنظمات الشريكة. وباعتماد مجموعة أدوات الصندوق للاستجابة للآزمات، والتي تتألف من الإجراءات المبسطة، وسرعة وزيادة فرص الحصول على التمويل الطارئ، بما في ذلك عن طريق مضاعفة حدود الاستفادة السنوية من موارد الصندوق بصفة مؤقتة في إطار "التسهيل الائتماني السريع" و"أداة التمويل السريع"، وتوفير السيولة من خلال خط جديد لتوفير السيولة قصيرة الأجل للبلدان الأعضاء التي تتميز بسياسات وأساسيات اقتصادية قوية للغاية، بالإضافة إلى مساعدات تخفيف أعباء خدمة الديون لأفقر البلدان وأشدّها تعرضا للمخاطر من خلال "الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون" بعد إصلاحه. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة

خاتمة

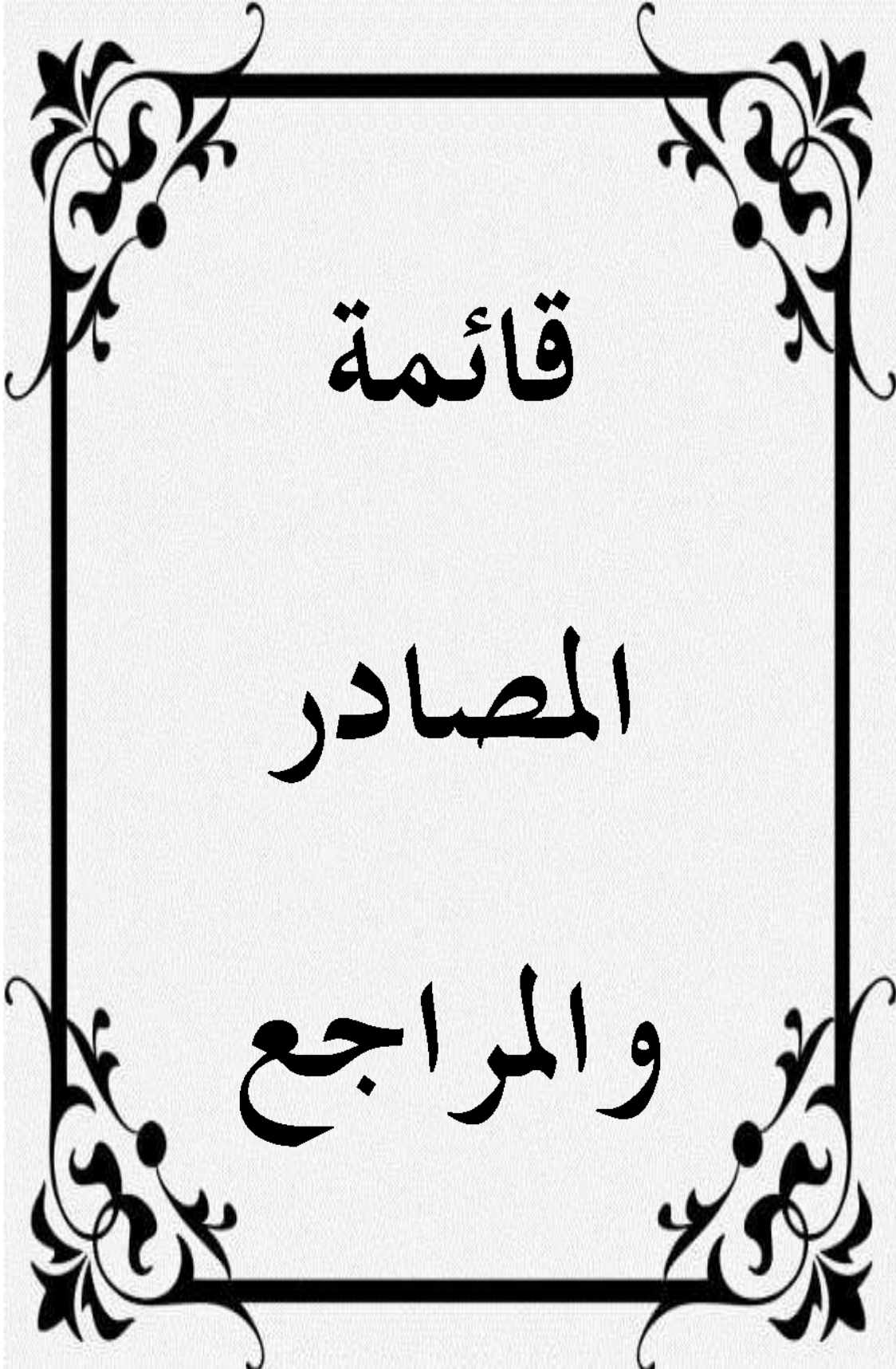
- أن امكانات الصندوق غير كافية لدعم اغلب الدول النامية خلال الجائحة خاصة وان التمويل مرتبط بحصة البلد العضو في الصندوق وبالتالي ضآلة نصيب البلدان النامية من موارد الصندوق وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة بعدم كفاية برامج الصندوق في مواجهة الأزمة

الاقتراحات والتوصيات: بناء على النتائج السابقة يمكن طرح المقترحات والتوصيات التالية:

- ضرورة سعي الصندوق إلى استكشاف أدوات إضافية يمكنها تلبية احتياجات بلدانه الأعضاء في ظل تطور الأزمة، مستندا في ذلك إلى التجارب ذات الصلة من الأزمات السابقة.
- الزيادة في مرونة المشروطية المرافقة لاستخدام خطوط الائتمان المتاحة والعمل على ربط حجم الاستفادة بحجم الضرر لا بحصة العضو.
- إعادة النظر في طبيعة البرامج والمؤشرات المعتمد عليها في التنبؤ بالأزمات وحوكمتها وتطويرها والعمل على بناء نظام اندار مبكر خاص بالكوارث الصحية.
- ضرورة تشريح الازمة جيدا قبل اعداد الوصفة من طرف الصندوق مع مراعاة خصوصيات البلدان النامية وكيفية تأثيرها بالازمات ، وعدم الاعتماد على نفس الوصفة لكل الاقتصاديات.
- إن تعدد الازمات الاقتصادية في النظام الراسمالي وفي فترات وجيزة يلقي بظلاله على ضرورة إعادة النظر في النظام ككل والعمل على تعديل النظريات الاقتصادية بما يتلاءم والحد من هذه الازمات
- أن الازمة الصحية الاخيرة وانعكاساتها الخطيرة على الاقتصاد العالمي يطرح تساؤل عن مدى اهتمام دول العالم باقتصاد الصحة للاستعداد لأزمات اخرى مشابهة في المستقبل.

آفاق الدراسة : بناء على ماسبق يمكن طرح مواضيع مكملة لدراستنا وتعالج جوانب اخرى من الموضوع منها:

- استراتيجيات صندوق النقد الدولي لتنمية البلدان الاشد فقرا بعد الازمة الصحية covid 19.
- تنمية موارد صندوق النقد الدولي للاستجابة لمتطلبات التنمية في البلدان النامية في ظل ازمة الغرب مع روسيا
- اصلاح النظام الاقتصادي العالمي للحد من توالي أزماته المالية.



قائمة المصادر والمراجع :

1- الكتب:

- 1- احمد محمد أحمد أبو طه ، الازمات الاقتصادية اسبابها و اثارها على الفرد و المجتمع و مواجهتها في العصر الحديث الطبعة الاولى. جامعة الازهر 2016
- 2- ارنست فولف ترجمة عدنان عباس علي ، صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية ، عالم المعرفة ، الكويت 2016 متاح على الموقع <https://www.noor-book.com>
- 3- بن ظاهر حسين ، مدخل الى الوقائع الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، دار بهاء الدين للنشر و الاشهار ، الجزائر ، 2010
- 4- بول أسامليون ، و ويليام دنورد هاوس ترجمة هشام عبد الله ، الاقتصاد الطبعة 02 الاهلية للنشر و التوزيع عمان 2001
- 5- خليل حسين ، السياسات العامة في الدول النامية ، الطبعة 01 ، دار المنهل ، لبنان دون سنة النشر
- 6- رمزي زكي ، للتاريخ النقدي المتخلف ، بدون طبعة ، عالم المعرفة ، اكتوبر 1987 متاح على الموقع [/https://www.noor-book.com](https://www.noor-book.com)
- 7- رمزي زكي ، الليبرالية المستبدة ، الطبعة الاولى ، سينا للنشر ، مصر 1993
- 8- زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية النقدية و الدولية ، دار الجامعة الجديدة الازاريطية الاسكندرية مصر 2003
- 9- ضياء مجيد الموسوي ، الازمة المالية العالمية الراهنة منذ 2008 ، ديوان المطبوعات الجامعية 2010
- 10- غازي عبد الرزاق النقاش ، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية ، الطبعة 03 ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان
- 11- فليح حسن خلف ، العولمة الاقتصادية ، الطبعة الاولى ، عالم الكتاب الحديث للنشر و الاشهار ، الاردن ، 2010
- 12- محمد سامر القصار تقديم د محمد راتب النابلسي ، الازمة المالية العالمية دلالات اقتصادية على سطوع المنظومة الاسلامية من بين انقراض الرأسمالية ، 2009
- 13- محمد عبد العزيز محمد ، الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدولي ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية 2006
- 14- مصطفى العبد الله الكفري ، الازمة المالية العالمية و التحديات الاقتصادية الراهنة في الدول العربية ، بدون طبعة كلية الاقتصاد جامعة دمشق متاح على الموقع <https://drive.google.com/file/d/1yRKi0UXWFrOys0YtUrmu-> [CNSr_ woySu/view](https://www.cnsr.gov.sy/view) 2011
- 15- ميشل تودراو ترجمة محمود حامد محمود ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ للنشر الرياض المملكة السعودية 2006 متاح على الموقع <https://www.imf.org/external/arabic/orgcharta.pdf>

2-المقالات و المجالات:

- 1- بوهريرة عباس، دور برنامج FSAP في تقييم استقرار القطاع المالي - دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني ، مجلة دراسات اقتصادية المجلد 18 العدد 01 ، جامعة الجلفة 2020
- 2- حريد رامي ، تامين عبد الكريم ، دراسة تحليلية لتداعيات فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي ، الأفاق للدراسات الاقتصادية ، العدد 01 ، المجلد 06 لسنة 2011
- 3- خميس خليل ، الأزمت الاقتصادية و المالية و أثارها على مسارات التنمية المجلة الجزائرية ، للتنمية الاقتصادية العدد 05 ديسمبر 2016



قائمة المصادر والمراجع

- 4- خميس خليل ، الازمات الاقتصادية و المالية و اثارها على مسارات التنمية ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 05 مارس 2016
- 5- ذهبية لطرش، وآخرون ، البرامج الرقابية لصندوق النقد الدولي في ادارة ازمات النظام العالمي ، مجلة الاقتصاد الدولي والعلوم ، المجلد 02 العدد 02 2019
- 6- رقيقة صباغ ، جائحة فيروس كورونا المستجد و اثارها على الاقتصاد العالمي ، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية و الانسانية المجلد 19 العدد 04 سنة 2020
- 7- رملي محمد ، وسعي رابع ، الازمة الاقتصادية العالمية 1929 و الازمة المالية العالمية 2008 نظرة تحليلية لتطور الفكر الاقتصادي العالمي ، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الادارة ، المجلد 03 العدد 01 2019
- 8- سفيان خلوفي ، كمال شريط ، أثار جائحة كورونا كوفيد -19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري ، مجلة العلوم الإنسانية لام البواقي ، المجلد 8 ، العدد 03 ، ديسمبر 2021
- 9- سلكة اسماء ، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية و تحقيق الاستقرار المالي ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية ، العدد 05 ، جانفي 2014
- 10- صخري محمد ، تاريخ الازمات المالية الاقتصادية في العالم 1929-2021 ، مقال متاح على الموقع <https://www.politics-dz.com>
- 11- طيبب أسامة ، تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ، الآثار و الإجراءات ، مجلة الحوكمة المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة المجلد 04 العدد 01 2022
- 12- عمر حجان ، لحسن عقومة ، سفيان بن عبد العزيز ، انعكاسات الأزمة المالية العالمية 2008 على حركة التجارة العالمية بعد 10 سنوات من الأزمة 2008-2018 مجلة اقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04 العدد 01 ، جوان 2019
- 13- غبولي احمد ، توابتية الطاهر ، دراسة تحليلية و فق نظرة شاملة لأهم أثار جائحة كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي الأزمة الاقتصادية العالمية 2020 ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، المجلد 20 سبتمبر 2020
- 14- فريد كورتل ، كمال رزيق ، الازمة المالية مفهومها اسبابها و انعكاساتها على البلدان العربية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 20 أ
- 15- فلاح خلف الربيعي ، برامج صندوق النقد الدولي و ازمة التنمية في الدول النامية ، مجلة الحوار المتمدن 2306 لبنان 2008/06/08 متاح على الموقع <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137119>
- 16- قباني فطيمة الزهرة ، سفيان امنة ، علوني عمار ، اثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 2010-2021 مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية المجلد 16 العدد 03 الخاص الجزء 02 نوفمبر 2021
- 17- قحطان عبد سعيد ، الازمة المالية الاسيوية 1997 .. الازمة المالية العالمية 2008 الاسباب و الآثار و الدروس المستفادة "دراسة مقارنة" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، عمان العدد 21 2009
- 18- قويدر الويزة ، تداعيات فيروس كورونا على قطاع السياحة و الإسفار العالمي ، مجلة إبداع ، المجلد 12 العدد 01 ، 2022
- 19- كرامة مروة ، رحال فاطمة ، خبيزة انفال حدة ، تاثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي ، تاثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري نموذجا ، مجلة التمكين الاجتماعي المجلد 02 العدد 02 جوان 2020
- 20- لطيفة قعيدي ، أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد ، مجلة بحوث الإدارة و الاقتصاد ، مجلد 2 عدد 2 خاص 2020

قائمة المصادر والمراجع

- 21- لعمري خديجة ، طلحة بوخاتم ، هواري نور الدين ، اثر جائحة كوفيد-19 على أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العالمي -دراسة تحليلية -مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 12 ، العدد 02 2021
- 22- محمد ابراهيم السقا " الازمة الاسيوية " مقال متوفر على الموقع www.aleql.com/2010/08/13/article_429207.html
- 23- محمد شعبان عبد العزيز ، دور منظمة الصحة العالمية في مواجهة انتشار جائحة كورونا ، المركز الديمقراطي العربي مقال متاح على الرابط <https://democraticac.de/?p=71532>
- 24- منصر كريمة مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة ، الاساليب المتغيرة لصندوق النقد الدولي في علاج الازمات المالية الدولية ، العدد 29 المجلد 01 2014 ص 58-59
- 25- نافذ فايز الهرش ، أثر جائحة كورونا على مؤشرات الاقتصاد العالمي ، مجلة الاقتصاد الدولي و العولمة ، المجلد 03 العدد 03 ، 2020
- 26- النظريات المفسرة للازمات المالية ، مقال متاح على الموقع ، <https://almerja.com/reading.php?idm=119305>
- 27- هيكتور ر تورس ، المدير التنفيذي للصندوق ، مقال متاح على الرابط www.alghad.com
- 28- اليمين سعادة ، تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي الاثار على اهم القطاعات الاقتصادية و سبل مواجهتها مجلة نماء للاقتصاد و التجارة المجلد 05 العدد 02 ديسمبر 2021

3-المنتقيات و التقارير :

- 1- بناء مستقبل أفضل التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2021
- 2- بوعشة مبارك ، الازمة المالية الجذور الاسباب و الافاق ، الملتي العالمي الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية و الحوكمة العالمية 21/20 اكتوبر 2009
- 3- تقرير الرائد المالي ، صندوق النقد الدولي ، 2021/04/07 متاح على الموقع <https://www.imf.org/ar/Publications/FM>
- 4- خطوات معالجة ازمة كورونا منة خلال السياسات مدونة صندوق النقد الدولي وثائق السياسات 2020/03/16
- 5- رمضان على الشراح ، الأزمات المالية العالمية أسبابها - أثارها - انعكاساتها على الاستثمار بدولة الكويت ، ملتي الدولي لأفاق الاستثمار ، 2009
- 6- صحيفة وقائع ، صندوق النقد الدولي ، متاح على الموقع <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2020/04/17>
- 7- صحيفة وقائع، أنشطة صندوق النقد الدولي في مجال تنمية القدرات ، يصدرها صندوق النقد الدولي ، متاح على الموقع <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/imf-capacity-development>
- 8- صندوق النقد الدولي في مواجهة جائحة كوفيد-19 اسئلة و اجوبة تاريخ 2020/04/16
- 9- فؤاد حمدي بسيسو ، اصلاح النظام النقدي و المالي الدولي ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، المؤتمر العالمي العاشر " عمان 2009
- 10- نشرية خاصة لصندوق النقد الدولي افاق الاقتصاد العالمي اكتوبر 2008
- 11- زليدي عبد السلام ، قران يزيد " انعكاسات الازمة المالية العالمية على الاقتصاديات المغربية " (الجزائر تونس المغرب ليبيا مصر)



قائمة المصادر والمراجع

- 12- نديم الحق ، الازمة الاسيوية ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل جويلية 1998
- 13- صحيفة وقائع ، كيف يشجع الصندوق الشفافية والمساءلة في استخدام المساعدات المالية لمواجهة جائحة كورونا كوفيد -19 متاح على الموقع <https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2020/04/30>
- 14- صخري محمد ، بحث حول اهم الازمات المالية العالمية ، متاح على الموقع <https://www.politics-dz.com>
- 15- دينا محمود ، بحث حول الازمة المالية الاسيوية 1997 متوفر على الموقع <https://www.almrsal.com/post/1123267>

4-المذكرات و الأطروحات :

- 1- إيمان محمود عبد اللطيف ، الازمات الاقتصادية و المالية العالمية و الاستراتيجيات اللازمة لمواجهةها ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة ، قسم الاقتصاد العام ، جامعة سانت كليمنس العالمية ، العراق سنة 2011
- 2- بوحبل عز الدين ، الازمات الاقتصادية مقاربات نظرية و تحليل اهم الازمات العالمية ، اطروحة دكتوراة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل
- 3- جعفر صليحة ، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الازمات المالية و الاقتصادية العالمية ازمة 2008 نموذجا ، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2020/2019
- 4- روجي وجدي عبد الفتاح عواد ، محاسبة القيمة العادلة و اثرها على الازمة المالية العالمية ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، سنة 2010
- 5- شطبيي امال، الازمات الاقتصادية دراسة مقارنة بين أزمتي اكتوبر 1929 و اكتوبر 2008 ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل و استشراف اقتصادي المركز الجامعي عباس لغرور خنشلة 2010/2009
- 6- صليحة جعفر ، الدور الجديد لصندوق النقد الدولي في ظل الازمات المالية و الاقتصادية العالمية ازمة 2008 نموذجا اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي جامعو محمد خيضر بسكرة 2020/2019
- 7- فارس بن رفرق ، مواجهة الازمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي و خطة الانقاذ الامريكية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الاعمال و التجارة الدولية ، جامعة سطيف 1 ، 2013/2012
- 8- فارس بن رفرق ، مواجهة الازمة المالية العالمية بين تدابير صندوق النقد الدولي و خطة الانقاذ الامريكية ، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات الاعمال و التجارة الدولية سطيف 2013
- 9- قادري أحمد ، إدارة الازمات الاقتصادية دراسة تقييمية للتطور الوظيفي لدور الدولة رسالة دكتوراة علوم تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس 2017/2016
- 10- قحايرية امال ، الوحدة النقدية الأوروبية الاشكالية و الآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب ، رسالة دكتوراة دولة ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2006-2005
- 11- لبعل فطيمة ، انعكاسات الازمة المالية العالمية 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية ، شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017/2016
- 12- ليلي عشوب ، اليات و استراتيجيات التصدي للازمات المالية العالمية دراسة حالة ازمة الديون السيادية الأوروبية 2010 ، شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية تخصص علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، ام البواقي ، 2020/2019
- 13- نمديل وحيد ، آليات الحوكمة في المؤسسات النقدية و المالية الدولية - دراسة حالة صندوق النقد الدولي - رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي ، جامعة سطيف 01 2014/2013

5-المواقع الالكترونية:



قائمة المصادر والمراجع

- 1- <https://revues.imist.ma/index.php/DOREG/article/view/15132>
- 2- تأثير جائحة كورونا في الوقت الحقيقي : إيجاد التوازن في خضم الأزمة راي و تعليق بتاريخ 2020/10/07
<https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/10/08/>
- 3- التعاون عامل أساسي للحد من التباين في مسارات التعافي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بقلم د/ جهاد ازور بتاريخ 2021/02/04 على الموقع <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/02/04/>
- 4- جيفري اوكاموتو ، خط سيولة قصير الأجل ، أداة الصندوق الجديدة للمساعدة وقت الأزمة ، رأي وتعليق ، صندوق النقد الدولي ، متاح على الموقع <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/22>
- 5- حسن العالي : صندوق النقد الدولي 3 اخفاقات ادت الى الازمة المالية و 5 مناطق ضعف يجب معالجتها على الرباط www.aleqt.com/2009/07/04_article_247691
- 6- ستيفن هامير ، ستيفان هاليجاتي ، التخطيط للتعافي الاقتصادي من آثار جائحة كورونا: قائمة مرجعية للاستدامة ليسترشد بها واضعو السياسات ، مدونات البنك الدولي ، على الموقع <https://blogs.worldbank.org/ar>
- 7- سياسة و اقتصاد ، تحديات كبيرة تهدد تعافي ونمو الاقتصاد العالمي عام 2022 ، <http://www.dw.com/ar>
- 8- فينور غاسبار ، ووايكي رافاييل لام، ومهدي رئيسي ، سياسات المالية العامة الداعمة للتعافي من جائحة كوفيد-19 ، راي و تعليق مدونات صندوق <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/05/05>
- 9- كوفيد-19 يلحق أضراراً أكبر بالفقراء ، لكن المساعدة ممكنة عبر التوسع في الاختبارات راي و تعليق بتاريخ 2020/12/04 على الموقع <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/12/03/>
- 10- مسار الصعود الطويل: التغلب على الأزمة وبناء اقتصاد أكثر صلابة خطاب مدير صندوق النقد الدولي بتاريخ 2020/10/06 <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/10/06/sp100620>
- 11- مستجدات أفاق الاقتصاد العالمي ، إصابات متزايدة و تعافي معطل و معدلات تضخم أعلى ، صندوق النقد الدولي ، جانفي 2022
- 12- مقترح للقضاء على جائحة كوفيد-19 مدونات صندوق النقد الدولي بتاريخ 2021/05/21 على الموقع <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2021/05/21/blog052121-a-proposal-to-end-covid19-pandemic>

المخلص :

لقد تأثر العالم أجمع وبشكل كبير بتداعيات وباء كوفيد-19، وقد كان الجانب الإقتصادي للدول الأكثر تأثرا به، ومن أجل الدفع بهذه الدول للوقوف في وجه هذه الأزمة كان لزاما على صندوق النقد الدولي أن يمد يده مساعدا في ذلك.

وقد كانت هذه الإشكالية هي موضوع بحثنا، حيث تناولنا موضوع دور صندوق النقد الدولي في مواجهة تداعيات كوفيد-19، وقد فصلنا في هذا الموضوع من خلال ثلاثة فصول تناولنا فيها الموضوع بالتفصيل التام.

حيث سبب هذا الفيروس هلعاً وارتباكاً كبيراً في جل دول العالم مما استدعى تطبيق حزمة من الإجراءات الاحترازية السريعة للحد من تفشي الوباء كسياسات الإغلاق والحجر والتباعد الجسدي، وقد لعب صندوق النقد الدولي دوراً فعالاً في مساعدة الدول على مجابهة الأزمة سواء من خلال إتاحة التمويل أو توفير اللقاح وكذلك بشأن السياسات العامة والمشورة والرقابة القطرية وغيرها.

Summary :

The whole world has been greatly affected by the repercussions of the Covid-19 epidemic, and the economic aspect of the countries has been most affected by it, and in order to push these countries to stand in the face of this crisis, the International Monetary Fund had to extend a helping hand in that.

This problem was the subject of our research, as we dealt with the topic of the role of the International Monetary Fund in facing the repercussions of Covid-19, and we have separated this issue through three chapters in which we dealt with the subject in full detail.

Where this virus has caused great panic and confusion in most countries of the world, which necessitated the implementation of a package of rapid precautionary measures to limit the spread of the epidemic, such as policies of closure, quarantine and physical distancing, and the International Monetary Fund has played an effective role in helping countries to confront the crisis, whether by providing funding or providing a vaccine. As well as on general policies, advice, and country oversight, among others.